



مخطوطات جامع عنيزة

مخطوطة (٥٣)

الفواكه الشهية، نسخة أخرى

ملاحظات

نسخ ١٢٧٥

كتاب الفوائد السيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

المنظومة البرهانية تأليف شيخنا المرحوم

عصم أبي عبد الرزاق محمد بن

المرحوم علي بن سلوم منع

الله به امين

امين

ام

اقول وانا الفقير الى الله انا

يا سلمان بن عبد المحسن بان

هذا الكتاب شرح البرهانية

للشيخ محمد بن علي ابن سلوم بانه

وقد عني محمد بن عبد الله على طلبته

العلم لا يمنع منه المحتاج اليه شهد

عاز الاذ وكتبه سلمان بن عبد المحسن و

عالم محمد بن عبد الله العبد المحض بن سلمان بن عبد الله



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي جعل العلم من الامور المشرفة والادب من العلوم الجليلة
 ونعمه الجاهل جوده حسن الختام واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 ذو الجلال والاكرام واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله الى جميع الانام صلى الله عليه
 وعلى اله الكرام وصحبه النجباء ما وقعت فريضة في الاسلام وحررت بين المسلمين
 السهام وسلمت ليما **وبعد** فيقول العبد الضائع الى مولاه في العفو عما
 جناه فقبر رحمة الحي القيوم العلي محمد بن علي بن سلوم الحسيني هذا تعليق
 لطيف بين الطويل الممل والقصر المحل قصدي به حل الاجوز في المسماة بالقليد
 البرهانية في الفرائض للشيخ محمد البرهاني الكافي في هذه الله برحمته ورضوانه
 واسكنه فسيح جناته وعاني الى ذكر رغبة المبتدئين في حفظها لا يبارها وحسن نظرها
 وكوفي لم اقدر على شرحها فاستمرت الله تعالى وسالته الاعانة والتوفيق والقبول
 ووضعت هذا الشرح لنفسه ولا يباحثني لا المنته في القول ونعرت فيه الخلل
 بين الامة لينتفع به كل من قصد من مقلديه وافته رجا الثواب من الكرم الوهاب
وسميت بالفواكه الشهية في حل المنظومة المسماة بالقليد ومن رى فيه خللا
 فليبادر باصلاحه باحسن فاني لست من فرسان هذا الميدان والله المستعان
 وعليه التكلان وهو حسبي ونعم الوكيل قال الناظم رحمه الله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم
حاشا من بالمقام قال **محمد هو البرهاني محمد بن علي** الحمد هو الثاني بالاسم
 على الجميل سوا تعلق بالفضائل ام بالنوازل وهذا الناظم الفد واللام من الحمد
 مع ان ذكرها اكل الصروق النظم وعوض عنها التقوى وهو هو والى على التعظيم
 وبدا بالبسملة ثم الحمد لله كما يفعل المصنفون اقدم بالكتاب والحق العزيز وعلا

بقوله

بقوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ بال لا يبدء فيه بالحمد لله فهو اقطع وفي رواية لا يبدؤ
 فيه بسم الله الرحمن الرحيم هو ابتداء ذاهب البركة فجمع بين الروايتين
 وجعلها شيئا واحدا فاتحة الكلام وكفى بالقران العظيم اماما ومعنى ذي بال
 اي ذي حال يتم به وقوله لذي الرب من الالفاظ المشتركة يقال للمالك
 والمربي والسيد والمصلح وعند الاطلاق المراد به الله تعالى فلا يقال لغيره
 الا بقيد كرب الدار وقوله **منزل الزقان** اي الكتاب العزيز قال الله تعالى
 تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ساه فرقا لانه فرق بين الحق والباطل و
 الحلال والحرام **الواحد** الذي المتحد بما يليق بجلاله **القديم** بلا ابتداء والقديم
 ضد الحادث **الوارث** الارض ومن عليها الباقي بعد فنا خلقه **وشارع**
 اي مبين وموضح **الاحكام** جمع حكم وهو في اللغة القضاء والحكمة وفي الاصطلاح
 خطاب الله المفيد فائدة شرعية **وشارع الموارث** ايضا الموارث جمع ميراث وهو
 اصله ميراث فقلبت حروفه لانه كسار قبلها وجمع ايضا على موارث وهو
 مستقوم الارث وهو لغة البقا والوارث الباقي وجمعه ورثة ووراث
 والارث ايضا انقال الشيء من قوم الى قوم حزين ومن سمي مال الميت ارثا
 بعد ما تقدم من حمد الله والثناء عليه **الصلوة** وهي من الله تعالى رحمة منزلة بتعظيم
 ومن الملائكة يستغفرون ومن غيرهم تضرع ودعاء **والعلم** هو التحية واعطاء
 السلام اي التعري من الاقارب والمراد التحية من ربنا عليه وقرن الصلاة بالسلام
 خروجا من كراهية ايرادها مرة اخرى وامتناعا لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا
 صلوا عليه وسلموا تسليما واخيرا لاسميته على فعلية ما للدلالة على الثبات
 والدوام ابد اي دائما والابد ما لا نهاية له **على الرسول** الى المكلفين كافة
 والرسول انسان اوحى اليه بشرع وامر بتبليغه اخبر من النبي وقوله **الترشي**
 نسبة الى قرش واسمه فهو من مكنى **احمد** احمد من اشهر اسما بنيينا محمد

قوله سوا تعلق الحمد بالحق
 التي لا تتعدا غيرها الا في قوله
 مع ان ذكرها اكل الصروق النظم
 وبدا بالبسملة ثم الحمد لله

صلى الله عليه وسلم واحد على معنى من جهة انما بالغة من الفاعل ومعناه ان الانبياء
حامدونه الله عز وجل وهو اكثر حمد الله من غيره والثاني انما بالغة من المفعول
ومعناه ان الانبياء كلهم محمودون لما فيهم من الخصال الحميدة وهو اكثر بالغة وجميع
للمغضيل والمحسن والاخلق التي يحرمها من غيرهم **والله** انما بالغة على دينه وقيل
من مواسني هاشم وبني المطلب وقيل اهله وقيل غيره ذكر واخبار الامام احمد
رحمه الله تعالى الاول **وهو** بفتح الصاد على الافصح ويجوز كسرهما جميعا
وهو من لبي النبي صلى الله عليه وسلم مؤثرا ولو لحظة وما نزل على ذكر وفي الجمع بين الاك
والعجب رد على المستبعد الذين يوالون الاك دون الصبح واهل السنة يوالونها
وقوله **الاعيان** اي الاشراق قال في الصحاح واعيان التوم اشراقهم وعين
الشيوخ خبار انتهى **ونابغهم** اي تابعي الصبح يقال تبعه اذا مشى خلفه او مر
به فمضى معه **على الاحسان** اي في الاعتقاد والاقوال والافعال **وبعد**
اي بعد بسملة والحمد لله والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وما عطف عليها
قال العلم بهذا **الفرايض** علم الفرائض فقه الموارث وعلم الحساب الموصل لمعرفة
ما يخص كل ذي حق من التركة والفرايض جمع فريضة بمعنى مفرضة اي مقدرة
لما فيها من السهام المقدرة فغلبت على التخصيص وجعلت لقب هذا العلم **من**
افضل العلم بلا معارض اي من غير معارض ومعارض لما ورد فيه من القرآن **العلم**
الكرام وتنصيص الشارع صلى الله عليه وسلم بالتخصيص عليه وتكرره اعتناء
الصحابية رضي الله تعالى عنهم به ولعموم الحاجة الداعية اليه اذ لا ينفك الزمان
عن الاحتياج اليه في الاخبار الواردة في فضله قوله صلى الله عليه وسلم العلم ثلاثة
وما من من ذكر فضل اية محكمة ومسننة قائمة **الفريضة** مائة روية من مائة
وعشر من مسعود رضي الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض

وعلموها

وعلموها الناس فاني امره مقبوض والله العلم سيقبض وتظهر الفتنة حتى يختلف
الاشان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما رولة الامام احمد والترمذي
والحاكم وعنه صلى الله عليه وسلم انما قال الله تعالى يكمل قسمي مني اليكم ال نبي
مرسل ولا ال ملك مقرب ولكن تولي بيانيها فقسما اي بين نصيب
كل واحد من النصف والربع والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث
الاحكام كالصلاة والزكاة والحج وغيرها فان النصوص فيها مجملة كقوله
تعالى اقيموا الصلاة واتوا الزكاة والله على اناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
وانما السنة بينها قاله العلامة العيني **اذ هو نصف العلم فيها** **في خبر**
رواه ابو هريرة رضي الله عنه **النبي** صلى الله عليه وسلم **مسند** انه قال تعلموا الفرائض
وعلموها فانها نصف العلم وهو ينسى وهو اول علم ينزع من امتي واختلف في
قوله صلى الله عليه وسلم فانها نصف العلم فقبل ان الناس حالتي حالتي حياة و
في حالتي قال الفرائض تغلق بالثاني وباقي العلوم بالاول وقيل هو نصف العلم باعتبار
الشعائر لان له تعليم مسئلة واحدة من الفرائض مائة حسنة ومن غيرها
من العلوم عشرات حكاية غير واحد منهم العلامة الفتوح رحمة
الله تعالى في شرحه على منتهى الازدة والعلامة الشيخ منصور الهروي رحمة
الله تعالى في شرح الاقناع **وانه اول ما سير نفع من العلوم في التوراة** بالفقر
اي الخلق **ونيزع** كما تقدم فربها في حديث اي هو سنة رضي الله عنه وقال
العلامة الشيخ زين الدين الدري المالك رحمة الله تعالى واعلم ان علم الفرائض
من اجل العلوم خطرا ورفعا قدرا واعظها اجرا اذ هو من العلوم القرآنية
والصناعة الديانبة روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من علم فريضة كمن اعتق
عشر رقاب ومن قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة انتهى وقال ابو موسى
الا شعري رضي الله تعالى عنه مثل الذي يقرأ القرآن ولا يحسن الفرائض كمثل من

النفع العام من العلم والخير ليعود اليه نفعه وترغيبا للطلب في الاستفادة منها
 وان يجعل الله خالصا لوجه الكريم فان الله تعالى لا يقبل من العمل الا ما كان
 خالصا صوابا ناسلا لله وله تحقيق ذلك بمسوره رحمة **مقدمة** بكسر الهمزة
 من قدم اللازم يعني تقدم افضح من فتحها من قدم المتعدي تشمل على ما ينبغي
 تقديمه امام المقصود مما يتوقف عليه معرفته غالبا قاله النجم الغزي رحمه
 الله تعالى وقد ذكر فيها هاهنا بيان ما يقدم من الحقوق على الميراث فقال **سبب**
 من التركة **اولا بما تعلق بالطلاق** **بعين تركه** وهي ما يتخلفه الميت
 من مال ودين يتوخذ من قاتله لدخولها في ملكه تقديرا وحقا كما راو
 شفعة وقصاص موجد قذف او خصاص كالسحر بين الخمس والمهر
 المحترمة واكثر ما يتعلق بتركة الميت خمسة انواع للاستقرار من موارد
 الشريعة مرتبة فالاول الحقوق المتعلقة بعين التركة فتقدم على
 مؤن التجهيز عند الامام الشافعي رحمه الله تعالى وبمصور ركيزة فلذلك
 اشار اليها بكاف التسمية فقال **كرهه** **وتقارب** بان رهن عينا بدين
 عليه او على غيره **كعبد جان** كما اذ قتل نفسا او قطع طرفا خطه او شبهه عمد
 او عمدا لا قصاص فيه او فيه قصاص لكن عفا مستحق القصاص على مال
 او تلف ما للنساء بغير تسليط فانه يقدم حق المجني عليه في جميع هذه الصور
 على مؤن التجهيز وغيرها من الديون المرسله في الذمة والوصايا فلو اجتمع
 رهن وجناية قدم المجني عليه على المرتهن لانحصار حقه في عين الجاني وكالمبيع
 اذ مات المترك بمفلسا وكان قد اشتراه بثمن في ذمته ولم يوف ذمه و
 وجدا لم يبيع المبيع لله الفسخ واخذ المبيع ويقدم به بشرط ان لا يتخلوه

حق

حق لازم اذا كان المبيع عبدا وكان المترك قبل موته ذكرا كذا في اي فوجد كما لو
 ملك نصبا من المواتي والنقود والجوهر حال عليه الحول لم يملكه ولم
 يبق الا قدر الواجب الذي يستحقه اهل الزكاة ولا مال له غيره فيقدم اهل الزكاة
 على مؤن التجهيز وعند الامام احمد رحمه الله تعالى مؤن التجهيز مقدمة على جميع
 الحقوق المتعلقة بعين التركة ثم يتجهيز بدين عرفا لا بأسا فولا تقتير على حسب
 يسار الميت وعساره ولجهاز الزوجة **الزوج** **يلين** كان مؤسرا لا عليه
 نفقة في حال حياتها فاشتهت الزوج والعبء وان كانت مؤسرة فان
 كانت ناشرا والزوج مفلسا فتكفيها في مالها وعند الامام ابو حنيفة رحمه
 الله تعالى مؤنة تجهيز الزوجة على الزوج مؤسرا كان او معسرا وعند الامام احمد
 والامام مالك رحمه الله تعالى لا يلزم الزوج كفن امرأته ولا مؤنة
 تجهيزها بل كل ذلك من مالها سوا كان الزوج مؤسرا ومعسرا وسواء كانت
 الزوجة غنية او فقيرة **تنبيه** مؤن التجهيز والحقوق المتعلقة بعين
 التركة حقان من الحقوق الخمسة المتعلقة بالتركة ولا بد من الترتيب بينها
 فعندنا معشر الحنابلة مؤن التجهيز مقدمة على كل الحقوق المتعلقة بعين التركة
 وعند الامامية الثلاثة الحقوق المتعلقة بعين التركة مقدمة على مؤن التجهيز و
 هذا يعلم مما تقدم **قاعدة** يتوحد حق الزمما بالتركة كلها وان لم يستغرها
 الدين كعقود ارش الجنابة برقة الجاني سوا كان الدين لله تعالى كزكاة و
 الكفارات والمج الواجب او كان لادمي كالقرض والتمن والاجرة وغير ذلك
 فان زادت الديون على التركة ولم تفيد دين الله تعالى ودين الادمي فعند
 معشر الحنابلة يتخاصمون على نسبة دينهم كالمفلس سوا كانت الديون
 لله تعالى او لادميين او مختلفه وعند الحنفية والمالكية يقدم
 دين الادمي لبنائه على المشاحة ودين الله تعالى على المشاحة وعند الشافعية

سبب من سبب الذمة
 نفقة وهذا ان الحقوق

يتم حق استحقاقه على حقوقه لا دية عليه ولا حق له في حق النفا
ثم الرابع من الحقوق الخمسة وصية في مقدمة على الارث بثلاث اذ كانت اجنبي
وهو ليس يورث عند الموت فان كانت الوصية لوارث ولو عاقل فلا بد من اجازة
بأبي الوارث وان كانت لاجنبي فما يزيد على الثلث يتوقف على اجازة كل الورثة
وارث ما فضل اي ما بقي من المال بعد الحقوق الاربعة المتقدمة وهو اي
الارث الى سبعة الحقوق وهو المقصود بالذات في هذا الكتاب وله اسباب
وموانع واركان وشروط ذكرها بقوله **باب** ذكر اسباب الميراث
الباب لغة المدخل الى الشيء واصطلاحاً اسم الحصة من العلم تحته فصول
ومسائل غالباً والاسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره واصطلاحاً ما يلزم
من وجوده وجود ومن عدمه عدم لذاته والميراث يطلق بمعنى الارث وهو
المقصود بالترجمة وهي اي الاسباب **ثلاثة** احدها **نكاح** وهو عقد الزوجية
الصحيح وان لم يحصل وطئ ولا خلوة وان كان في مرض الموت خلافاً للإمام مالك
رحمهما الله تعالى ان العقد عنده باطل اذا كان في مرض الموت ويورث به من
الجانبيين وقولنا الصحيح صرح به القاسم انه لا تورث فيه لان وجوده
كعدمه وقدم النكاح لانه يورث به من الجانبين ولان صاحب الفرض
مقدم على العاصب وثانيها **نسب** اي قرابة وهي الاتصال بين انسانين
بالاستمرار في ولدان قريبين او بعيدة فيرث بها الاقارب وهم الاصول
والزروع والخواص ويورث بها من الجانبين تارة كالاب مع ابنة والابن مع اخيه
ومن هذا الجانبين اخرى كابن الاب غير ام مع عمته والجد مع امه فانها ترث
ولد بنتها ولا يرثها وهذا على قول من لم يورث ذوي الارحام وسياق
بيانهم بعد النسب ولا يفهم الواو والمد وهو ثبوت حكم شرعي بعقود
او تقاضي سببه والمرد وكذا العاقبة ^{هو} وعصوبة سببها نعمة المعتق على رقيق

سوا كان

سوا كان بمنزلة او معلقاً لثبوتها واجبا بايلا او غيره ولو بعوض فيرث به
المعتق من حيث كونه معتقاً وعصبة المعتصون بانفسهم ولا عكس واخره
لانه لا يورث به الا من جابت واحد ليس دونها اي غيرها سبب اي منفوت عليه
والا فهاك سبب رابع مختلف فيه وهو جهة الاسلام فيرث به بيت المال
كان مستقماً عندك فحبه على الارح وسوا كان مستقماً لا على الارح عند
المالكية ولا يورث عندنا عشر كنبلة ولا عند الحنابلة **فائدة** قد تجتمع
الاسباب كلها في شخص واحد وذلك بان يملك بنت عمه ثم يعتقها ثم تزوج
ثم تموت فله من عمها وزوجها ومولاهما فلو كان هو امام المسلمين لكان
فيه السبب الرابع المختلف فيه فيرث بالزوجية وبنوة العم فقط ولما
ذكر اسباب الارث ذكر موانعه فقال **باب** ذكر موانع الارث
الموانع جمع مانع وهو في اللغة الحائل واصطلاحاً ما يلزم من وجوده العدم
ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته فكمل الشرط يمنع الارث على اليقين
اي احكم الجازم رقة وهو لغة العبودية وشرعاً عجز حكيم يقوم بالانسان بسبب
الكفر وهو ما يمنع الجانبين فلا يورث الرقيق بجميع انواعه لانه لو ورث لكان
سيده وهو اجنبي من الميت ولا يورث لانه لا يمكن له ولو ملكه سيد يورث
المبعوض يورث ويورث ويوجب على حسب ما فيه من الحرية عندنا ويورث عنه
جميع ما ملكه ببعضه اخر عندك فحبه ولا يورث ولا يورث عند الحنابلة
المالكية كالقن والعق هو الكامل رقة الذي لم يحصل فيه شيء من اسباب
العق ومقدماً له يمنع ايضاً من الارث قتل وهو مانع القاتل فقط وليس
بمانع للمقتول فلو مات القاتل قبل المقتول وفي المقتول حياة مستقرة
ورثته بلا خلاف فعندنا قتل بقصاص او دية او كفارة يمنع من الميراث
وما لا فلا وعندنا نصية ليرث من له مدخل في القتل ولو كان بجحواً او غيره

باب

المجلس
المختار
المختار
المختار

قاله في الاقتناع فانه وركه حربي كان ماله اية ليت المال لانه ما لحربي قدرنا عليه غير
وقال كما نضر عليه في شرح الاقتناع والمراد لا يرك ولا يورث وماله في الله
اعلم ثم ذكر الاركان فقال **باب** ذكر اركان الارث الاركان جمع
ركن وهو جانب الشيء الاقوى وفي الاصطلاح عبارة عن جزء الماهية وسميت
اركانا تشبيها بركان البيت الذي لا يقوم الا به لان الارث لا يثم الا بها وفي ثلاثة
احدها وارث وهو الحي بعد المورث او الملقق بالاصبا وثانيها موصي وهو الميت او الملقق
بالاموات وثالثها حق مورث عن مال وما ثبت فيه الاختصاص من جلود
الميتة قبل الدبغ والسرجين الخمس والخمسة المحترمة وغير ذلك كالحيا والسفعة
والنقاص فبذلك الثلاثة هي اركان الارث كما نذكر في الارث ما دونها **توريث** اي فمن مات
ولا وارث له اولى وارث ولا مال له فلا يرث ثم ذكر شروط الارث فقال
باب ذكر شروط الارث الشروط جمع شرط وهو لغة العلامة لانه
علامة على المشروط ومنه قوله تعالى فقد جاء اشراطها اي علاماتها واصطلاحا
ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته فالاول
احتراز من المانع لانه لا يلزم من عدمه وجود ولا عدم والثاني احتراز من
السبب ومن المانع ايضا اما من السبب فانه يلزم من وجوده الوجود لذاته
واما المانع فانه يلزم من وجوده العدم والثالث وهو قولهم لذاته احتراز
من مقارنة الشرط وجود السبب فانه يلزم من هذه المقارنة الوجود
كوجود المحول الذي هو شرط الوجود الزكاة مع النصاب الذي هو سبب
لوجوب الزكاة ومن مقارنة الشرط المانع كالدين من وجوب الزكاة فانه
يلزم من هذه المقارنة العدم لكن لزوم الوجود والعدم في ذلك لوضوح
السبب في الصورة الاولى والمانع في الصورة الثانية **الذات الشرطية**
اي الشرط الثلاثة احدها تحقق وجود الوارث بعد موت مورثه او الحاقه

بالحق فقد بر كحل انفصل بها حياة مستقرة كما سيأتي شاء الله تعالى في الكلام على الحمل
 وثانيها تحقق موت المورث بما بالشاهد أو بما قد عليه أو بالحاقه بالموت حكما
 كالنفق وإذا مضت المدة التي ينتظر فيها حكم القاضي بحوته فبأنه من كان وارثا عند
 الحكم دون من مات قبل الحكم أو حدث ارثه بعده بزوال مانع عنه يعاقب
 أو سلام كما لو كان للفقودام وزوجة وأخ لغيرهم وبنان جدهما حرمات قبل الحكم
 والثاني رقيق واعتق بعد الحكم فلا لام الثلث وللزوجة الربع والباقي للأخ
 أما لو كان موت الابن الحربي بعد الحكم واعتق الابن الرقيق قبل الحكم كان له لام
 الدر وللزوجة الثلث ولا شيء للأخ والحاقه بالموت تقدير وهو الجنين
 المنفصل متباينة على أنه فوجب الغرة وهي عداومة تقدير من أجل أن يكون
 لورثة الجنين لأنه يقدر جيا عرض له الموت بالنسبة إلى ارث الغرة عنه إذا لم يورث
 عنه غيرها ولا غرة لها فيقال لنا حر يورث ولا يرث ويقال أيضا في مسألة
 يستوي فيها الذكر والأنثى في الدين فلا يقدر جيا عرض له الموت بالجنانية بالنسبة
 إلى الجاني إذا لو قدر ذلك لوجب فيه دية نفس كاملة ولم يوجب النبي صلى الله عليه
 فيه إلا الغرة لا نقد لا يكون نفخ فيه الروح أو مات بسبب خرم ولم يهدر من على الله
 عليه ولم لان الجنانية سبب ظاهر في حر وجعل الله الشرط قوله **أقضى**
 بالقصر للورث مصدر بمعنى اسم الفاعل أي مقضي الوارث أي العلم بالجهة
 المقضية للارث من زوجية أو ولاية أو قرابة وتعين جهة القرائة بموت
 وأبوة وأخوة وأخوة وعمومة والعلم بالدرجة التي أجمع اليها
 الوارث فيها فلا يقبل القاضي الشهادة المطلقة بأن يشهد شاهد أنه وارثه
 لاختلاف العلماء في تقديم بعض الورثة على بعض كما في المحدث وفي الجدد
 والأخوة وفي ذوي الأرحام فمنها من يظن الشاهد من ليس بوارث وأما هذا ما
 يقتضيه كلام الناطم رحمه الله تعالى وقول أكثر الفرضيين وأما نصوص

أقضى

فقد ثا

فقد ثا رحمهم الله كما فليست كذلك قال في المنهاج في كتاب الشهادات ومن
 ادعى ارث ميت فشهد أنه وارثه لا يعلمان غيره أو لا في هذا البلد سلم كانا
 من أهل الجفرة الباطنة أو لا سلم اليه بغير كليل وبه ان شهدا بآراءه فقط انتهى
 ولعل ما ذكر الناطم في اذ كان المدعي مع وارث محقق والله اعلم **باب**
ذكر من يرث من الذكور بالاجماع الوارث ابن بدرج الحنفية لقوله
 تعالى يوصيكم الله في أولادكم الآية وابنه أي ابن الابن بعده وإن شغل محض
 الذكور فخرج ابن البنت وابن ابنة الابن وكل من في نسبه الميت انتهى وب
 لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما الدر وجذبته الجيم له أي للميت وهو أبو
 الاب وكذا جد الاب وجد الجد وجد الجد وإن عد محض الذكور فخرج بذلك
 أبو الام وأبو الام الاب وكل من في نسبه إلى الميت انتهى **زوج** لقوله تعالى ولكم
 نصف ما ترك أزواجكم **ومطلق الأخ** يعد أي سواء كان شقيقا أو لاب أو لام فذكر
 من أخيه وأخته لقوله تعالى وهو يرثها إن لم يكن لها ولد وقوله تعالى وإن كان رجل
 يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو اخت أي من أم كما قرأ في التواذ **فالميت** وم
 أبيه وعم جده وهكذا شقيقا كان أو لاب للام فانه من ذوي الأرحام **باب**
 أي ابن الأخ الشقيق والاب وابن العم الشقيق وابن العم للاب وإن نزل
 بمحض الذكور وذكر معنى قوله **أن أدل بالاب** باللام كل منهم لقوله صلى الله عليه وسلم
 الحقوا الغرائض بأهلها فما بقي فلا ولد رجل ذكر وأما العم لام وابنه فمن ذوي الأرحام
والمولد أي مولد العتاقة سواء كان عتقه منجزا أو معلقا أو مبتا بده أو باستيلاء
 وعاصب المعتوق جنب كالابن والعم فان فقد حسنا أو شرعا بان قام به مانع
 فعاصب بنفسه بسبب كعتوق المعتوق لا العاصب بغيره ولا العاصب مع غيره
 لان كلا من العاصب بغيره ومع غيره ليس بوارث في الولاء فتولاة عشرة بالاد
 وأما بالسط خمسة عشر الابن فابنه وإن سفل فالاب والجدة وإن علا فالأخ
 الشقيق فالأخ للاب والأخ للام وابن الأخ الشقيق وابن الأخ للاب وإن

فقد ثا

نزول العلم الشقيق فالعلم للاب فابن العلم الشقيق فابن العلم للاب وان نزل لا والزوج ثم الولد
وهو الحق وعصبته المتعصبون بانفسهم ومنه عدو لآدم من الذكور فمن ذويك
الارجام كان بنت والاب والاب من الام والخال وعوهم فابن اذا ماتت
امراة عن خمسة عشر المذكورين كلهم ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج فقط ويجب
الباقين والمثلية من اثني عشر للاب السدس سهمان وللزوج الربع ثلاثة والباقي
وهو سبعة للابن واذا ماتت امراة وتركته جميع من يرثها من الاناث ورثا منها
الزوج الام والبنت وبنت الابن والاخت الشقيقة فالمثلية من ستة للام
السدس سهم والبنت النصف ثلاثة ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين و
الباقي وهو سهم للشقيقة **باب** فكم من يرث من الاناث ووارث من
الاناث بالاجماع سبع بالاختصاص الاولى الام والثانية بنت والثالثة
بنت ابن الميت **فثبت** ثم ابي يتبع والاربعة للزوجة باثبات لها
وهو الاولى في التمييز وان كان الاخص تركها والخامسة الجدة سوا كانت
من الام وان علت بمحمى الاناث ابي من الاب ابي ام الاب وان علت بمحمى الاناث
بالاجماع فان ادلت الجدة بالجد كام ابي الاب فلا ترث عند المالكية وترث عندنا فان
ادلت باب الجد كام ابي اب الاب فلا ترث عندنا ولا عند المالكية ايضا واما
الحنفية والشافعية فيرث جميع من ذكرنا وكذا كل جلة ندي بالجد وارثا والجدعة
التي ندي بذكر بين اثنين ويعبر عنها بالجدعة المدلية بذكر غير وارث فهي من ذوي
الارجام بانفاق لامية الاربعة والسادسة **الاخت مطلقا** سوا كانت شقيقة
اولاد اولاد والسابعة **منها** **الاولاد** بما شرف او سراته ولا مدخل لها في ولا عتيق
غيرها وان كان اباها او اباها لان ذلك يخص شخص به الذكور وقوله
قد خفت ابي بنت وكذا عصبته المتعصبون بانفسهم فدخلت معتقة المعتقة
ومعتقة معتقة المعتقة وهكذا فهذا عدتها بالاختصاص سبع واما باليسط
فبنت البنت وبنت الابن والام والجدة من قبلها والجدعة من قبل الاب والاخت

الشقيقة

الشقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمعتقة **فأب** **ثاني** **الاولى**
اذا مات رجل عن العشر المجمع على رثته ورثت منه خمس بنت وبنت ابن وام
وزوجة واخت شقيقة وحجب الباقي لما استعرف في باب الحجب ومثلهم
حيث من اربعة وعشرين للام السدس اربعة وللزوجة الثلث ثلاثة وللبنت
النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين اربعة والاخت الشقيقة
الباقي وهو واحد لانها صارت عصبة مع الغير واذا مات رجل عن جميع من
يرث من الذكور ورثه الاب والاب فقط والباقي من محجوبين بها او يمكن جمع
من الصنفين ولا يكونون الا اربعة وعشرين ورث منهم خمسة الابوان و
الولدان واحد الزوجية فان قيل كيف قسمت بين خمسة الوارثين منهم
فالجواب يمكن ان يكون الميت ذكر او انا يكون انثى فان كان انثى فمثلهم من
سنة وثلاثة للزوج الربع تسعة ولكل واحد من الابوين السدس ستة
وللابن عشرة وللبنت خمسة وان كان الميت ذكرا صح من مثلهم من اثنين
وسبعين للزوجة الثلث تسعة ولكل واحد من الابوين السدس اثنا عشر
والابن ستة وعشرين وللبنت ثلاثة عشر **الفائدة الثانية** **الثاني**
كل من انفرد من الذكور يرث جميع المال الا الزوج لا يرث عليه ومنه لا
يقول بالرد يستثنى الا لاهم ايضا لانه ليس بعاصب وكل من انفردت
النساء تحوز جميع المال الا الزوجة لانها لا يرث عليها وعندنا لا يقول
بالرد لا يحوز جميع المال من النساء الا المعتقة لانها هي العاصبة بنفسها
فقط ولما انتهى الكلام على الورثة من الذكور والاناث شرع بين من يرث كل
واحد منهم مقدما الارث بالترتيب لتقدمه على التعصيب اعتبارا وان كان الارث
بالتعصيب اقوى فقال **باب** **ذكر الفروض المقدرة في كتاب**
الله تعالى والثابت بالاجتهاد ومستحقها الفروض من جميع فرض وهو في اللغة يقال

للعان اصل الحز والقطع ومنها التدبير وفي الاصطلاح المصنف لمقدّر شرع الوارث
خاص الذي لا يزداد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول وقدم المصنف رحمه الله تعالى
على ذكر الفروض تقسيم الارث الى الفرض والتعصيب فقال بالفرص الارث
به وبالنعيب اي ارث به ثبت بالطلاق والطلاق في الكتاب اي
القرآن العزيز ستة والسابع ثبت بالاجتهاد اي في ورد والفروض الستة
احدا ربع وكما في تلك وثالثها ورابعها نصف والاربع هو
التمن ونصف الثلث وهو السدس وحدها وما بعدها من ضعف كل من
الربع والثلث فضعف الربع النصف وضعف الثلث الثلثان وبغير عنها
بعبارة تدل على ترتيبها لا ولي النصف والثلثان ونصفها ونصف نصفها
والثاني ثلثي السدس وضعفها وضعف ضعفها واحصوا بغير عنها
ما ذكر المصنف رحمه الله تعالى واجتهاد غير هدي الستة وهو السابع
مصرفه ان طريقة الاجتهاد من العجالة ثم بعد ذلك رضي الله عنهم ولعلك
الباقي للام في المسئلتين الغراوين والمجد في بعض صور اجتماعه مع الاخوة
ويأتي مفصلا ان شاء الله تعالى اذا تقرر هذا فاعلم ان جملة اصحاب الفروض من
حيث اختلاف جوليكم كما سيأتي جد وعزوه ونظمهم بعضهم في بيت
فقال ضبطة في الفروض من هذا الرجز خذ ربنا وقلها دبر
فانما جنة عدد اصحاب النصف والباقي ثلثين عدد اصحاب الربع والالف
بواحد عدد اصحاب التمن والبال باربعة عدد اصحاب الثلثين والباقي ثلثين
ما ثلثين عدد اصحاب الثلث بالنص والزر بسبعة عدد اصحاب النصف وذكرهم
المصنف رحمه الله تعالى على هذا الترتيب فقال **باب**
من ارث النصف ولا يرث الا فردا بخلاف غير ذلك **الفصل** في الميراث
في الاربع الوارث فقد سوا كان الفرع منها او من غير لقولته فيكم نصف
ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد والفرقة الوارث هو الولد وولد الابن

ذكر

ذكر كانه او اثني وانه نزل الوارث بمحض الذكور والثاني للنفقة من الصلب
عند غزاهما عن معصبا وهو قوله ثلثي وانه كانت واحدة فلها النصف
وذكر الثالث بقوله ثلثي من الواحدة وان نزل الوارث بمحض الذكور عند فقد
بنت بصلب او من صلب او ولد من علامها ذكر كان او ثني ومقد معصبا
لها من ربع او من ثني ورجتها ومن يان بها من الامات سوكة بنت خنساء
ثبتت عنها ثلثا ساعلى بنت الصلب لان ولد الابن له ولد ارثا وحقا الذكر كذكر
والانثى كالانثى في هذا الحكم فانه مجمع عليه وذكر الربع بقوله **الفصل**
واحدة عند غزاهما عن معصبا لها من ثني شقيق بالاجماع او جد خدانا
لاي حنيفة حمدا له بغير عن الاولاد واولادهم الذكور والامات وعن الاب
والخامس ما ذكره بقوله وخذ واحدة لاب فانما ترك النصف عند غزاهما
عن معصبا لها من ربع اب او جد وعن ثني شرطافقة في النفيقة وعن
الاسبقا من ذكر واثني وهو معنى قوله **الفصل** في ميراث ابي عند انفرد كل واحد
منهن مع فقد معصبا عنه ذكر في كل واحد من الاربع واصل في ارث
كل من الاختين النصف قبل الاجماع قوله تعالى ان في هذا لآية لمن ولد
وله خت فلها النصف ما ترك لانهم يسمون له لآية ترك في الاخوة لا يورثون
والاخوة للاب دون الاخوة للام في بيت حاصل ما تقدم ذكره في
ارث الزوج النصف عدم الفرع الوارث وفي ارث البنت له عدم
الولد الوارث وفي ارث بنت الابن له عدم من كان علامها ومن يحاذيها
من الفرع الوارث وفي ارث لاخت الشقيقة له عدم الفرع الوارث
وعدم الاب والمجد وعدم ولد الابن ذكر كانه او اثني وفي ارث لاخت
من الاب له ما يترط في الشقيقة وزيادة عنه ولد الاب ذكر كانه او ثني
وهذا يعلم مما سبق للمأمل وما سياتي هذه القواعد الزيدة على كلام

وكانت لام قد انزلت الثلث واليسر هكذا فرغ وارث ولا عدد مع الاخوة و
 احوال في مثلين يسمى بالفرع وبن والعريتين لان ذكر من جلد و
 العريتين لعرا بينهما ذكرهما مقاما هما على الصنف الثاني من يرث الثلث
 لان ذلك من جملة جوار الام مع عدم من ذكر فقال قلت ما
 اي ثلث اريد حتى هذا اي للام في العريتين لقبا به لانه ان امير المؤمنين عمر
 بن الخطاب رضي الله تعالى عنه اول من قضى فيها للام ثلث الباقي ووافقه
 جمهور الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم ومنهم الاية الاربعة رحمهم الله و
 حلف بن عباس رضي الله عنهما وقال الام في الثلث كما لا يظاها
 لقوله ان ووافق سيرة الجمهور في مسألة الزوج وبن عباس في مسألة
 لزوجته قال العلامة موفق الدين بن قدامة في المغني ونجدة مع بن عباس
 لولا العقد والاجماع لكانت من الصحابة رضي الله عنهم على خلافه مع بن عباس
 رحمه الله في اب وام وزوج للزوج ثلاثة من ستة وللأم ثلث الباقي
 واحد وللأب الباقي في اب وام وزوجة فاكتر الاربعة للزوج او
 الزوجات الربع واحد من اربعة وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي وما اخذه
 الام جها بالفرض وهو في الحقيقة في الاولى سدس وفي الثانية ربع وابقى لفظ
 الثلث في نص الام في الصورتين ناديا مع القرن العزيز ومحافظة على
 المعطى وعللوا به الام وبن اجمعا كانه للاب الثلث وللأم الثلث
 واذا زاحمها دون فرض قسم الباقي بعد الفرض بينهما على الثلث والثلثين
 ولو اجتمعا مع بنت وباء ما اخذه لزوجاته في معنى ما نلف من المال
 ولي ذكر حوال الام عند عدم الفرع العارث ولعدم الاخوة ذكر
 الصنف الثاني من يرث الثلث فقال في الثلث فرس مع حوق اثنين

ذكر

ذكر من او اثنين او ذكر وانتي فصاعدا الام وهم الاخوة لام وارثهم
 الثلث ان لم يكن لهم فرع وارث ولأب ولا أحد وان علا مع ستة وسبع
 في قسم اي لا يفضل ذكرهم على ثلثهم لقوله تعالى لهم شركاؤني الثلث فان
 التشارك اذا اطلق يقتضي المساواة وهذا مما خالف فيه اولاد الام غيرهم
 فانهم خالفوا غيرهم في شيئا لا يفضل ذكرهم على ثلثهم اجتماعا ولا انفرا
 يرثون مع من ادلوا به ويحبب بهم نقصا وذكروا ان اول الباقي ويرث ما يث
 بقي من يرث الثلث الجدة في بعض حواله مع الاخوة وكذلك الباقي في
 بعض حواله مع الاخوة ايضا وباقي ذلك في اب الجد والاخت مع ان شاء الله تعالى
 وما ان الكلام على من يرث الثلث وثلث الباقي شرع في بيانه من يرث السدس
 فقال **باب** ذكر من يرث سدس وهو سادس الزوجين
 المقدر وهو فرض لسبعة صنف الاول الاب وقد ذكره بقوله سدس
الاب مع الفرع الوارث اثبت ابن اثبت له السدس قال الله تعالى
 ولا يحيد لكل واحد منها السدس ما ترك ان كان له ولد وولد الابن مقيس
 على الولد ارثا وحجبا لئلا يسدس لام مع امر اي مع الفرع الوارث للابن ابنة
 او مع اخوة او اخوات اثنين فاكتر سواء كان من جهة الابوين والاب او
 الام او من جهتين وسواء كانا ورثين او محجوبين كالومات تخفى عن
 ابوين واخوين فان للام السدس لمحجوبين لها مع انها محجوبان بالاب
 او بعضا من الاخوة محجوب والبعض لم يحجب لقوله تعالى فان كان له اخوة
 فللمسك سدس وقد سبق ان السدس فرض لها ايضا في صورة زوج وام واب
 وهي الصنف الثاني من يرث السدس وانك لث لجد الاب وان علا
 فهو مثل الاب في حكمه حكم الاب من ارثه السدس مع الفرع الوارث جاعلا
 بينه وبين الغصيب او غيرهما مع كسابي وذكر حيث جرد الاب وكذا عند

ليخرج في الدماء فقولوا — اذا اجتمع عاصبان في كنفنا ثم يتوابعان ويستمر
 في الجهة والدرجة والقوة فينشد فيسركا ثم اوثر كون في المال او فيما يفت
 الترويض واما في مختلفان او مختلفون في شيء من ذلك فيجب بعضهم بعضا وذلك
 مبني على قاعدتين ذكرها المصنف كغيره الاولى اذا اجتمع عاصبان فاكثرت
 من كانت جهته مقدمتها علم من ترتيب الجهات وان زاحج على من كان جهته
 مؤخره فان الابن وان نزل بعض المذكور مقدم على الاب فلولا ان له زنا
 لسقط وهذا معنى قوله فابدأ بذي الجهة فان كانا او كانوا من جهة واحدة
 فالترتيب وان كان ضعيفا مقدم على البعيد وان كان قويا كان الاخر لان
 مقدم على ابن بن الاخ الشقيق وهذا معنى قوله ثم لا قرب فانت ويا و
 تساوي في القرب فالقوي مقدم على الضعيف فالاخ الشقيق مقدم على الاخ
 من الاب والقوي هو ذو القربتين والضعيف هو ذو القرابة الواحدة
 وهذا معنى قوله وبعد بالقوة فاحكم نصب وبقاعدة الثانية وتأتي في
 كلام المصنف خبر كلام الباب وهي ان كل من ادلى الى الميت بواسطة
 حجبته تلك بواسطة الاولاد بالانفاق والابدية فانها تيرث عنها
 مع الاب ومع الجد ايضا والقول التفصيلي في ذلك انه يقدم الابن ثم ابنته
 وان شغل بعض المذكور ويقدم منهم لا قرب على الابعد لما ذكره في الاب فلا
 ييرث مع واحد منهم بالنصب بل بالترتيب فقط كما تقدم ثم يجد وان علا بعض
 المذكور وفي رتبة الاخوة الابوين اول اب يرث الاخوة ملاك مع الجد عند
 عدم الشقيق على تفصيل سابق في شأه ستر في باب الجد والاخوة خلافه
 له في حنفية رحمه الله تعالى وابي الجدران علا مع الاخ في الجد مع الاخ
 فيقتسمه وان لم يكن اخ فالمقدم يجد ثم ابوه وان علا واذ لم يكن جد فالاخ
 من الابوين ثم من الاب ثم بنو الاخوة من الابوين ثم من الاب وان شغل بعض
 المذكور يقدم منهم لا قرب فان استووا في القرب قدم الاقوى كما تقدم في لقاعدة

الاولا فان يدق من كل في غيره كاسية اجتماعا ونفزا لا في مبال ولا في الارواح
 "من عن التثنية الى سدر والثانية لا يعصبون هؤلاء لا من ذوي رحمة
 الثالثة لا يرثون مع جد حواء لراعية ولاد سقطون في المشرية اجتماعا
 الخامسة من ربح الشقيق لا يحجب الاخ من الاب بخلافه السادسة ابن ابنته
 ربح من الاب لا يحجب ابن الشقيق والوفع يحجب ابعد سقوط الجميع من بني
 الاخوة لا بوي او باب بالاختصاص مطلقا حيث صار من عصبة مع الغير
 بالبنات او بنت الابن ويعلم اكثرها مما سبق وما ساق في ذلك ثم بعد
 بني الاخوة لعن من الابوين ثم من الاب ثم من بناتها وان سفلوا
 كذلك ثم من اب بن ابوين ثم من اب ثم بنوها وان سفلوا كذلك ثم من جد
 من الابوين ثم من اب ثم بنوها وان سفلوا كذلك الى حيث ينشأ
 وعلم انه لا يرث بنو اب اعلا من مع بني اب اقرب منه وان نزلت درجاتهم
 ثم بعد عصبة النسب المعتق ذكر كان او امي ثم عصبة المفسونين
 بانفسهم فقط لا لعاصب بالغير ولا مع الغير واعلم ان الذين يترثون بالاول
 من عصبات المعتق يترثون كغير بنات كسب كما تقدم عند ان عند
 ما نكبه والاصح عندك فعليه حجب جد وان علا الاخوة غيره وبنيهم وان
 نزلوا ثم بعد المعتق معتق المعتق ييرث من عتيق عتيقه ثم من بعد المعتق
 عصبة من النسب فان لم يوجد معتق المعتق فعصبة من النسب فان
 لم يوجد فالمعتق معتق المعتق ثم عصبة ومكة ولا يرث بالولاد وفضل غير
 اب والجد عند اخذ المأخذه الثلاثة جهه ستر فيرث لو حرم منها احد
 مع الاب وابنه كسب لانه عصبة ويرث فاستحق لولا حرمها بغيره
 الاخر لا يرث المعتق عصبات المعتق المعتق به وحده في شرح
 الجعبرية بعد ذكر هذه المسئلة قال الامام وهذا بعينه الذي ذكرناه في غير

الولاد واورحها وومعتقهم ووصح بالثاني فقال يزيد اعنق سالما فورد لم
 رين اسمه عبد الله فاعنق عبد الله عبد الله واما ابو سالم وبنو معتق
 ابيه يزيد ثم مات عتيق عبد الله ويزيد لانه لم يترك له النعمة على سالم وجر الى
 عبد الله وورث بولادته انتهى **فصل** في حيث كانت عصوبة النسب مقدمة
 على الولاد كما في مسألة الفصاة المشهورة احييت ايردها زيادة الايضاح والتبسيط
 لها وما معناها وصورتها ابن وبن ملكا باها فاعتق بالملك ثم بشرى الابن
 عبد فاعتقه فصا را ابن وابنت عصبة للعتيق يكون العتق المعتق ومات
 العبد بعد موت الاب عن ابن من اعتقه وبنه فقط فانه حينئذ لابن
 دون بنت لان الابن عصبة للعتيق من النسب بل ولان الابن قد مات قبل
 موت ابيه وحلف با وبن من اوكافه الابن ثم يعيد هو اول من البنت وكذا
 لو اعتقت بنت ارب وحدها لما تقدم من ان عصبة النسب مقدمة على
 معتق المعتوق **فصل** في علامة سبط المار وبنو حمزة شرح في شرح
 الفصول غلط فيها من المقتضى من اربع مائة فاضر غير المتفق
 وقاك في الانصاف يروي عن مالك انه قال **سألت** سبعة
 فاما من فضل العراة عنها فافضل واقلها واما فرخ من النعم الاول
 من اقام العصبة شرح في بيان النعم الثاني وهو العصبة بغيره اي بسبب
 اجتماعه مع غيره قال السببية فقال **والثاني** الا انني بدع
 الحكمة من دون النصف او الثلثين وهما بنت الواحدة فاكتر من
 بنت الابن كذلك ولاخت الشقيقة كذلك ولاخت الاب كذلك ولاخت
 منهن مع ذكر وهو خوها الذي ساوى لاهلها لوصف اي في الجهة
 والدرجة والقوة سقا فرضا واما ساقا له ضعفها لها ونجد يعصب
 الشقيقة عند فقد الشقيق ويعصب بنت الاب عند فقد اخ الاب كما
 سياقت ويزيد بنت الابن عليه باه يعصبها ايه بن زابن الذي

مطلب

في مسألة الفصاة المشهورة احييت ايردها زيادة الايضاح والتبسيط لها وما معناها وصورتها ابن وبن ملكا باها فاعتق بالملك ثم بشرى الابن عبد فاعتقه فصا را ابن وابنت عصبة للعتيق يكون العتق المعتق ومات العبد بعد موت الاب عن ابن من اعتقه وبنه فقط فانه حينئذ لابن دون بنت لان الابن عصبة للعتيق من النسب بل ولان الابن قد مات قبل موت ابيه وحلف با وبن من اوكافه الابن ثم يعيد هو اول من البنت وكذا لو اعتقت بنت ارب وحدها لما تقدم من ان عصبة النسب مقدمة على معتق المعتوق

بسكن الذي المعجزة واسقاط اليه العنق في ادي راعها وتعصبه لها لم تكن
 هلا ليه من قدر حصل لها اي اذا لم يكن لها شئ في الثلثين من نصف وندر
 او مشاركتة فيه وفي الثلثين وتعصبها ايه بن عمها الذي في درجتها مطلقا
 كما خيا كمن مات عن بنت ابن وعن بنت ابن اخر فقلد عصب من ازاله وهي بنت عمه
 في كانت بنت الابن انزل من كان المار له وسقط في كسنت ان السته مثلا
 وبن بن اخ له في الاولان **فصل** في النكاح والما في بنت بنت عمها
 تعصب له مثلا ما فادها عصبها وهو نزل منها اياها ليس لهاها نص يكون
 بنتي الابن قد استعرت الثلثين فلو استغنى من الثلث لم يكن لبنت ابن
 ان زله شئ لان الاولتين قد استغنى الثلثين يكون الباقي لهما
 ما لو كانت في درجتها شئ ابن وبنت ابن اخا الملك بينهما بنت اخا لهما
 في لدرجة والباقي لهما رة الفلوكان لها او لهما اخ عصبة لكانت بنت ابن
 وبنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن ابن ابن ابن
 واهية وبنت عمه في درجته فبات الابن خمس ثلثي لدرجة كما مس
 وحق اخت الذكر والاخرى بنت عمه والذكر اعلا من من بعض
 في عصب هذا الذكر جميعهم فعصب اخته وبنت عمه التي في درجته
 وعمته وعمته ايه وعمه حمده وهذه صور **فصل**
 ما لم يكن في ثمة المسئلة ذكر قال ل شئ الصلح بين امة بنت
 وان كان فيها ذكر لا حوال خمسة بعد الدراجات ما من
 كان الذكر في الاول فالملك بينه وبين البنتين المذكورين بنت
 حظا الثلثين والابن الاول من اولاد الابن وان كان الذكر في من بنت
 الدرجة الثانية فقط وعمي الاول من درجات وان كان من بنت
 الابن فلبنتي الصلح الثلث والباقي بينه وبين حمته المذكورين

في مسألة الفصاة المشهورة احييت ايردها زيادة الايضاح والتبسيط لها وما معناها وصورتها ابن وبن ملكا باها فاعتق بالملك ثم بشرى الابن عبد فاعتقه فصا را ابن وابنت عصبة للعتيق يكون العتق المعتق ومات العبد بعد موت الاب عن ابن من اعتقه وبنه فقط فانه حينئذ لابن دون بنت لان الابن عصبة للعتيق من النسب بل ولان الابن قد مات قبل موت ابيه وحلف با وبن من اوكافه الابن ثم يعيد هو اول من البنت وكذا لو اعتقت بنت ارب وحدها لما تقدم من ان عصبة النسب مقدمة على معتق المعتوق

التكليف وما في ذلك من فائده لا ياب من فاعله بقول من مسعود فقال لا تسأل الرب
 مدام هذا جبري لم يرد الخاري واليهي وغيره فاجعلها الباقي بعد فرض الست
 وبت الابن فاخذ من ذلك الاصول مع البناء عصبية تنبئ متى كانت
 الالحق الشقيقة عصبية مع بنت وحدث ما ذكره مع بنت ابن فاكروا بالمر
 ابو حنا محض الذم في ما تحتها من تحت الشقوة فتجب الاحوة لابن ذكره
 فانها وانما ومن عدم من العصبية وحيث صارت الالحق للاب
 عصبية مع العصبية كزوج الاب فتجب وحيث صارت الالحق للاب
 عصبية مع العصبية كزوج الاب فتجب في الاخوة مطلقا ومن بعدهم مع
 العصبية وتعلم انه من جميع مسندوه متين هذه هي القاعدة الثانية
 بلذني ياول الباب اكل من اول الميت بواسطة حجة تذكر بواسطة
 الاول من لا تنافي والاحد الابن في ما تترك عند ما مع الاب
 ومع احد بما تقدم والله اعلم وانما هي النصف رحمه الله الكفا
 على العصبية اريد باب محب وان علم بعضه مما تقدم فقال
باب المحب وهو من عظم ابواب العصبية واهمها قال
 بعضهم حرام على من لم يعرف المحب ان يعطي في الغريزة والمحب لغة المنع
 يقال حبه او منعه عن المحبة ومنه المحب لما يستزبه
 شيئا واصطلاحا مع من قام به سبب الارتباط من الارتباط بالكلية
 او من اوفى خطبه وهو تسميته حبه بوصف وهو المعبر عنه بالماضي هو
 تقدم او التناوب وتناوبه على جميع الورثة وجب شخص وهو
 ما عند اخلاقه وهو انفسه فسمي حبه بخصانه وهو سبعة انواع على
 ما اختار بعضهم فذكر يكون بالانتقال من فرض الى فرض كرد الام من
 انتكح الابن معها او كانت مع الولد مثلا وكرد الزوج من النصف

الاربع

الى الربع والزوج من الربع الى النصف فكذا تنقل كل من فرض الى فرض وتارة
 يكون الانتقال من نصيب الى نصيب كبنيتين واحدة فالأخت هنا
 عصبية مع غيرها وهما البنات لها الثلث الباقي نصيب فلو كان معها اخ
 لها عصبية فيقسم الثلث الباقي بعد فرض البنيتين على ثلاثة للاثان
 ولها واحد فصارت هنا عصبية بغيرها وانتقلت من نصيب الى اخر
 وردها خوها من الثلث الى الثلث وتارة يكون الانتقال من فرض
 الى نصيب كالأخت فان فرض النصف واذا كانت مع ابنتها ورثت
 بالنصيب لا بالفرض وتارة يكون الانتقال من نصيب الى فرض كالاب ذر
 انزله فذبح جميع المال نصيبا فان وجد معه خذ ابن الميت كان له الدر
 فرضا فقد انتقل من النصيب الى الفرض وتارة يكون بمزاجية في فرض كبنين
 وبنت ابن بنت الابن هنا فرضا الدر فان كانت معها ختها كان لها الدر
 البية فرضا فقد راجعها ختها في فرض وتارة يكون بمزاجية في نصيب كبنين
 واحد فلها النصف وله الباقي نصيبا فلو كان معه اخ فانه راجع في النصف
 وكان بينهما بالسوية وتارة يكون بمزاجية في عول كزوج واخت
 شقيقة للأخت هنا النصف فلو كان معها اخت الاب عيل لها الدر
 فانقلت الشقيقة من النصف الى النقص من بيت العول ويعلم ذلك
 مما تقدم مما سبنا في الملأ وما يجب المرفان وهو المراد بالمزاجية فقد ذكره
 المصنف رحمه الله تعالى مقتضاها في الاصول فقال وكل حد باب
 منجب لانه ادلى به وكذا كل حد قريب ليجب كل حبه بعد منه لادله به وقيل
 حرق من جهة الام او من جهة الاب نام تحجب اجماعا اما التي
 من قبل الام فلا دلالة لها بها واما التي من قبل الاب فلان الجدة يرث

شقيق وزواج من الاب ارب من ابن اب شقيق فلا شقيق له بها ومن ربح الشقيق
 قوت من من الاب من اب شقيق له ايضا في حق من الاب الشقيق بالارث وهذا
 الساق المتقدم تفصيله وكتم الميت بقسمه عمر ابيه وجزءه وجزءه وجزءه و
 هكذا يوزع ولا يرتك بنواحد مع بني جده من من حكم ما سبق لم يخف عليه شيء
 احب والله علم والمحجوب بوصفه من الموانع المقدمة لا يحجب احد حرمانه ولا نقصان
 والمبعض يحجب بقدر ما فيه من الحرية عند المحجوب بشخص قد يحجب غيره نقصان
 ذلك في صورته ام وب وحقه كفا في فان لام تحجب من الثلث الذي ليس
 والباقي للاب لانهم محجوبون به ومنها ام وجد وعدد من اولاد الام والاب والام
 محجوبون بالجد ولهم المحجوبون من شئ الى السدر الباقي للجد ومنها ام ورج
 شقيق وزواج من الاب كالاخ من الاب محجوب بالشقيق وهاجا حبان للام من الثلث
 الذي ليس ومنها ام وجد وزواج لغيره من الام محجوب بالجد وهو مع وزواج
 لغيره يرد له ادم الى السدر والباقي بين الجد والاخ لغيره عند الامة الثلاثة
 رحمهم الله تعالى وعند الامام اي حصة رجة من ثلث الباقي للجد
 ومنها ام وزواج وخت شقيقة وزواج من اب فللام السدر ولكل واحد من
 الزوج والشقيقة نصف وتقول مسائلهم السبعة ولا شيء للاخ من الاب شقيق
 الغرض من حيث الام من الثلث الذي ليس في المسائل الثلاثة الاخيرة بوارث و
 محجوب ومنه مسائل المعادة التي لا يبقى لولد الاب بها شيء كجدة وحملة شقيقة
 وزواج من اب فللمجلة السدر وتعد الشقيقة الاخ من الاب على الجدة ليقص بسبب
 لعدم نصيبه فيكون مع الجدة وحقه لا حظ له لمعاسة في اخذ اثنين من خمسة
 الباقية بعد سد الحاجة وتكونر لسقيقة الثلاثة الباقية ولا شيء للاخ من
 الاب فقد حجب بجد نقصان بالاعت وهو ورثه والاخ وهو محجوب والله اعلم
 في حق المحجوب الوصف يتاخر حوله على جميع الورثة ويجب الشخص بقصا ان كان

واما احب

واما احب بالشخص حرمانا فلا يرث على ستم وهم الاب والام والابن والبنت و
 الزوج والزوجة وعلى بعضه فقال
 وخمس لا يسقطون بالعدد اب وام زوجة زوج ولد
 ومعلوم ان الولد يرث الاب والبنت ومناطهم كل من دلى الميت بنفسه
 غير المعتق والمعتقة ولما نهى الكلام على العصاة والمحجوب كان من حكام العا
 انه اذا استغرقت الغرض التركة سقطت الا لاعت لغيره في الاكثر من بعد الامة
 الثلاثة وما في الاصول الا شذوذ المشترك عند مالكه وان لم يعبه كما تقدمت
 الاشارة الى ذلك في باب التعصيب ذكره في شركة وعقد لها بالارث فقال
 باب الشركة بفتح الراء المشددة اي المتزوجة وبكرها
 على نسبة الترتيب اليها بما راوتسمى بالجارية وبكرها سائر وان مع زوج
 وام او جدة واحدة فكثر نصيبها بجد وادم اثنين فكثر نصيب
 واحد فكثر سوا كان من لذكر فقط او من لذكور والاناث وقوله نصيب
 صفة شقيقة جيل اي الشقيق العاصب مع ولادته في الثلث كما
 قال وقسم على جميع من اولاد الام والشقيق ثلث الرد فصل
 المسئلة ستة للزوج نصف ثلاثة وللأم واحدة السدر وحملة والاخوة
 للام الثلث اثنان ومجموع الانبساط فلم يبق للعصاة الشقيقين فلهما
 مقتضى حكمه ان يبقا لا استغراق الغرض وذكره هو الذي قص به
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولا وهو مروي عن علي بن عباس وابن مسعود
 وابي بن كعب وابي موسى الاشعري رضي الله عنهم وهو مذهب الامام ابي جعفر
 حنيفة والامام احمد بن حنبل رحمهم الله تعالى واحد القولين عندنا مع
 واحد الروايتين عن زيد رضي الله عنه وبقول الشجر بن ابي بليل
 والعنبري وشريك ويحيى من ادم ونعيم بن حماد وابو ثور ومن المنذر ورو
 رحمهم الله تعالى كما كان من العام لقبيل ابي سيدنا عمر رضي الله عنه بمثلها في ردان يقتضي

واما احب

أشاع في الروضة ثلاثه والموتى له ثلاثة وبعضه للجد وللأخوة
 أثناء تكون الوصية على الأول بالسدس وعلى الثاني بالربع وعلى حسب
 تعبيل المفتي في القول الثالث وأما بعد الثالث فلهذا فرضناه ان
 سهم الثلث يوزع على المقاسمة وهذا هو الحال الثاني واعتبار الثلث للجد في
 صورة لا تحصر فيها ذلك مع اجد ثلاثة حوق وخمس أخوات وأخ وبذلك
 أخوات أو أخوات وخت فانه يأخذ الثلث المثلث فرضا والباقي للأخوة
 وآء كثر ولا يقتصرون الجدة عن الثلث لان الأم والجد إذا اجتمعوا وليس
 معها غيرهما لهما مثلاما لها والأخوة لا يقتصرون الأم عن السدس
 ولا يقتصرون عن ضعفه ولان الأخوة غيرهم لا يقتصرون الأخوة من
 سهم من الثلث فبالأول الجدة لا شر بحجبهم لإجماع وإنما إذا كان معهم
 صاحب سهم فله الاضطرار من امور ثلاثة المقاسمة وثلث الباقي و
 سدس جميع المال وبها تم الأحوال الخمسة وأشار إليها بقوله
وثلث الباقي عن النصف والوارثون من أصحاب الفروض مع الجدة
 والأخوة ستة الأم والجد والزوجان والبن والبنات فإذا
نقص أحد **نقص** سهم من الثلث الباقي بعد الفرض أخذ ما لم
 يطلق أي خذ الثلث الباقي إذا كان أكثر من المقاسمة ومن سدس جميع
 مال قبا على الأم في الغاوين لان لكل منهما ولادة ولان لم
 من ثم ذوة ينسب لأخذ الثلث المال فإذا أخذ صاحب الفرض فرضه خذ
 خذ الثلث الباقي وما بقي للأخوة ولم يعط الجدة الثلث كالملاضار بالأخوة
 فانه كانت المقاسمة أصلا من ثلث الباقي ومن سدس جميع المال كما
 هو مفهوم قوله إذا نقص بالفتى فانه يقاسم الأخوة والأخوات

كأن

كأن في الباقي بعد الفرض وذكر انك بقوله وسدس مال الباقي للجد
 سدس المال ولو عايله إذا كان هو الاصل له لانه لا ينقص عنه مع الولد
 هو أقوى فمع غيره أول والباقي من سهم ثم باقي للأخوة فيكون للجد مع صاحب
 الفرض سبعة أحوال أما ان يكون الاصل له المقاسمة كزوج حصة وجد
 وشقيقة أو اب أصلا أربعة للزوجة الربع واحد والباقي بين الجد والأخوة
 مقاسمة له مثلاما لهما فللجد سهمان من الأربعة وثلاث سهم وتسمى
 هذه المسئلة **مربعة الجماعة** وفيها عن الصحابة رضي الله عنهم ثمانية
 أقوال **أحد** قول زيد رضي الله عنه وهو قول الجمهور
 ونقدم الثاني قول سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه
 قال للزوجة الربع والباقي للجد وهذا هو المفتي به عند الحنفية
 والثالث قول سيدنا عمرو بن مسعود رضي الله عنه أنها قال
 للزوجة الربع وللأخت النصف والباقي للجد فهي عند الحنفية من أربعة فلهذا
 سميت **مربعة الجماعة** وأما ان يتعين له ثلث الباقي في نحو أم وجد وخمس
 أخوة ففي المسئلة سدس وثلث الباقي فنضرب ثمانية وستة تبلغ ثمانية
 عشر للام السدس ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة وللأخت في ثمانية وأما
 ان يتعين له السدس في نحو زوج وأم وجد وأخوة المسئلة من ستة
 ونصف من اثني عشر للزوج النصف ستة وللأم السدس اثنان وللجد
 كذلك وللأخت سهم وأما ان يتعين له المقاسمة وثلث الباقي في نحو أم
 وجد وأخوة المسئلة من ثمانية عشر لان فيها سدسا وثلث الباقي وأما ان
 يتعين له المقاسمة والباقي في نحو زوج وجد والأخت والأخوات

مطلب
مربعة الجماعة

بالنصفين. وحيث انهم حصص في حصصها ونفتحان الاربعه الثلاثه مثلا
 ما في ذلك قوله وعطى ابى بكر السبعة من ابى بكر في باب جدد لا خوف في
 قوله عن تحديد الابن بعد الاربعه المذكورين في الميراث في المسئلة المذكورة
 وقد قلنا يقتسمان الاربعه اثلاثا فاربعة على ثلاثة ثباتها فاضرب الثلاثة
 في التسعة يحصل تسعة وعشرون منها تسعة للمزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة و
 في بنت الابن والاموات في ثلاثة ستة وهي تلك الباقي والجدة
 ابنت اربعة في ثلاثة اثني عشر للاث اربعة وهي بنت الباقي والجدة ثمانية
 وهي باقية في الثلث الباقي ثمانية واثني عشر للاث اربعة وهي بنت الباقي والجدة ثمانية
 اثني عشر في ثلث الباقي ثمانية واثني عشر للاث اربعة وهي بنت الباقي والجدة ثمانية

ذم فقال
 في ما فرض اربعة يوزع بينهم ميراث بينهم بقرعة وقم
 فلو حدثت الجميع وثلث ما في بقى ثلثهم بحكم جامع
 ولثلاث من بعدهم ثلث المذكورين وما بقى نصيب الرابع
 وادعت نسبتهما والحكم بينهما ذكر من هذه اربعة وهي زوج
 ووجود وحده لغيره فلو لم يكن في الزوج في كفا ونفقت
 او لم يكن في واحدة من ابنته وثلث ما في باب الحساب ان شاء الله و
 لو لم يكن في واحدة من الزوجين المصنف والام الثلث والباقي هو كسب الجدة
 ولو كان في ابنته تحت اربع سبعة الا ان يترك له يترك الباقي ولو كان بدله
 تحت اربع وحده وحقه او احوال تحت الام من الثلث الى كسب
 واما كسب ميراث تحت اربع الام للاحق في الله علم فرج
 الميراث ما عدا ميراثهم الميراث او النصيب اربعة قسام قسم
 ميراث ميراث واحد وهو سبعة الزوجان ومحنة مطلقا والام وولداها
 وبناتها النصيب واحد وهو ثمانية عشر وتساوهم كل عصمة بنفسه

هذا هو الميراث
 في الميراث
 في الميراث

غيره الاب والجدة وهم الابن وابنه والاخ الشقيق وابنه والاخ لاب وابنه و
 العم الشقيق وابنه والعم لاب وابنه وذو الولاء وذات الولاء وقسم
 ميراث ثمة بالفرض واثمة بالنصيب ولا يجمع بينهما وهن اربع البنت
 وبنت الابن والخت لا قومن والاخت اب اذا انفردت عن من يجعلها
 عصمة وثلثها الفرض وان كان معها من يجعلها عصمة بالغير ومع
 الغير ورثت بالنصيب وقسم ميراثها بالفرض وميراثها بالعصمة وميراثها
 يجمع بينهما مرة وهو لاث ويجوز ان انفرد كل منهما عن الفرع الوارث و
 ميراث بالنصيب وان كان معه ابن او ابن ابن او بن نزل او كان معه
 من احوال الفروض مستغرق كسنتين وام وزوج او مبقا قل من
 السدس كسنتين وزوج او مبقا قدر السدس كسنتين وام فرض لاث
 او الجدة السدس في الكل وان كان معه احد من البنات او بنات الابن او
 هما جميعا وفصل عن الفرض كسب الام والجد السدس لهما والباقي
 عصمة يروك ان المجامع سئل الشعبي عن ميراث ميراث و
 بنت فقال للبنت النصف والباقي لاث فقال له المجامع اصبحت
 في المعنى واخطأته في اللغاة لاث لاث السدس والبنت النصف و
 الباقي لاث فقال اخطأت واصطاب الامير وان اجتمع في شخص
 صلتا نصيب ورث باقواهما والا فوي معلوم من ترتيب العصب
 مثاله لو تزوج شخص بنت عمه فاولادها ابنا فهذا الابن عصمتها من
 جهتين بالبنة وبني العموم فارتب لها بالبنة وبني العموم
 شخص ابن عمه ورثه ببني العموم كالبالول وان اجتمع في شخص جهتا
 فرض ونصيب كانه عم هو اعم لام او زوج ورث بها حيث امكن وكذا
 لو اعتق رجل امته ثم تزوجها ثم ماتت او اعتقت امرأة عبدك ثم تزوجها
 ثم مات عنها حيث لا حاج ولو ماتت امرأة عن بنت وزوج هو

وترتيبها بينهن السوية وان تركت معدنتين فالمال بينهما ثلاثة حصة
لا يكون صغيرهم زوج لست عملهم الموروثة له ثلثان ولهما الثلث
وقد نظرها بعضهم فقالوا

ثلاثة حصة اب وام وب وكلهم الى خير فقير
فما زالوا ينادون بذلك وابقوا الى احرار الصغار
ولو تزوجت امرأة رجلا فولدت منه ولدا ثم تزوجت باخيه لاسمه خمسة
او ولد ذكورا فولدت منه مثله ثم ماتت زوجها ثم تزوجت باخيه فولدت
منه خمسة ذكورا فماتت ولدا فالاول بعد موت امه ورثت منه خمسة
وصفا وهم حصة امه واولاد عمه وخمسة سدسا وهم اولاد امه من
الرجلي وخمسة ثلث وهم اولاد عمه من الاجنية وبها يابا وقد

نظمتها في اثنا عشر مسألة بقولي
وعزيت وراثته خمسة عشر رجلا لا فسر من ثلث تحصل
لخمسة والثلاثين خمسة ونصف من الميراث للباقي اعلا
ونصف من ثلثين وان جتمع في شخص ههنا ورثت وذكر في وطن النسبة
او نكح الحبيب وامكوا او نكحوا ابيا بعد الاماميين الى حنفية
واحمد جميعا بغير توثيق ولا اجماع بينهما سببا بغير ثبوت بطل منهما
عند ائمة او وذا جتمعا لم يسقط احدهما الاخر فان عم هو الام و
هو قوا على وبه سعادون عباس وهو رواية عن زيد بن اسلم
في عمه وعند الاماميين ما يروى في رحمتهما الله لا يورث الا
بما بينهما من ميثاق وولد الرضا والمثنى لمعان عند الامام احمد رحمه
الله عن عصبته بعد ما وان اسمهم عصبته امه بالنفس على الارواح و
يقدم بعد الزوجين اقرهم منها فان بنت من الاب له شرعا عن ام وخالف
في ثلث الامم الباقي الى ابو جلد امه وبها وحدها لغير ام فلها

الثلث

الثلث والباقي ابيا لانه اقرب عصبته وان كان مكان الاب جدا فللام
الثلث والباقي بين جد ههنا وخيه ولو خلفا ما ولو خلفا ما ولو خلفا ما ولو خلفا ما
وللام كسدرتها والباقي تعصبا ويسقط الحال لان الابن يسقط
الاخ ويريث الاخ من الام مع بنت من الاب له شرعا بالعصوبة فقط
فاذا خلف بنتا وخا وخا لأم فللبنت النصف والباقي للاخ تعصبا
ولا شيء له بالفرض ولانه محجوب عنه بالبنت ولا ترث الاخت لانها محجوبة
بالبنت ومذهب زيد رضي الله عنه والامة الذرية رحمهم الله تعالى ليست
عصبة امه عصبته له والله اعلم ولكم انتم الكلام على شي من المسائل الفقهية
شرح في المسائل بحسب ما به فقال

باب اصول المسائل والقول اي حساب الفرائض
وهو تاصيل المسئلة وتصححها لا علم بحساب المعروف مع انه لا بد من
معرفة لمن يريد انقان علم الفرائض والحساب اي حساب الفرائض
المعروف ان نرم اي نطلب محصلا اي تحصيل معرفة ما يخرج
سبع اصول التي فيها فرض فاكثر الى خمسة ولا واعلم

ان للاصول اعشار من جدها ان تنظر في فرع الفرض انوارا
واجتمعا مع قطع النظر عن من باء جده ويسمى المنظور فيه بهذا
الاعشار مسائل ويسمى طرقا ايضا الثاني ان تنظر فيه باعتبار من
باؤه جده ويسمى المنظور فيه بهذا الاعشار صور وكل منها محصور
فما لا الاصول التسعة عالمية وغير عالمية فرع وخمسون في
صورها تزد على ستماية واصيل المسئلة هو اقل عدد يخرج منه فرضها
او فرضها وان لم يكن فيها فرض بل يخصص العشرة كلهم عصبان فعدد
في سهم اصل المسئلة مع فرض كل ذكر بانثيين ان كان فيهم انثى وهذا
في غير الولاء عاقبة فان تناووا في الاستحقاق فعدد رؤسهم

ولو كان فيهم ابني صلبا ومن حلقوا فاصلا مخرج كسهم في اثنين او
 معتقدين مستويين ذكرين او انثيين او ذكرين ابني صلبا من اثنين لكل واحد
 سهم في ثلثة معتقدين ابني لها النصف وذكر له الثلث واخر له السدس
 صلبا ستة بدلت النصف ثلثة ولذي الثلث ثلثه ولذي السدس واحد
 والسبعة الاصول وهو المتفق عليها ان ثلثة من ربعة وستة وثمانية
 وثمان عشرة وربع وعشرون واصلا مختلف فيها وهما الثمانية عشر
 والستة وثلثون ولا يكون الا في باب الجد والافوة وعند التكاثر
 بها صلا لا تصحح في باب الاصول السبعة قسم بعول
 وقسم لا بعول وقوله باقتيل تمام البيت ثلثة من ابنيها من
 السبعة في ابني ان كثر فاصول والعول زيادة في السهام و
 يلزمه التقصير في الانصاف كانت من العدد اصل السدس مفردا
 وما بقي كسب وم وجدوا وحدة مع ابنا وابن بن كل واحد منهم له السدس
 ولذي من وبن الابن الباقي وكام واخوة ابني ابنا ولاب لها السدس ولها
 الباقي والسدسين وما بقي كسب وم وجدوا وحدة وكام وجدوا من
 في اثنتي عشرة صورة واخ لا م واخ لغيرها اربع كسب نصف كجدة
 وبنت وعم وكاحنت شقيقة واخ لا م وبنت وعم وكزوج وجدة واخ لغير
 ام وبنت وعم وم واخوة لغيرها وكسب وم اب او جد صلبا من ستة في كل
 امدخل لمخرجين وكذا ان يقتصر ثلث بالسدس وما بقي كام واخ
 ام وبنت وعم وم واخوة ام ومعتق وكذا ان يقتصر الثلث بالسدس
 وما بقي كسب وم ابني ام مع اب او جد لها الثلث وللاب او لجد
 السدس وما بقي تقصيرا وكاحنت شقيقة ابنا مع ام او
 جد وعم لها الثلث وللأم وكجدة السدس والباقي للعم ويقتصر النصف
 بالسدس وما بقي كسب وم ابنا مع اب او جد وثلث اخوات مفترقات

وعم

وعم وكزوج وام واخ لام واخ لغيرها اصلا من ستة ثلث لمخرجي السدسين
 ولد خول مخرج النصف في جدتها وكذا ان يقتصر الثلث بالسدس كسب وم ابني
 وبنتين او ابني ابن وكاحنت شقيقة ابنا مع ام واخ لام وبنتي النصف
 مع ثلثة سدس كسب وم ابني ابن وكاحنت اخوات مفترقات وم
 او جد او نصف وثلث الباقي كجد الخوا من فاصلا من ستة ايضا وكذا
 اذا جمع النصف والثلث كزوج وام وعم لها بنتين مخرجي النصف والثلث
 ومصفح اثنين في ثلثة ستة او نصف وثلث وسدس كزوج وام واخ
 زم وكاحنت لغيرهم واخوة ابنا مع ام او جد وكمسئلة الالتزام والمانصة
 وهي زوج زوج وام واخ لا م لان ابن عباس رضي الله عنهما لا يقول
 بالعول ولا يجزئ الام من الثلث السدس باقل من ثلثة حصة فان عطل
 الام الثلث تكون الاخوة اقل من ثلثة واعطى الاختية من الام الثلث
 والزوجة النصف عالت المسئلة الى سبعة وهو يترك العول وان عطل
 الام السدس كالجورس لزوم حجها باقل من ثلثة من الاخوة وهو لا يرى
 ذلك وجميع هذه الصور لا عول فيها بل هي اما قصص واما عادله فالتى
 فيها العاصب ناقصة والتي لم يذكر فيها العاصب عادله وسباني ما فيه العول
 ان شاء الله تعالى فكل هذه المسائل وما شاكلها للسدس وما ذكرناه
 مخرجها نرى ومسايل هذا الاصل بغير عول احد عشرة مسئلة و
 صورها كثيرة قد مضى في ضعف الستة والاثنا عشر فهو مخرج
 للربع اذا كان مع ثلث وما بقي جرب كزوج وجدة واخوة ام وعم وكذا
 لو كان بدل اخوة ابنا لان ثلثة مخرج الثلث والربعة مخرج الربع مثابا
 ومسطحا ان عشر وكذا اذا كان فيها ربع وثلثان وما بقي كزوج
 وسنين وعم كزوج جدة واخوة شقيقة ابنا مع ام واخ لا م

منه في عشر على ذكر الرابع مع سدس وما بقى كزوج وام وابن وكزوجته ووجهه وحم
 ان يخرج ربع وسدس متوافقتا بالنصف وحاصل ضرب نصف واحد في هـ مل
 خرجت عشر فله ستة في ربع وسدس وان بقى كزوج وبوين ومن ذكر وجهه
 وبزوج لام زوج الحريم وربع وسدس وسدس في كزوج وم وبنت وم وجه
 كزوجته وخت شقيقة واخت اب وعم او ربع وسدس وتلك وما بقى كزوج
 وم وم وم وم من ثلثي عشر في جميع فله اصل بغير عول ست مسائل
 وبنت يكون احد زوجين في ثلثي عشر لانه لا ينفق من ربع ولا يكون
 في غيرهما او في جميع هذه الصور فله ولا يكون في اثنى عشر صورة
 عادة في ثلثي الصور في عالمه ثم ذكر اصل اربعة وعشرين بقوله
وضعف ضعفها اي وضعف ضعف الستة التي يخرج سدس
 مع من وبنته احد بوين وزوجه ومن التوافق المخرجين الاضاف
 نصف حدها وخراب في كامل اخرج اصل ذكر وكل مسألة فيها
 من وسدس وان بقى كزوج وبوين وابن ومن نصف و
 سدس وما بقى كزوج وبنت وبنت ابن وعم او ثلث ونصف وسدس
 وثلثي كزوج وبنت وابوين ومن وتلك كزوج وبنتين او بنتي ابن
 وزوج لغيره فله من اربعة وعشرين ثلثين المخرجين وكذلك مسألة
 بها ثلث وثلث وسدس وثلثي كزوج وبنتين واب كزوجته فله ثلثة
 والستين ستة عشر وثلث خمسة اربعة بالقرض في واحد بالتعصيب
 فله اصل بغير عول ست مسائل ولا يتصور ان يجتمع الخمس مع الثلث ولا
 مع ربع ان الثلث يكون للمزوجة عند وجود الفرض الوارث والثلث انما
 يكون مع الام او وادها ونجد في بعض حواله والفرض الوارث يرد
 الام ونجد في السدس والمجب ان الام لا يحسن قول العلامة الجعفي رحمه الله

وتلك وثمن لا يحلان منزلا واما اشباع الربع مع الثلث فلان الربع للزوج مع وجود
 الفرض الوارث ولو وجه مع عدمه واحتجاج الزوجين في مسألة منع روق الوارث
 يا فتى تمام البيت والغنى في الاصل للاب او لثني وعلم ان الاربعه والعشرين
 في جميع هذه الصور القصص ولا يكون عادلة وستاتي الصور التي فيها عايلة ولا
 في الكلام على شيء من صور هذه الاصول الثلاثة بغير عول ثم خرج في ذكر عولها
 وما يعول اليه كل منا فقال **هذه الثلاثة الاصول العول عليها**
 يدخل وذكر ان كثرت فروعها حتى تراحت فيا وقوله يا رجل تمام البيت
 فتنتهي الستة فيه اي العول نزل الى متابعه على التوالي شفعها
وتسمى مائة فيقول في سبعة مثل سدس في ربع مسائل الاولى اذا
 كان فيها نصف وثلثان كزوج واختين لغيره ام للزوج النصف و
 للاختين الثلثان ومجموعهما من الستة سبعة وهذه اول فرضية عالم
 في الاسلام وقيل بالباهلة الثانية اذا كان فيها نصف وثلث وسدس
 وشقيقة واخت اب وولد وام الثالثة اذا كان فيها نصفان وسدس
 كزوج واخت لغيره وام ولها اربعة اذا كان فيها ثلث وسدس وثلثان
 اخنتين لابوين او اب وابوين لام ونقول ان ثمانية بمثل ثلثها في ثلاث
 مسائل الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان وسدس كزوج واختين لغير
 ام وم فله زوج النصف للاختين الثلثان ولام السدس ومجموعهما من
 الستة ثمانية الثانية اذا كان فيها نصفان وسدس كزوج وثلثان
 اخوات مفترقات الثالثة اذا كان فيها نصفان وثلث كزوج وام وخت
 لغيرها فله زوج النصف ولام الثلث والاخت النصف ومجموعهما من الستة
 ثمانية وعند بن عباس رضي الله تعالى عنهما المزوج النصف ولام الثلث
 والباقي للاخت وتلقب هذه المسئلة بالباهلة لقوله رضي الله عنه من شاء باطنه
 ان المسائل لا تعول ان الذي حصي من كل عدد المجهول في مال نصف او
 نصفان وثلثان هذه القسمة ذهب اليها في موضع الثلث وقيل ان
 الباهلة لقب لكل عايلة قال في الغني ولا تعلم اليوم قال في مذهب

ابن عباس رضي الله عنهما ولا نعلم خذوا بين فقها والعصر في القول بالعول
 بحمد الله ومنه انتهى ونقول ان تسعة مثل نصفين اربع مایل الاولى اذ كان فيها
 نصف وثلاث وسدسان كزوج واختين لغیر ام وولدها فلزوج النصف
 ولاختين الثلثان وللأم السدس ولولدها السدس ومجموع ذلك من التسعة
 تسعة ثمانية اذ كان فيها نصفان وثلاثة سداس كزوج وام وثلاث حوث
 مفترقات الثالثة اذ كان فيها نصفان وثلاث سداس كزوج وشقيقة وام و
 ولدها وكالا لدرية وتثبت الرابعة اذ كان فيها نصف وثلاث سداس كزوج و
 اختين لغیر ام واختين لها وتسمى هذه المسئلة الغریة باحدثت في زمن بني مية
 فاراد الزوج النصف كما ملأ فمالوا عنها فقها لبحار فقالوا له انك انما تسبب
 العول فتشاع ذكرها واستقصرت فسميت بذلك تشبها لها بالكوکب
 الغری وقيل ان الميتة كان اسمها الغری وتسمى ايضا بالشرعية لقضاء شرع فيها وتسمى
 بالمرونية لانها وقعت في زمن مروان وقيل عبد الملك بن مروان وقيل كان الزوج
 من بني مروان وقيل ان الغری لقب لكل عیلة التسعة ونقول ان العشرة بمثل ثلثها
 في مسئلة الاولى اذ كان فيها نصفان وسدسان وثلاث كزوج واخت شقيقة
 وام واخت اب واخوی ام الثانية اذ كان فيها نصف وثلاث وسدس
 وثلاث فالمسئلة حينئذ زوج واختان لغیر ام وام واكثر من واحد من
 اولاد الام فللزوج النصف ولاختين لغیر ام الثلثان وللأم السدس و
 لاولاد الام الثلث ومجموع ذلك من التسعة عشرة وتلقب هذه بام الفروج
 بالنسبة لكثرة السهام العیلة فيها شبهة بطائر وهو لها افراطا و
 تلحق ايضا بالشرعية لوقوعها من القاضي شرع روى ان جلداته وهو
 خاص بالبصر فساله عنها فجعلها من عشرة كما تقدم فكان الزوج يلقي الفقیه
 فيستفتيه فيقول رجل مات امرأته ولم تترك ولدا ولا ولد ابن فيقال
 له النصف فيقول عا الله ما اعطيت نصفها والثلث فيقال له من اعطاك
 ذلك فيقول شرع فيلقى الرجل شرعا فيسأله عن ذلك فيجبره الخبر فكان شرع

اذ بنی

ذ النی الزوج يقول اذ بنی ذكرت في حله حار او دار بنی دورته حلا
 فاجزائية ليتم كذا كذا نذيع الشكوى وتكلم الفتوى ويعول صحتها
 اي ضعف تسعة وهو الانا عشر ورا ثلاث عولان على نوال الامراء لسبعة
 عشر في جمع مسائل تشتمل على ما يريد على ما يذ صوح ومنه عالت ال تسعة عشر
 لم يكن الميت فيها الا ذرا فيقول ان ثلاثة عشر مثل نصف سدس في ثلث مایل
 الاولى اذ كان فيها ربع وسدس وثلاث سداس كزوج وام وغير الزوج ربع
 وللأم السدس وللبنين الثلثان ومجموعها من الاثني عشر ثلاثة عشر وكذا
 لو كان بدل الزوج زوجة مع ام واختين لغيرها الثانية اذ كان
 فيها ربع وسدسان ونصف كزوج وام وبنت وكزوجة وثلاث
 اخوات مفترقات الثالثة اذ كان فيها ربع وثلاث ونصف وكزوجة
 وام واخت لغيرها ونقول ان خمسة عشر مثل ربعها في ربع مایل
 الاولى اذ كان فيها ربع وسدسان وثلاث كزوج وابوين وبنتين للزوج
 الربع وللابوين السدسان وللبنين الثلثان ومجموعها من الاثني
 عشر خمسة عشر وكزوجة وام واخ لام واختين لغیر ام الثانية اذ
 كان فيها ثلث وثلثان وربع كولي ام واختين لغیر ام واختين لغیر
 ام وزوجة ثالثة اذ كان فيها ربع ونصف وثلاثة سداس كزوج
 وبنت وبنت ابن وابوين وكزوجة وام وثلاث اخوات مفترقات الرابعة
 اذ كان فيها ربع ونصف وثلاث وسدس كزوج واخت شقيقة
 وام واخوی ام ونقول ان تسعة عشر مثل ربعها وسدسها
 في مسئلتين الاولى اذ كان فيها ربع وثلاث ونصف وسدسان كزوج
 وام وولدها واخت لابوين واخت اب الثانية اذ كان فيها سدس
 وربع وثلاث وثلثان وام وزوجة واختين ام واختين شقيقتين
 اولاب وثلاث زوجات وحديثين وربع حوث ام واخوات حوث و

شقيقتان اولهن سبعه عشرة امرأة وعالم المسئلة لسبعة عشر واد
 ٥ تتركه فيا سبعة عشر ديارا اخذت كل نقي ديارا فلهذا تلقت بام
 الزوج احييم بوم الارامل وبالسبعة عشر وبالدويمه الصغير وبجاءها
 بقول خلف سبع عشرة امرأة من اصناف مختلفة وسبعة عشر فيا رافورث
 كل امرأة منهن ديارا وبقال ايضاً رجل خلف سبع عشرة امرأة من اصناف
 مختلفة فو من ماله بالسوية وفي تسميتها صغيرا ثانيا الى ان لم ديارية
 كرك وفي زوجة وبنات وام واثنا عشر خا وحت كلهم لا يولي اولاد
 بصلاربعة وعشرون ونجح مستحابة لما سياتي للزوجة الثمن خمسة و
 سبعون والستين التان ربع مائة وثلثمائة والافوق وحت
 في ومو خمسة وعشرون لكل خمسة مائة والاخت سهم رفعت هذه المسئلة الى
 القاضي شيخ محمد بن علي فكتبت الزكوة مستحابة ربارنا على الاخت ديارا
 وحدثني زوي فمضت اعلي ماني طالك رضي الله عنه فكتبت في زوجة
 ركباه مسكت برك به وقالت له يا ميو ميين ان حي زكوة مستحابة ديارا
 وعطاني شريح منها ديارا وحدثني لهما لعل اخا ترك اما و
 زوجة وبنات واثنا عشر اخا وانت قالت نعم قل ذلك حقك ولم يظلمك
 شي وتلق ايضا لركا بيرة ولكيما تقدم ثم ذكر عول الاربعة والعشرين
 بقوله **ونصف نصف** اي نصف نصف الستة بمتل ثمة
انتب اي عال مرة واحدة في مسئلة مشتملة على اكثر من عشر
 صور الاولى من المسلتين اذ كان فيها ثمن ونصف وثلاثة اسداس كزوجة
 وبنت وبنت ابن وابوين الثانية اذ كان فيها ثمن وثلثان وسدسان
 وزوجة وستين وبوين الزوجة الثمن والستين وثلثان والابوين سدسا
 وبجوعهما مائة اربعة وعشرين سبعة وعشرون وتلق للسبعة لان
 كتابا من اتوا عهشل عنها وموت الميراث فمقال رتخا لاصل تمها تسعا

ومضي

ومضي في خطبه وذكر بعض شياخ اليمن ان صدر الخطبة الحمد لله الذي يحكم الحق قطعا
 ويحزي كل نفس بما تشي واليه المآب والرحمى مسئلة فلما بقوله صار منها **عنها**
 تسعا ومضي في خطبه رضي الله عنه وتلق ايضا بالجملة لفلة عولها وتلق ايضا
 بالحيدرية ولما انتهى الكلام على ثلاثة الاصول يتبعون شرح في بيان الاربعة اصول
 التي لا نقول فقال واربع من الاصول لا عول فيما يقفوا اي لا يتبعها عول
 وهي من وربع شمة هي لفرتب الخبر شص لم بين مخارجها بقوله
نخرج النصف والباقي كزوج او بنت او بنت ابن او اخت شقيقة او لاب
 وعصب لا يجب فالزمن ولا يغير فرضها اصلها في الجميع اثنان لانه اقل عدله **فرصة**
 نصف صحيح وهي اذ ذكر ناقصة وكذلك النصفان كزوج وحت شقيقة اولاد
من **البن** **بن** **عند** لان مخرج النصف والنصف مماثلان فللزوج
 النصف وللأخت نغرام النصف وهي اذ ذكر عادلة وتسمى هاتان المسلتان
 بالنصفيتين واليتيمتين تشبها لهما بالزكوة المتبعة التي لا نظير لها لانه ليس
 في الغريم مسئلة بويرث فيها نصفان ففقا بالفرصتين غيرهما فلهذا الاصل
 مثلان وله ست صور **والثالث** مفردا كام او اخوين لام مع عم وهي اذ
 ذكر ناقصة وكذا الثلثان مفرد من كبنتين او بنتي ابن او اختين شقيقتين
 اولاد وعم اصلها من ثلاثة في الجميع وهي اذ ذكر ناقصة وثلثان وثلثان كاختين
 لغرام واخنتين لها اصلها من **ثلاثة** لان مخرج كل من الثلثين الثلث
 والثلثين ثلاثة وهما متماثلان وتسمى هذه الاخيرة عادلة فلهذا الاصل ثلاث
 مسائل وله تسع صور وقد بدا يظروا بان **من** ربع ربع وحت
 كزوج وابن او زوجة وعم لان الاربعة اقل عدله ربع صحيح فللزوج
 الربع والباقي لابن في الاولى وللزوج الربع والباقي للعم في الثانية ومع الربع
 النصف وعالي كزوج وبنت وعم وكزوجة واخت لغرام وعم فاصلها من
 اربعة لان مخرج النصف يدخل في مخرج الربع فكيف في الاكبر فللزوج الربع والبن

النصف والباقي للعلم في الاول وللزوج الربع وللأخت لغيرهم النصف والباقي للعلم في
 الثانية وكذلك كان مع الربع للباقي أو احد الزوجين وفي زوجة وابوين وهو
 وتقدم الكلام عليها ويكون الربع وذلك الباقي يعاقب زوجة وصداق من الاخوة
 من مثليه فاصلا من اربعة فيها لان الباقي من مخرج الربع عدلنا بسطه منقسم
 على الثلاثة مخرج الثلث المضاف للباقي فلهذا الاصل ثلاث مسائل وله ثمان صور
 ومن ثمانية من واحد والباقي كزوجته وبناها قد عدله عن جميع
 ولان مخرج الميراث سبعة النصف مخرج اثنان في ثلث مخرج اربعة والربع
 اربعة وهكذا فالس مخرج ثمانية ومع الثلث نصف كزوجته وبنت ابنت
 ابن واخ لغيرهم فاصلا ايضا من ثمانية لان مخرج النصف مخرج
 مخرج الثلث وللزوج ستم وبنت ابنت الابن اربعة وللأخت الثلاثة الباقية
 فلهذا الاصل مسائل وله ثلاث صور وهذا هو الاثنان والثلاثة
 والاربعة والثمانية هي الاصول **الثانية** في الذكر ثمان منها
 لا يشاركها النقص وهما الاربعة والثمانية والثمان منها اما ناقصة
 واما عادلة وهما الاثنان والثلاثة وبيان النقص انك اذا اخذت الفرض
 او الفروض المذكور في المسئلة من جميع سهام ذلك اصل يكون
 الماخوذ ناقص من فلك العدد الذي هو اصل المسئلة والاعمال الاربعة الاصول
 هي انما لا تجمع حريتها ناقصة عنها واما الاصلان المختلف فيهما فثمانية
 عشر وستة وثلاثون فكل مسئلة فيها سدس وثلث ما بقي وما بقي صلها
 ثمانية عشر على ارجح لان الباقي من مخرج السدس اربعة لا ينقسم على مخرج الثلث
 وبناها وحاصل ضربها في ما ذكر كرام وجدوا اخوة واخوت لغيرهم فلام منها
 السدس ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة وللأخت اربعة وللأخت اثنان فلهذا
 الاصل مسئلة واحدة وكل مسئلة فيها ربع وسدس وثلث ما بقي وما بقي اصلها
 ستة وثلاثون لان الباقي من مخرج الربع والسدس بعدها لا ينقسم على مخرج
 ثلث الباقي وبناها وحاصل ضربها فيه ستة وثلاثون كام اوجة او زوجة

النقص

وحد وثلاثة اخوة واخوت لغيرهم فلام او اوجة من الستة والثلاثة بين السدس
 ستة وللزوج الربع تسعة وللجد ثلث الباقي سبعة وللأخت اربعة وللأخت
 سمان وللهذا الاصل الفاصلة واحدة فقد تمت التسع والخمسون المسئلة عايلة
 وغير عايلة في اعيان التسعة جميعا وعددها عول خمس وثلاثون والباقي
 وهو ربع وعشرون مع العول والله اعلم ثم علم ان المسئلة قد تقسم من اصلها
 فلا تحتاج الى حل ولا تقطع وقد شارنا في بقولنا وحدها في
 من المسئلة ان حصل بالاف الاطلاق من اصلها اربعة اصل
 المسئلة بان انقسم نصيب كل فريق من اصل المسئلة عايلة او غير عايلة عليهم
فالمقصود ان المطلوب منه **كلام** من غير تعب ولا تطويل حساب وذكر
 في جميع ما ذكر من المسئلة العايلة وغير العايلة ما عدنا المثال الذي في اصل ثلاثة
 في اجتماع الثلث والثلثين السابق فوا اصل الاول فاعترضت مسائل
 العول في اصل ستة واثنى عشر واربعة وعشرين لان عددها م ومضى كونه
 تاما ان اجزاء الصلحة غير المكرر لو جمعت اوتة وزادت عليه الستة
 لها نصف وثلث وسدس فبوت اجزاءها ثلاث عشرها نصف وثلث و
 ربع وسدس فزادت والاربعة والعشرون لها نصف وثلث وربع وسدس وثلث
 فزادت وانما يدخل العول في الاربعة الباقية لان عددها ناقص كونه
 لو جمعت اجزاء الصلحة كانت قل من اصل اثنين ليس له جزء في النصف
 وهو واحد واصل ثلثه ليس له جزء في الثلث وهو واحد واصل اثنان
 فلك مكرر واصل اربعة ليس له الا نصف وربع وذكر ثلاثة واصل ثمانية ليس
 له الا النصف والربع والثلث وذكر سبعة الين لا يعال احد
 من الرجال الاربعة لان ولجد والزوج والاخ متا ادم ويقال لجميع المسا
 الا المعقولة لا يفرض للام الثلث في مسائل العول وخمس صور لا تدري واد
 كان معها جد للزوجين واخوت من الابوين او من الاب وثلث مسئلة عايلة لا بد
 ان يكون فيها احد الزوجين الباقي ستة مسائل صانها ان يكون في المسئلة
 من له سدس وثلث وثلثه ونصف وسدس بثلث الثانية وهي ام وجة

وولدان من "توبن او من لاف ومنها والله علم التاليف
 فقد ن العول بيزمة النقص في النصب فداردت ان تعرفه نقصه لعول
 من حصص كل واحد عابدة وغير عابدة فان كانت عالت به المسئلة ايها عابدة
 وغير عابدة من حيث ما عالت به المسئلة الى مجموع المسئلة بعولها كان اسم
 ستة هو القدر الذي ينقص على كل وارث من حصصه الكاملة لولا العول
 وان كانت عالت به اصل المسئلة قبل العول كان اسم النسبة هو القدر
 الذي ينقص على كل وارث من حصصه العابدة بعد العول ففي زوج وام واخت
 لعزف واصلها ستة وتقول المثلثة النسبة لثلاثة الذين عالت
 بها المسئلة ايها مع عولها يكونان ربا فقد نقص لكل من الزوجين
 وام واخت ربع حصصهما الجملية التي كانت له لولا العول وان نسبت
 الاثنان الى اصل المسئلة قبل العول كانا مثلثا فقد نقص لكل واحد
 ثلث حصصه العابدة الشراعية اذ جمعت فروص المسئلة منها
 فان ما وتما سميت عادة كزوج وام واخت منها وان نقصت فروص
 المسئلة عنها سميت اقصية كزوج وبنه وان زادت عليها فعابدة
 او زوج واخت من غيرهم ثم اصول باعتبار العول وقسمية اربعة
 قام قسم تصوري في العدالة والزيادة والنقص وهو الستة وحدها
 وقسم يكون الا قصا وهو الاربعة وضعفها والثمانية عشر في
 ضعفها وقسم يكون عادة لا ناقصا وهو الاثنان والثلاثة وقسم يكون
 ناقصا وعابدا وهو "اتعشر والاربعة والعشرون ثم انقص سواها كان
 نقصه لازما وغير لازم ثلاثة اقسام قسم لا يمتنع من الا فردا ابدأ وهو
 "اتن والثانية والاثنا عشر وضعفها وهي قسم لا يمتنع من الزوجين
 ابدأ وهو الثمانية عشر وضعفها وقسم يمتنع من الزوجين ثالثة والفردا اخرى
 وهو التالفة وضعفها اربعة والله علم الحامسة

هذه

هذه اصولها ما لا يكون الامن لعدم الفرض وهو الاثنا عشر وضعفها
 والثمانية عشر وضعفها ومبها ما قد ينفرد فيه العول وهو بقية التسعة
 وايضا فهذه اصول باعتبارها تستعمل عليها من الفروض خمسة اقسام قسم
 يستعمل على فرضية لا يزيد ولا النقص وهو الثمانية عشر وقسم يستعمل
 على ثلاثة فروض ابدأ وهو الستة والثلاثون وقسم يستعمل على فرض مرة
 وعلى فرضين اخرى وهو الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية وقسم
 يستعمل على خمسة فروض فما دونها الى الواحد وهو الستة وقسم يستعمل
 على خمسة فروض فما دونها الى اثنين وهو الاثنا عشر وضعفها السادسة
 المسائل باعتبار الذكور والانثى في الميت ثلاثة اقسام قسم لا يكون فيه
 الميت الا ذكر وهو الثمانية والاثنا عشر اذ عالت لبعة عشر والاربعة
 والعشرون مطلقا وهو الستة والثلاثون وقسم لا يكون فيه الميت الا انثى
 وهو الستة لغير البعة وقسم يجوز فيه الاثنان وهو ما عدا ذلك والله
 اعلم **باب** **تفصيل المسائل** اذ اطلع المسئلة من اصلها
 فتحناج حينئذ الى تصحيح عمل اخر لانك رحيما ما ان يكون على فريق
 او فريقين او ثلاثة او اربعة ولا يتجاوزها لان اكثرها تصوري في الفرضية
 اجتماع خمسة اصناف ولا بد فيهم من صنف نقيم عليهم نصيبه وهذا
 عند من يورث اكثر من جديتين اما من لا يورث اكثر من جديتين
 كما لا يلية فلا يتجاوز عندهم ثلاثة واشارة المصنف رحمه الله تعالى
 الى الانكسار على فريق واحد بقوله ثم ان الكسر على صنف واحد فقط
 مطلقا يقع وتصور وقوعه في كل اصول التسعة والفريقين بعينه
 ثالثة بالصنف وثالثة بالحزب وثالثة بالجنس وثالثة بالنوع وثالثة بالزوج
 وثالثة بالفرقة وثالثة بالطائفة والمراد جماعة يشتركون في فرض او في
 ما ياتي بعد الفرض وقد يطلق الفريق على الواحد فاذا وقع الانكسار على فريق واحد

والقسم على غيره سها حة فانظر بين ذلك الفرق وسها حة فان وافقت السها حة في جز
من الاجزاء والمعتبر اقل الاجزاء فان حصل التوافق بالنصف والثالث والسادس مثلاً فغير
ادقها وهو الدين وكذا ذكره حصل الربع وتكون ونصف الثمن غير نصفين وعلى هذا
ابقا س ولو كانت السها حة داخلة في الروس و عدد الزوايا والفرقة والضرب الموق
في الاصل ان لم يعمل وفي بلغة في ما يعول عال كمال موافقة ضرب
توافق وقع في اصل ان لم يعمل وفي عوله ان عال فبالغ في فتح كام وعشرة
بنين اصلها ستة للام سدسها واحد ويبقى للثمن خمسة لا تنقسم عليهم
وتوافق عددهم بالخمس فاصرب خمسهم اثنين في اصلها تبلغ اثني عشر منها فتح و
كزوج وثمان خوات كاب وثمان خوات لأم اصلها اثني عشر ونقول ان خمسة
عشر أربعة منها للاخوات من الام لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالربع
فاضرب ربع عددهم وهو ثمان فيا بعولها تبلغ ثمانية منها تصح وان بايت
السها حة الروس فالكراب كل الروس في ذر و اي في اصل المسئلة ان لم يعمل
او يبلغها بالعول ان عال في لدى اي عند الثمان ضرب ونصف بهذا العمل
فانه على القواعد الصحيحة المعتبرة في تصح المسئلة كزوج وعين اصلها
التي هي اثنان والواحد الباقي بعد فرض الزوج لا ينقسم على العين والباقي
فاضرب عددها في اثنين اصلها تبلغ أربعة منها تصح وكزوج وثلاث خوات
لأبوين واب اصلها ستة ونقول السبعة وسها حة الاضوان منها أربعة
ثمان عددهم فاضربها فيا بعولها يحصل احد وعشرون ومنها تصح فوايد
الاول في بيان الاجزاء التي تنافي في الموافقة بين السها حة والروس وهي اثنا عشر
لاستقر سلك النصف والثالث والربع والخمس والجمع والثلث والنصف الثمن
وجز من ثلاثة عشر وجز من سبعة عشر فلهذا في اصول السبعة المنفق
عليها وتزيد الثمانية عشر والعشر والستة والثلاثون بالسدس ونصف السبع
وقائمة هذا كصغر تخفيف الكلفة عن الناظر فلا يشق غيرها الثانية

اعلم

اعلم ان موافقة يكون في اصل اثنين لان كلا من العرض وسها حة واحد هو باي توافق
عدد اصلها وتكون في غيره من اصول وجب وحق نصيب من الزوايا عدد
صغير وان كانت موافقة في اصل اثنين من نصف ثمانية كام وربعة عزم وان
كانت في اصل ربعة هي ثمان كزوج واسيا وثمان و في اصل ثمانية السبع كزوج
وربعة عشر با وانك كزوج وثمان وستة عام وفي اصل ستة النصف
والثالث والربع وخمس مثال النصف ام وربعة حة لأم وعزم ثمان م و ف
لام وستة عزم وكربع بون وثمانية بينا وكسرام وعشرة حة ابون و
باب لهذا ان لم يعمل فان عال فلا يتبقى فيه موافقة ثمان والكراب في اصل
اثني عشر كزوج في السنة دم نعل السبع ولتن مثال موافقة النصف زوج
وست ثمان وعزم الثالث ام وروحة و حوان لأم وستة عام والربع زوجة و
ثمانية حوة ام وعزم الخمس زوج وابون وعشرة بنين والسبع اب وروح
وحمة بنين وربع ثمان والثلث زوج وستة عشر بنا وعزم هذا ان لم يعمل فان عال
فالنصف والربع والثلث وفي اصل ربعة وعشر يكون بالنصف والربع والخمس
والثلث ونصف ستر وعزم من ثلاثة عشر وجز من سبعة عشر ان موافقة النصف
اب وروحة وست ثمان ولو كانت السها حة اثني عشر مثلاً كانت مثلاً
للفاقعة بالربع ومثال كسر زوجة وثمان وعشرة عام ومثال الثمن زوجة وربع
وعشرون بنا وعزم ولو كانت ثمان ثمانين وثلاثين وثلاثين وثلاثين
نصف الثمن والموافقة بجز من ثلاثة عشر بون وروحة وستة وعشرين ان
و بجز من سبعة عشر و زوجة وربعة وثلاثين با لهذا ان لم يعمل فان عال
فالنصف والربع والثلث والنصف الثمن وفي اصل ثمانية عشر النصف و
الثالث او خمس والعشر مثال النصف م وربعة حة حة شقا واب و
الثمان وست حة لا تدلوا حة منها ب وبعة حة شقا واب و
م وبعة حة حة خمس حة كهر شقا واب وبعة حة حة وعشرون

من سبعة عشر جزءا وما اصل ثمانية عشر فالتصيب ما ثلاثة فرض فقط فالموافقة ٨
بالتكثف وخمسة للجذر فرضا للاكسر او عشرة تعصيبا فقط فالموافقة بالعشر ١
او الخمس وال نصف و واحد في صور المعادة فلا موافقة واما اصل ستة ٨
و ثلاثين فالتصيب اما ستة فرضا فقط فالموافقة بالسدس او الثلث او
النصف او سبعة للجذر فرضا ولا كسر او سعة فرضا فقط فلا موافقة بها و
اربعة عشر تعصيب فقط فالموافقة بنصف السبع او السبع او النصف
ولله علم ولما كان التصحيح على الفرق ولو حقق من قسمه المسائل وعمل المسائل
والاختصار وقسمه التركات وغيرها معتبرا الى ثلاث مقدمات ذكرها
السيد المحقق ابراهيم بن الشيخ عجب الله به سيف المديني
الحنبلي رحمه الله تعالى في كتابه العبد الفاني شرح عمدة الفاضل حيث
ايرادها تنميها للفايدة وكذلك غالب الامثلة في التصحيح مع ان اكثر استمداده
في هذا الشرح من كتابه المذكور اعظم الله له الاجور فالقدم
الاولى كل عدد من اعداد لا يكون بينهما نسبة من نسب اربع وهي
التماثل والتداخل والتوافق والتباين ويقال للمتماثلين ايضا المتساويان
وللتداخلين المتناسان وللمتوافقين المشتركان وللمتباينين المتخالفان
فان تساوى العددين خمسة وخمسة وكثايبه وثمانية فمتماثلان ويكنى باحدهما
في اكثر الاعمال الا انه وان تفاضلا فلا يحلو امرهما من ثلاثة احوال
وهي اما ان يعني صغرها اكبرها او الا الثاني اما ان يعنيها عددانك غير الواحد
واما ان لا يعنيها غير الواحد فان افني صغرها اكبرها بطرف صغرها اكثر من مرة
فتمتد احداث كائنين وستة وكثايبه وستة ويكنى من المتداخلين باكبرهما
في اكثر الاعمال فان لم ينف صغرها اكبرها فانه افناهما عدد اخر غير الواحد فمتوافقان
كاربعة وستة وكعشر وخمسة عشر ويضرب وفقا احدهما في كامل الاخر في
اكثر الاعمال وان لم يعنيها الا الواحد فمتباينان كثلاثة وخمسة وكاربعة

[illegible]

وحصة ويضرب كامل حدهما في كامل الاخر في الاعمال الستة وعلم غير المتباينين
 مشتركان لا مشترك لمتماثلين على الحد من الاجزاء مشترك عند حلولهما
 لا صغرها من الاجزاء مشترك المتوافقيين بالاكبر عدد بينهما من الاجزاء او لوق
 يسمى راجعا وهو حاصل من قسمة كل منهما على العدد المعني لهما كالاربعة وستة
 فانها متوافقة بالنصف فان لكل منهما نصفها صحيحا وهما ثلثان من الاربعة
 وثلاثة من الستة وهو فوق كل منهما وراجع ايضا وايضا فان ثلثان تفني كل
 منها وفي عدد ثالث والمعتبر في الاعمال من الاجزاء المتعددة اذ قد طلب الاختصاص
 حيث يمكن للمقدمة الثانية في معرفة استخراج النسبة الواقعة
 بين عددين منفردين ومعرفة اكبر عدد يقني كلا منهما العلم بتساوي
 العددين وتفاضلها بديهي لا يحتاج في معرفة المطبق وما تداخلها وتوافقها
 وبنايتها يعرف احد اوجهها لكل ومنها القسمة وما المطبق وهو المشهور
 ومطابقه ان نظرح الاصغر من الاكبر وان افاده في مرتبة فكثر فيها مثلا خلاص
 كثلثة وتسعة فاكاذ طرحت الثلثة من التسعة ثلاث مرات فنيت و
 كاربعة واربعة وعشرين فان الاربعة تفني الاربعة والعشرين في ست
 مرات ولا يفتني تداخلهما كما ينسفي تماثلها فان بقي من الاكبر واحد فمتباينا
 كاربعة وخمسة واربعة وتسعة وان كان بقية الاكبر اكثر من واحد
 فاطرحها من الاصغر فان افنته فيها متوافقة على بقية الاكبر من
 الاجزاء فانها المقسمة لكل منهما كالاربعة والستة وكالعشرة والخمسة والعشرين
 فان الباقي من الست بعد طرح الاربعة منها اثنان فسلطها على الاربعة
 فبقيايتها متوافقة بالنصف واذا طرحت العشرة من الخمسة والعشرين
 مرتين بقي خمسة فاذا طرحت خمسة من العشرة فنيت فمتوافقة بالخمس
 فان لم يبق الا صغر الباقي من الاكبر وبقي من الاصغر واحد فمتباينا كثلثانية
 وحصة عشرة طرح الثمانية من خمسة عشر يفضل سبعة فاطرحها من الثمانية

طريقه طرح

يفضل

يفضل واحد في متباينان وفصل اكثر من واحد مسلط على بقية الاكبر فان
 فنيت فيها متوافقة كسبعة واربعة وعشرين وان فعل واحد فمتباينا
 كعشرة وسبعة وعشرين وفصل اكثر من واحد ايضا مسلط على بقية الاصغر
 وهكذا تفعل في كل كان مسلطا اذ الفصل من شئ يكون مسلط على عشرين و
 اثنين وثلاثين فسلط الاول على الثاني يفضل اثنان عشر مسلط على العشرين
 يفضل ثمانية مسلط على الاثنى عشر يفضل أربعة مسلط على الباقية تفنيها
 متوافقة بما للاربعة من الاجزاء واذ قد اربع وكعشرين وثلاثة وثلاثين فاصل
 الثاني بطرح الاول منه ثلاثة عشر طرحتها من العشرين يفضل سبعة
 اطرحتها من الثلاثة عشر يفضل ستة طرحتها من السبعة يفضل واحد فمتباينا
 متباينا ايضا الطرحت الثاني ضرب القسمة وهو ان تفعل اصغرا ما
 ما وتقسيم عليه الاكبر فان انقسم لا كسر فتدخلان كثلث عشرة وستة و
 كثلثين وسبعين وتما يحوية وتقسيم الاثنى عشر على الستة واثنتين والبعين
 على الثمانية يخرج في الاول ثلثان وفي الثانية تسعة فمتباينان وان م
 ينقسم الاكبر على الاصغر فالتدخل متلف ويقتل الامر واثني بين الخاف
 والباقي فان انكسر واحد فمتباينا كاربعة وتسعة وثلثانية وخمسة
 وعشرين وان انكسر اكثر من واحد فكثر انكسر ما متباينا وقسم
 عليه الامام الاول وهو الاصغر فان انقسم فهو متوافق فان لم ينقسم
 عليه من الاجزاء انكسر واحد فمتباينا وان انكسر بكثر من واحد فاطرح
 امام ثلثان وقسم عليه الامام الثاني وهكذا تفعل حتى تنتهي الى م
 ينقسم عليه الامام الذي يليه فله بلا كسر فيكونان متوافقين بالقسمة
 عليه اخر من الاجزاء وتنتهي الى واحد يكونان متباينين ولا يعتبر حاج
 القسمة فله كذا لانه غير مرة لنفسه بل العشر هو الامام والمكسر ملو
 كافة العدد خمسة عشر عشرة فاجعل العشرة اماما وقسم عليه ستة

وقرئ على كرسى علم القومية الثالثة في معرفة قل عدد ينقسم على عدد من
مفرقين واعداد مفروضة قسمته صحيح من غير كسر وهذا المقنة هي نتيجة المقد
الاول والثاني ثم فرض عدوان وروى ان عدد ينقسم على كل منهما فاعرف النسبة
الواقعة بينهما لها مائتان ثلاث او مئتان اقلان او متوافقان او متباينان فاذا
عرفت ذلك فاعدد لم ي وى لاحد المتباينين ولا كبر لمزيد خليفه واسمى المتباينين
و حاصل من ضرب جد المتوافقين في ذلك اخر هو المطلوب ومسمى العددين
هو الحاصل من ضرب جد هاتين خزانة السبع والسطح والمجموع هو حاصل من
ضرب عدد في عدد كثر والتقسيم علم من الزيج لان التسليم ضرب جد العددين
في الاخر ولو كان غير متباينين بخلاف التربع فانه مختص بغير جد العددين
المتباينين في الاخر فكل مربع مسطح ولا عكس فلو كان العددان خمسة وخمسة فقل
عدد ينقسم على كل منهما هو خمسة انما هما و قل عدد ينقسم على كل من خمسة وعشر
هو احدى عشرة لاندخالها و قل عدد ينقسم على كل من خمسة وستة هو اثنان
صرب خمسة في ستة لتباينها و قل عدد يقسم على كل من ثمانية واثنى عشر هو
ربعة وعشرون حاصل ضرب سبع لثمانية في اثنى عشر وربع لاثني عشر
في ثمانية انتهى قلها بالزيج وهذا كله حيث كان عددان فما ذكرناه كان المفروض
ان من عددين وروى ان عدد ينقسم على كل منهما قسمه صحيح فلك في مقترحه
انما اشهر ما طريق العشرة وطريق الكوفيين وهو الاسهل وهو ان تنظر
بين عدد من منها بعدد من كانا وتحصل قل عدد ينقسم على كل منهما كما عرفت
ثم تنظر بين الحاصلين ثالثا وتحصل قل عدد ينقسم على كل منهما ثم تنظر بين
الحاصلتين وبين رابعه فان كان وتحصل قل عدد ينقسم على كل منهما وهكذا
تعمل حركتها فان هو مطلوب فلو كانت لاعداد المفروضة اثنان وثلاثة
واربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة فان نظرت بين
اثنين وثلاثة تجدتهما متباينين فالعدد ينقسم على كل منهما ستة ونظر

بسمہ

بينها وبين الاربعة تجدها متعقبات بالصف واقل عدد ينقسم على كل منها اثنان
واذا نظرت بينها وبين الخمسة وجدتاهما متباينين واقل عدد ينقسم على كل منهما
سبعة فانظر بينها وبين الستة تجدها متداخلين واقل عدد ينقسم على كل منها
اربعة وهو الستون فانظر بينها وبين السبعة تجدها متباينين واقل عدد
ينقسم على كل منها اربعة وعشرون فانظر بينها وبين الثمانية تجدها متوافقين
الاربعة واقل عدد ينقسم على كل منهما اثنان مائة وربع فانظر بينها وبين التسعة
تجدها متوافقين بالثلاث واقل عدد ينقسم على كل منها اثنان وخمسة مائة وعشرون
فانظر بينها وبين العشرة تجدها متداخلين واقل عدد ينقسم على كل منها اربعة
وهو الالفان والتمس مائة والعشرون وهو المطلوب وطريق المصير
وسميتها المحاذيات تنقف من الاعداد ما شئت وبخاروت وقف الاكبر
ثم تقابل بين الوقوف وبين سايرها وتعرف النسبة التي بينه وبين كل واحد
من الاعداد الباقية وتسقط منها المماثل والمداخل وتثبت جميع الباقيين ووفق
الموافق ثم تنظر فيما اثبتته فان كان اكثر من عددين وثقت جدتها ايها
ونظرت بينه وبين كل من باقية وعلمت كما سبق من إسقاط المماثل
المداخل واثبات كل الباقيين وراجع الموافق ثم انظر فيما اثبتته ايها ووقف
واحد منها ان كانت ثلاثة فكثر وهكذا الى ان ينتهي المشت الى عدد ينقسم
عدد ينقسم على كل منها واصري في الوقوف واحد بعد واحد وفي سطحها
من غير نظر الى نسبة ما كان فهو المطلوب او ينتهي المشت الى عدد واحد فصره
في الوقوف كذلك يحصل المطلوب واعلم انهم احتسبوا وقف الاكبر لا يؤدى
عابا الى التقليل او في غيره يكون قرب لغرض الاختصار في الضرب وتسهيل
العمل بخلاف وقف غيره الا ترى انه لو كان معنا سبعون وخمسون وثلاثون
واربعة ووقفنا السبعين لكان روجه عينا خمسة وثلاثون وشيء ولو
وقفنا الاربعة لكان روجه عينا خمسة وثلاثون وخمسة وعشرين وخمسة
عشر ولا شك ان الرجوع الاول وضرب بعضها في بعض ثم الحاصل في السبعين

احصر سهل من الراجح الاخر و ضرب بعضها في بعض بعد النظر فيما بينها من السب
 في تلك المقدم في الكوثر وقف جدا وليكن العشرة ثم انظر بينها وبين سائر الاعداد
 تجد الاثنين والخمسة وحلبن فيها في سقطينها والاربع والستة والثمانية يوافقونها
 بالنصف فثبت وفق الاثنين ووفق الستة ثلاثة ووفق الثمانية اربعة و
 الثلاثة والسبعة والتسعة ثمانية فثبتها فثبتت اثنا عشر وثلاثين واربع
 وسعة وتسعة فثبت جدا وليكن التسعة ثمانية كل من الثلاثة اثنين وداخله
 وثمانين واثني عشر واربعة والسبعة ثمانية فثبتها فثبتت اثنا عشر واربعة
 وسبعة فقف السبعة وانظر بينها وبين الاثنين والاربعة تجد بينهما ثمانية فثبتها
 ثم بين الاثنين والاربعة تجدها متداخلين فكيف بالبرها وهو اربعة عشر
 ضرب في الموقوفات بعد واحد بعد واحد وهي السبعة والتسعة وعشرة فيحصل
 الف والخمسمائة وعشرون وهو العدد الذي ينقسم على كل منها كما تقدم في عمل
 الكوثر ومن امور اتفاقه انه يحصل عدد العدد من ضرب ما فيه
 حرف العين من خارج الكسور الطبيعية وهي اربعة وسبعة وتسعة وعشرة
 بعضها في بعض ولا علم ان تفر هذا ليرجع ان كلام لمصنف رحمه الله في
 الكسار على اكثر من طريق وهو قوله **العدد** فاء على اكثر من صنف والمراد
 صنفان فضاء عدد **ثلاثة** حدة احدى اثني عشر ولها ثلثة لمائة
 كما تقدم والمائة يتساوى العدد كالثلاثة وثلاثة واربعة واربعة و
 ثمانية فوافقان يتوافق العددان في جبره من الاحزاب في التوافق فها
 ثلثة يعني صغرها اكثر ثمانية فبينها عدد اثني عشرها وغير الواحد فثبت
 فثبت ثمانية اربعة وستة يتوافق بالنصف لانها ينقسم الاثنان وهما محزنان
 النصف والاثني عشران وثانين وثانين اثنان فيكون اربعة والواحد ثلثة
 واربعة واثني عشران وثلثة وثلثة وثلثة وثلثة وثلثة وثلثة وثلثة وثلثة
 واثني عشران وثلثة وثلثة وثلثة وثلثة وثلثة وثلثة وثلثة وثلثة وثلثة

مع ستة

مع ستة ومع تسعة بان يكون اقلها جزء من اكثرها اي ينسب الى الاكثر بالجزئية كنصفه
 وثلثه وربعه وعشره ونصف ثمنه وتقدم الكلام على النسب الاربع مستوفي في المقدمات
 الثلثة ومعنى كلام الناطق ان لا يضاف ثلثها الاصل فكلها اربعة ثلثة او متداخلة او متوافقة
 او متساوية او بعضها هكذا وبعضها هكذا واعلم ان النظر بين الرؤس والسهام بالجزئية
 او الموقفة لا المماثلة والمداخلة لان المماثلة بين الرؤس والسهام ليس فيها كسر
 بل هي منقسمة واما المداخلة فان كان الرؤس وداخله في السهام فهي منقسمة ايضا بلا
 كسر وان كان بالعكس فظا واما اعتبار المواقفة لان ضرب العروق احصر من ضرب
 النخل وان كل متداخلين متوافقان واعلم انه اذا وقع الكسار على فرقتين
 فاكثر فللغرض في ذكر نظر ان النظر الاول بين كل فرقتين بينهما ما كان يوافق
 كل من الفرقتين سهامه واما ان يبين كل منها سهامه واما ان يوافق فرقتين
 سهامه واما ان يبين الاخر فلهذه ثلاثة احوال فثبت في الجابن بتمامه
 ووفق الموافق والنظر الثاني بين المثبتين فاما ان يتا ولا او يتداخل او يتوافق
 او يتباين فلهذه اربعة احوال مضروبة في الثلاثة المارة ثلثة اثني عشر وان
 نظرت باعتبار العول وعلامه يقسم اربعة وعشرين وان نظرت باعتبار
 الاصول زادت ايضا فان كان ثمة ثلثة فخذ واحد من المائتين وحفظه
 وخذ من المائتين اربعة احوال متداخلة وهو الاكبر وخذها صلا من
 ضرب جميع عدد ما توافقا في جزء الوفاق لاجلها او خذها صلا من ضرب
 ما قد تارفا بالاصل الا في فارق الاخر في كل ثمانية وهو المائتين له وما حصل
 وهو احد المائتين واكبر المتداخلين وما حصل من ضرب وفق احد العددين
 في جميع الاخر ومن ضرب جميع جد المائتين في جميع الاخر فهو جزو السهم اي
 حظ السهم الواحد من المسئلة فاضربه في الاصل المراد بضربه بعولان تعال
 وقوله اباد الزمتم ام البيت محاسن الضرب هو التصحيح الذي يوضح منه الغرضية
 وحسنه فاقسمه على فرد الورثة باحد الواجه التي ذكرها الغرضيون وابق

كم قد علمنا الشئ في من كماله انظر الى رحمه الله تعالى على كل من هو في
سبلها او هو ان تظن بينه وبينه من وتوصل قل عدد يتقسم على كل منها فما حصل في نظر
بينه وبين بنت ثمان وحصل قل عدد يتقسم على كل منها اربعة وانظر بينه وبين البنت
الرابع ان كان حصل هناك وحصل قل عدد يتقسم على كل منها اربعة فما حصل هو جزء السهم
ضربه في كل مسألة او في سبلها بالحوال عالت ما بلغ فيه تصح المسئلة او علم هذا
ففي تلك على ثلاث فرق ثمان وخمسون مسألة لانها اما ان يتبين السهام الفرق
ثلاثة او ثمانية او ثمانية فرقتين ويتبين الاخر ويتبين فرقتين وثلاث الاخر
فمذبح ربعة حول ولم كل حال منها اما ان تتماثل المشتان او تتدخل او
تتوافق ويتبين او يتماثل منها اثنان ويدخلها الثالث او يتوافقها او يتبينها او
يتدخل منها اثنان ويتوافقها الثالث او يتبينها او يتماثلها او يتوافقها
اثنان ويدخلها الثالث او يتبينها او يتماثلها او يتوافقها اثنان ويتوافقها
ثلاث او يدخلها معنى ان كلا منهما داخل في اربعة في حدها لكل منهما ومجال
ت يتبينها وسبب عدم تماثل الثالث للمدخلين والمتوفيقين والمتماثلين المتوافقين
بين لعدد من لان تماثل العدة للعدد من المختلفين مجال ولولا هذا كانت المسائل
اربعة وستين من ضرب ستة عشر في ربعة فلهذا ثلاثة عشر وحصل من ضربها في
اربعة ثمان وخمسون وباعشار العول وعدم تكون المسائل مائة واربعة
والتي تقصر على ستة عشر متا الا منها واثباتها موكول الى فهم الحاطب في ثلاث جدات
فما من جدات شقيقات اولاد وبنات اعمام اصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة للماتله
في الجاهية وتصح من ثمانية عشر وفي ثلاث جدات وتصح جدات شقيقات اولاد
وتصح من ثمانية عشر من كمال اصلها ستة وجزء سهمها ثمانية عشر للمدحلة في الجاهية وتصح
من مائة وثلاثة في عشر جدات وخمس عشرة خصالا وخمسة وعشرين ابن
الاعين او بنات اصلها ستة وجزء سهمها مائة وخمسون للموافقة في الجاهية

وتصح

وتصح من تسع مائة تنبيه اعلم ان الباقي بعد فرض الجدات والاحوات في المثالين
بين بي الاحوة بالسوية سواء كانوا من فرع واحد او كل واحد من اخ او واحد من ام
او واحد من اخ لا هم يتلقون الميراث عن الميت لانهم بالاجماع وكذا بنوا الا
او تساوي في الدرجة والقوة يتكون في الميراث بالسوية ولو كان واحد منهم
من عم والباقي من عم حركه اكثر ولا هم يتلقون الميراث عن الميت لانهم بالاجماع
ولو عدوا بالاجماع والله اعلم وفي جدتين وثلاثة اخوة لام وخمسة اخوة
لاب اصلها ستة وجزء سهمها ثلاثون للمباينة في الجاهية وتصح من مائة و
ثمانين وتصح صالها لانهما البنات تحققن وفي التدقيق بالجراسم يصل
فهمد الامثلة الاربعة امثلة الحال الاول وهي مباينة كل من قوسها مع السب
للاربعة ومن امثلة الحال الثاني وهي ما اذا وافق كل من قوسها مع اختلاف
الرواجع مالمو خلف زوجة واربع جدات وستة عشر خالام وثاني عشر حاشيقا
اولاد اصلها اثنا عشر وجزء سهمها اربعة لان الفرق الثمان تتوافقها سهامها و
رواجع الاحوة من الام والاحوة الاثنا عشر لان الفرق الثمان تتوافقها سهامها
وتصح من ثمانية واربعين وفي زوجة وثمان جدات واربعين خالام وثمانية
عشر خالام اصلها اثنا عشر وجزء سهمها اثنا عشر للمدرا جعين وموافقة المراجع
الثاني وتصح من مائة واربعة واربعين وفي زوجة واربع جدات وستة خوة لام و
ستة اعمام اصلها اثنا عشر وجزء سهمها ستة لان راجع الجدات يتماثل راجع الاعمام
وراجع الاحوة يتبينها وتصح من اثنين وسبعين وفي ثلاث زوجات وثلاث جدات و
اربعة وعشرين خالام واربعة وعشرين خالام اصلها اثنا عشر وجزء سهمها اربعة
وعشرون لان كل من قوس غير الزوجات تتوافقها سهامها والزوجات فينقسم عليهم و
سراجع الجدات داخل في راجع الاحوة من الاب ويدر راجع الاحوة موافقة بالنصف
فصلح من مائة وثمانية وثلاثين ومن امثلة الحال الثالث وهو ما اذا بين فرقتين هما ووافق
فرقتان سهامهما مع الاختلاف في نظر الثاني زوجتان واربعة وعشرون بنتا وعشرون
خالام اصلها اربعة وعشرون وجزء سهمها اثنا عشر لانه عدد الزوجتين داخل في راجع الاعمام

العدد ديسر ولهذا كذا في المصدر الاول - كثيرا ما يتخون بها الطلبة في هذا باب
 الذي يراعى انواعه في نظر المطلوب من الجاهل الغبي الذي لا يراعى لقواعد لغويته
 من ذلك انه يعلم ما سبق ان حيلة الامتحان انما هي عند الحنفية والثانية فيه
 فقط وانما لا تكون عند الحابلة والمالكية لان فيها اربح خمس حبات وهو ممنوع عند
 نعم فذكرت خمس حبات عند الحابلة في صورة وهي اذ الحقت القاذية مولودا ما يورث
 فلا يورث ابويه نصف السدس ولا امه نصف السدس واذا علون درجة ونحو ذلك ورث
 خمس ام ام الام وام ام الاب الاول وام ابويه وام ام الاب الثاني وام ابويه
 فللاربعة اللاتي من جهة الابوين ثلثا السدس وثلثي من جهة الام ثلثه وقد التفت
 بذكر في اناسا سئلة لمولانا وشيخنا المرحوم السيد عبد الرحمن بن السيد احمد
 الزواوي الاجاثر رحمهما الله بقوله

وعن خمس حبات ورثت علي مذهب الحنبلين بحيث لا
 فاجابه روح الله وروحه نور ضريحه بقوله
 وان يطال الشخصان فرجا بشبهة وتاتي باس منها كما مل الحبل
 والحقة من قاف بالحبل منها ما لا لكل نوع لم تجدهم محمولات
 فمن ابويه تاتي حبات اربع وواحدة من امه قاف ما يجلا
 وان عد بان الاول العلم ان الانكسار على ربع فقلنا تقع الا في اصل اثني
 عشر بطلقا وفي اصل اربعة وعشرين ان لم يجعل الفات **ثانية**
 في معرفة قسمة المال بعد التصحيح ليعلم سهام كل وارث من مبلغ التصحيح
 ومدار على الاعداد الاربعة المتناسبة نسبة هندسية منفصلة وهي
 التي نسبت لها الى ثمانية كنسبة ثلثها الى اربعها كاثني واربعة وثلاثون
 ستة فاذا جعل احداهما امكن ان يستخرج من باقيها وفي معرفة من باقيها خمسة
 اوجه وذكر ان نسبة عدد كل صنف الى ما يخصه من اصل المسئلة كنسبة
 جزء السهم الى ما لو اريد ذكر الصنف من التصحيح في اربعة اعداد متساوية

رابعة

رابعها مجهول مكذا

عدد رزق	نصيب الصنف	جزء	نصيب الواحد من الجميع
الصنف	من الاصل	السهم	وهو المجهول

فالوجه المشهور من الخمسة الواجب هو ان نصيب نصيب كل فرد من اصل المسئلة
 عايلة او غير عايلة في جزء السهم وتقسيم كما مل على عدد رزق من ذلك ان يوزن
 نصيب واحد ذكر الفرق مثال ذلك اربع زوجات وخمس اخوات شقيقات
 او ارب وثلثة اعمام اصلها اثنا عشر وجزء سهمها ستون للباينة في الباينة
 ونفخ من سبع مائة وعشرين وتسمى صا فاذا اردت قسمة المصنف فاضرب نصيب
 الزوجات من الاصل وهو ثلثة في جزء السهم وهو ستون يحصل مائة وثلاثة
 اقسيمها على عدد حصة يحصل لكل واحدة خمسة وربعون وارض نصيب
 الاخوات وهو ثمانية في اثنين يحصل اربع مائة وثلاثون فقسها على
 عدد حصة يحصل لكل واحدة ستة وتسعون وارض نصيب الاعمام
 وهو واحد في ستين فاقسمها على عدد حصة يحصل لكل واحد عشرين واربعة
 العمل باحدان وجه الاربعة الباقية فله ستة فاقسم جزء السهم على عدد
 الصنف وارض الخارج في نصيب ذلك الصنف من الاصل يحصل ما يخصه واحد
 ذلك الصنف من التصحيح وان شئت فاقسم نصيب الصنف على عدده ثم اضرب
 الخارج في جزء السهم في اصل هو نصيب كل واحد من هاد ذلك الصنف
 وان شئت فاقسم عدد الصنف على جزء السهم ثم اقس على خارج عدد نصيب
 ذلك الصنف في خارج فهو ما لو اريد ذلك الصنف وان شئت فاقسم
 عدد الصنف على نصيب ثم اقس على خارج جزء سهم يحصل المطلوب لكل وارث
 هذا في كل اذا كان صاحب نصيب اكثر من واحد واما اذا كان واحدا
 يضرب جزء السهم في سهمه فيا يحصل في قوله واخبار صحة القسمة بجمع
 الانصاف وبماثلة مجموعها بالمصح فده ما وحيث ولا فلا تاعد العمل والله اعلم

ان تصحيح

الزوج الاخت لتتفق ثم ما عدا من بقى فالاولى عايلة الى تسعة الحقيقة منها ثلاثة
تقسم على ورثتها على ستة ميراث من الاولى ثم ما عدا من بقى كالعدم وقسم المال بين الزوج
وايه وورثته فميراث من ستة تحقق لزوجها ثلاثة لان ميراثها ثمانية قد حصر
ورثتها في الام وولد بها الزوج وهم ورثة الاول ولم يخلو الزوج في المستلزم
في الزوج نصف الام السدس ولولدها الثلث فيها وايضا فان المسئلة الاولى
ثلاثة في تسعة ونصيب الحقيقة بها ثلاثة وهو الذي كانت موروثة بصورة ثمانية
لورثتها حدة ام لو تحققت وخت من الزوج فكل الزوج الاخت من الام
ما تبت عنه وعن الباقي فالمسئلة الاولى عايلة الى ثمانية ونصيب الاخت من الام
مها واحد وهو ثلث العول بواحد فيقسم بين ورثتها على ستة رتسم
من الاول في امر الاول تنع من حصة الزوج وخت حقيقة تنص بالاختصاص
موسعة للزوج ثلاثة ونسبة حقيقة كذا كذا لحدود وحد فلو كان حصة بيت لثاني
من الاول كذا ما عدا لم يملك هذا لاختصاص بقسم لثالث هو ان يكون
رثت من ثمانية ونصيب معا كغيره حق الام هم بوعدهم وبنوعام
ابوين وراثت في الاربعه فكل ميراث الزوج والنصيب معا فان فرض
اول من ثمانية فقط فبهم الثلث وحب والباقي بصورة في صاها ثلاثة ونص من
اخر عشر هذا اختصاص لكل واحد منهم بالقرض وسهام بالنصيب و
اختصاص اختصاص من اربعة لتوافق الانصاف لثالث وقدر على ذكره
بعدم ان شئ هذا علمت هذا المخرج اجل كلامنا فيهم رحمهم الله حيث لم
يتم بختصاص قبل العمل وهو قوله في المسئلة الاولى كما علمت في باب
التعجيل والميت ثمانية صله اجعل بنون التوكيد بحقيقة فقلت العا
اخر لو في مسئلة اخرى كان له صلهها ونصها ان هنا جئت الى التجميع
ثم جرد من مسئلة الميت الاول سهام الميت الثاني واقسم
بما على مسئلة الميت الثاني ما تبت له من سهام الام
حيث يتخلو من ثمانية حوال ما ان تقسم واما ان توفى واما ان تاتي

في التفت سهام الميت الثاني على مسئلة الميت الثاني ما تبت له من الام عن الزوج وابوين فالاول
وحدود واحد لا حصة في التركة حتى ماتت الام عن الزوج وابوين فالاول
تبع من سبعة وعشرين وهي الكدرية والثانية اصلها ستة وهي حدك الغزوين
فهي ام من الاول ستة وهي منقسم على صاها فتصير المسئلة الاولى وثانية
من تسعة والعشرين فبهم بين الجميع فالزوج في الاول تسعة وللجد
ثمانية وللأخت اربعة وللزوج في الثانية ثلاثة وللأخت اربعة وللأم واحد
ون لم ينقسم نصيب الميت الثاني على مسئلة فلا تخلو اما ان يكون بينهما مائة
ومائة فان كان الاول فقد ذكره بقوله فان ضرب في كل المسئلة الاولى
وقتها اية وفق المسئلة الثانية ووافق مسئلة الميت الثاني سهام
وما بلغ بالنصيب فبهم الاول والثانية كزوج وام واخت لغيرهم فقبل لقسمه الزوج
هذا الزوج الاخت ثم ما تبت عنها وعن ابوين وابنتين فالاول
اصلها ستة وتقول الى ثمانية وهي المباحة للزوج منها ثلاثة وللأخت
كذلك ولام ثمانية والمسئلة الثانية اصلها اربعة وعشرون وتقول الى
سبعة وعشرين وهي المبررة للزوجة ثلاثة وللأخت اربعة ولام اربعة
ولكل بيت ثمانية وسهام الزوج من الاول توافق مسئلة الثلث فان ضرب
ثلث مسئلته وهو تسعة في الاول وهي ثمانية فيصاح من ثمانية وسبعة
وستاني كيفية قسمها وان كان الثاني وهو المباحة فقد ذكره ايضا بقوله
او اضرب مسئلة الميت الثاني كلها في جميع المسئلة الاولى ان فارقت
بما يت سهام الميت الثاني مسئلة ما بلغ من نصيب نصيب المسئلة الزوج
وام واختين شقيقتين واخنتين لام فلم تقسم التركة حتى مات الزوج عن ابوين
وزوجة فالاول اصلها ستة وتقول لغيره وهي ام الزوج للزوج منها
ثلاثة ولام واحد وكل حقيقة اثنان ولكل اخت من الام واحد ولام واحد
وللأخت اربعة والثانية اصلها اربعة وهي حدك الغزوين ايضا للزوجة واحد

وللام واحد وللاب اثنان وسهام الزوج من الاولى بتامين مسئلة فاضربها في الاولى
فتصحان من اربعين ولما فرغ النصف رحله الله تعالى من بيان قاعدة التصحيح
شرع فيه بيان تسعة في معه وقاب وكل من شئ في المسئلة الاولى فاضرب
له في وثلاثة المسئلة الثانية عند التوفيق او اضربه في كل المسئلة الاخرى
اي ثمانية عند الشاه نصيب من تصوب عند الخط ومن لم يشأ في المسئلة
الاخرى اي الثانية في السهام اي اذا كان بين مسئلة الميت الثاني وسهامه ما بين
وه يضرب في كل سهام مورثه في المثال الثاني وهو زوج وام وحنان
سنتين واقتن لام فلم تقسم التركة حتى مات الزوج عن ابوين ووجه تقديم
ان الاول تلقب بام العروخ وان الثانية حردن الغروخ وان الجماعة تصح من
اربعين فاذا اردت قسمتها فاضرب لكل من له شئ من الاولى في اربعة كل
الثانية فاضرب لكل من له شئ من الثانية في ثلاثة كل سهام مورثه فلام في الاولى
وحد في اربعة اربعة ولكل سقطة اثنان في اربعة ثمانية ولكل اخت من الام وحد
في اربعة اربعة وللام في الثانية واحد في ثلاثة بثلاثة وللزوجة كذا وللاب
اثنان في ثلثة بستة ومجموع الانصبا اربعون ويضرب في وثلاثة اي ثمانية
يشي من المسئلة الثانية فاضرب مضر وافي في سهام مورثه ان كان من الاولى
ان كان بين سهام مورثه ومسئلة موافقة ففي الما الاول وهو زوج وام و
اخت لعيرام قبل القسمة تزوج الزوج الاخت ثم مات عنها وعن ابوين
وبنتين تقدم ان الاولى هي المباحلة وان الثانية المنبرية وتقدم ايضا ان
الجماعة تصح من اثنين وسبعين فاذا اردت قسمتها فاضرب لكل من له شئ
من الاولى في تسعة ثلث الثانية ومن له شئ من الثانية اضربه في ثلث
سهام مورثه من الاولى واجمع لمن ورث من المسئلة حصته فلام من الاولى
اثنان في تسعة ثمانية عشر للاخت من الاولى ثلاثة في تسعة سبعة و
عشرين ولها من الثانية بالزوجة ثلاثة في واحد بثلاثة يجمع لها ثلاثون ولكل

واحد

واحد من الابوين اربعة في واحد باربعة ولكل واحدة من البنين ثمانية في حد
بثمانية ومجموع الانصبا اثنان وسبعون وهو الجاعلة وقوله ياد الهام تمام البنت
واقام البنت اعظم المهر له في الصالح ومن امثلة الموافقة اي المسئلة التي موافقة
وهي رجل مات وحلف ابوين وابنتين ومات بعد وقبل القسمة احدي البنين
عن مورث في المسئلة وهم بنو الاب وام الاب واخت سقطة اولاد فبين ما لها
وسهامها موافقة لان الاولى من ستة والثانية تسعة من ثمانية عشر خلاف للامام
بي حسيقة رحمه الله لانه لم يحل للاخت بالجد فالحدة منها ثلاثة وللجد عشرة و
للاخت خمسة وسهام المسئلة من الاولى ثلثة توافق الثانية عشر مساهما
بالنصف في ضرب نفسها تسعة في الاولى ثلثة اربعة وخمسة من ثمانية عشر
للاب من الاولى واحد في تسعة بنسعة وله من الثانية بالجدودة عشرة في واحد
بعشرة فله تسعة عشر وللام من الاولى واحد في تسعة بنسعة ولها من الثانية ثلاثة
في واحد بثلاثة يجمع لها اثنا عشر والبنت من الاولى اثنان في تسعة ثمانية
عشر ولها من الثانية اربعة وخمسة في واحد بخمسة يجمع لها ثلاثة وعشرون و
مجموع الانصبا اربعة وخمسون واما عند الحنفية فالمسئلة الثانية
تصح من صلبها وهو ستة للجد واحد الباقي للجد ولا يشي للاخت فاضرب
نصفها ثلاثة في الاولى فتصح الجماعة عندهم من ثمانية عشر ولا تخفى قسمها على من
اتفق مامر ولو ماتت الام بعد البنت اي كانت المسئلة رجل مات عن ابوين
وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدي البنين عن مورث في المسئلة ثم لم
تقسم التركة حتى ماتت الام عن مورث واخت لعيرام فالمسئلة الاولى من
ستة والثانية عند النجدة وهي واي يوسف ومحمد رحمهم الله تصح
من ثمانية عشر والجمعة للابوين اربعة وخمسون كما ومجموع مالان
من المسلمين تسعة عشر ومجموع ما للبنت منها ثلاثة وعشرون ومجموع
ماللام منها ثمانية عشر كما وماتت الام عن زوج وهو الاب في الاولى والجد في
الثانية وعن بنت ابن وهي البنت في الاولى واخت لعيرام في الثانية وعن
اخت لعيرام فمساهلها من اربعة للزوج الرابع واحد والبنت الابن النصف

تصح

ثان وللأخت الباقي وهو واحد ولا تسعة نصيبا لام منقصة على مراعاة مسائلها
فتقع المسائل الثلاث من الأربعة والخمسين فما له شيء من المسائلين ضرب
في واحد والآخر ضرب فيه ومن له شيء من الثلاثة خذك مصروبا في ثلاثة فلا بد
بالأبوة والجدوة تسعة عشر في واحد وتسعة عشر وله بالزوجية واحد في ثلاثة
بثلاثة فله اثنان وعشرون وللبنت من الأولى والثانية ثلاثة وعشرون
في واحد ولها من الثالثة يكونها بنت بن اثنان في ثلاثة ستة بمجموع لها تسعة
وعشرون وللأخت في الثالثة واحد في ثلاثة ثلاثة بثلاثة ومجموع الانصبا ما
ذكر وعند الحنفية تصح المسائل الثلاث من ثمانية عشر للاب من الأولى والثانية و
الثالثة تسعة اسهم وللبنت من الأولى والثالثة ثمانية اسهم وللأخت في الثالثة
سهم واحد فلو كان الميت الأول الذي خلف ابوين وانثى انثى كان الاب في
الثانية جديا ابام من ذوي الاحكام والام فيها عدة ام امه لاخت اما شقيقة
اولام فان كانت لام فالمسئلتان يصحان بمحض من الأولى لا المسئلة الأولى
من ستة كم عرفت والثانية اذ لم يكن فيها زوج ولا عاصبة من اثنين
بالرد كما ستعرف في بابها وسهام الميتة الثانية ثمان منقصة على اثنين فلا بد
وحد بالأبوة ولا شيء له بالجدوة كما تقدم وللأم اثنان وحد بالأمومة
وحد بالجدوة وللبنت ثلاثة اثنان بالبنتية وحد بالاختية ومن
كانت الأخت شقيقة للبنت الميتة كانت مثالا لموافقة سهام الميت الثاني و
مسائلهم وذلك لان البنت ماتت عن عدة واخت شقيقة فمسئلتها من
اربعة بالرد للجدة منها واحد وللأخت ثلاثة وسهام البنت من الأولى اثنان
يوافقان مسائلها بالصفق ضرب نصيبها في الأولى بمحصل اثناء عندها
تصح الجامعة للاب من الأولى واحد في اثنين باثني وللبنت من الأولى
اثنان في اثنين باربعة من الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة فلها سبعة
وللام من الأولى واحد في اثنين باثني ولها من الثانية واحد في واحد

فلها

فلها ثلاثة ومجموع السهام اثناعش ومن ماتت ابنت عن من ذكر وم جرتها
ام امها وشقيقتها وعن زوج نساهم الميتة انثى بنات سهم مسائلها
وذلك لان مسائلها اصلها ستة ونقول لستة للجدة منها واحد وللزوج ثلاثة
والشقيقة كذكر وسهام الميتة لتأخير من الأولى ثمان وهما ابان السبعة
فأصريها في الأولى فاصرها ثلثا ثلثين واربعين منها تصح المناخفة ومن له
شيء من الأول واحد مصروبا في سبعة ومن له شيء من الثانية حده مصروبا في
اثنين فلا بد واحد في سبعة سبعة ولا شيء له من اثنان وللام سهم من
الأولى في سبعة سبعة ولها من ثمانية سهم في اثنين فلها تسعة وللأخت
من الأولى اثنان في سبعة اربعة عشر ولها من الثانية ثلاثة في اثنين ستة
فلها عشرون وللزوج من الثانية ثلاثة في اثنين ستة ومجموع الانصبا اثنين
وربعون فعلم انه يختلف باعتبار ذكر في الميت الأول والثانية وراى ابو
العباس عبد الله لما موى بن الرشيد بن يحيى بن النعمان بالملك فعا لبقه يولد
حصرة فاستخوت له فغرسه فنهط فاقاها مطا عبد الغنى المقدسي رحمه الله
كان اذ ذاك ابن احدى وعشرين سنة ففطن له يحيى لذهوقا رايامه
المؤمنين سلم في المفقود على الخلق وكذا توفي الزمن زول يتقنون
مقاة والعالم بالفريق فقال ما تقول في ابوين وابنتين لم
تقسم لركة حتى ماتت حدها الستين عن من في المسئلة وقباعد وعمر
زوج فقال لا مير المؤمنين الميت الأول ذكر ام انثى في ويحق لما موى ففطنتم
واعجبوه وقال له اذا عرفت التفصيل عرفت الجواب وقيل لما موى قال
كم سنك ففطن يحيى لذكرو جبال في فكره انه استصغره فقال سن معاد
لما وده النبي صلى الله عليه وسلم اليمن ومن عات بن سبيد ولمدة في ستين
حواله وولاه القضاء لما معنى في المصنف ستين ومثا يجها يستصغر
ويستصغر وقد لو له كم سن لقاصي فقال سن عات بن سبيد حزين
ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة فاجالهم فاعمله ان النبي صلى الله عليه وسلم
هو في سني بلد اخيرا من بلدكم ولا عراض على لما موى في قوليني

الحال

التالى

۳۷	۷	۷	۷
۳۷	۷	۷	۷

حق تقوا الإحتك الذي محو بينك فوئتها بعض ورثة الأولى ومساقتها
 نفع من ثمانية عشر وسبعة من الأولى بتا بينها في ضرب الثمانية عشر في الاثنين
 والسبعين فمحص المسالك من ألف ومائتين وستة وستعين واربعمائة على قوس
 واثني عشر على قوس ان فيه السبعة و ضرب ما قبل واحد من جد المثلثين
 فيما على قوسها واعلم كما عرفت يكن **هـ**

[illegible]

ولما كانت الاولى حالها الا ان البنت خلفت مر في
 المسئلة واخاه شقيقا كان قائلا اياها في رثتها
 جميع بقية ورثة الاول ومعه غيركم وهو
 شقيق القتل لا يبيد مسا لها الصبح لمن اشئني
 اعسر وسبعها ثانيا فيها فاضرب الاثني عشر
 في الاثني والسبعية فتصح المسائلتان
 ثم تأخذ اربعة وستين و تسع على ثلثها
 السبعة و اضرب الكل في مسئلة فيها عدد سهاو
 ثم عرفت تكن صورتها هكذا

Table 1

	Mean	SD	Median	Mode
Age	60.78	9.02	60	60
Gender				
Male	10	3.16	10	10
Female	10	3.16	10	10
Marital status				
Married	10	3.16	10	10
Single	10	3.16	10	10
Widow	10	3.16	10	10
Divorced	10	3.16	10	10
Educational level				
High school or below	10	3.16	10	10
Bachelor's degree	10	3.16	10	10
Master's degree	10	3.16	10	10
Doctoral degree	10	3.16	10	10
Occupation				
Government employee	10	3.16	10	10
Private employee	10	3.16	10	10
Self-employed	10	3.16	10	10
Unemployed	10	3.16	10	10
Retired	10	3.16	10	10
Health status				
Good	10	3.16	10	10
Fair	10	3.16	10	10
Poor	10	3.16	10	10
Chronic diseases				
No chronic diseases	10	3.16	10	10
Chronic diseases	10	3.16	10	10

ولم كانت الاولى بحال ان الميت ما تدعى بها وهي الزوجية الاولى وعن ابن وهب
قوله ما عظم من وفاة الاول وهي الام وبعضهم غير وارث من الاولى وهما
الاول والميت ومثلها تصح من ثمانية عشر وسبعين بقاها فاضرب الثمانية
عشر في الاثنين والسبعين فتصل المسئلة من الف ومائتين وستة وتسعين
وارسم على قوس الاولى الثمانية عشر واثني السبعة واعلم ان عرفت تكن معرفة هكذا

استبد
رشته حد
سعه تان
لنان من
ننه و علی

فيما على قوسها واعلم كما عرفت تكن صورها هكذا
 ولو كانت الاولى عاكها الا ان البت خلفت من
 في المسئلة وبها شيقا كانه قائلا لا بها فو
 جميع بنية وثمة الاول ومعه غيرم وهو الشقي
 القائل لا به وما لها تقص من اثني عشر
 تباينها ضرب الاثني عشر في الاثني عشر والسبعة
 فنضج السنان من خمسة نماية واربعة وثم
 فاسم على قوس الاول اثني عشر وعلى قوس الثانية
 السبعة واضرب ما لكل من اي مسئلة فيما على قوسها واعلم

والذين البنت ماتت من امها
بعد ان وثقت فوارثها بعضهم
لام وبعضهم غير وارث من

Handwritten musical notation on a manuscript page, featuring staves and text in Arabic script.

من الاول وهما ابن وابنت ومثلها نحو من ثمانية عشر كسبها ثمانية فاضرب
الثمانية عشر في الاثنين والسبعة فمثلها من الستة وما يشبهه و
تسعين وثلثمائة عشر وعلى قوس ثمانية فمثلها
واتعمل كما عرفت تكن صورها هكذا

وهذه المسألة تم ما بينة سهام الميت الثاني المسئلة
ثم شرع في مثلثة موافقة سهام الميت الثالث المسئلة في
الأحوال الخمسة بقوله ولو كانت الأول بكاملها إلا
الابن مات عن من في المسئلة فورثته هم بقية ورثة
ابن وماله تقسم من اثنين واربعين ومائة
من وفي ومين أربعة عشر لواقعها نصف سبع
فانقسمت سهم اثنين واربعين وهو ثلاثة في ورثة

السبعين قسم المستلثان من ما بين خمسة عشر ورسم على قوس الاولى حكمة
راجعه كتابه تلامذته وعلم في كتابه راجعه الامم عشر وهم جدد واطراف غرضه كرمه

۱۹۹۹
 ۱۹۹۸
 ۱۹۹۷
 ۱۹۹۶
 ۱۹۹۵
 ۱۹۹۴
 ۱۹۹۳
 ۱۹۹۲
 ۱۹۹۱
 ۱۹۹۰
 ۱۹۸۹
 ۱۹۸۸
 ۱۹۸۷
 ۱۹۸۶
 ۱۹۸۵
 ۱۹۸۴
 ۱۹۸۳
 ۱۹۸۲
 ۱۹۸۱
 ۱۹۸۰
 ۱۹۷۹
 ۱۹۷۸
 ۱۹۷۷
 ۱۹۷۶
 ۱۹۷۵
 ۱۹۷۴
 ۱۹۷۳
 ۱۹۷۲
 ۱۹۷۱
 ۱۹۷۰
 ۱۹۶۹
 ۱۹۶۸
 ۱۹۶۷
 ۱۹۶۶
 ۱۹۶۵
 ۱۹۶۴
 ۱۹۶۳
 ۱۹۶۲
 ۱۹۶۱
 ۱۹۶۰
 ۱۹۵۹
 ۱۹۵۸
 ۱۹۵۷
 ۱۹۵۶
 ۱۹۵۵
 ۱۹۵۴
 ۱۹۵۳
 ۱۹۵۲
 ۱۹۵۱
 ۱۹۵۰
 ۱۹۴۹
 ۱۹۴۸
 ۱۹۴۷
 ۱۹۴۶
 ۱۹۴۵
 ۱۹۴۴
 ۱۹۴۳
 ۱۹۴۲
 ۱۹۴۱
 ۱۹۴۰
 ۱۹۳۹
 ۱۹۳۸
 ۱۹۳۷
 ۱۹۳۶
 ۱۹۳۵
 ۱۹۳۴
 ۱۹۳۳
 ۱۹۳۲
 ۱۹۳۱
 ۱۹۳۰
 ۱۹۲۹
 ۱۹۲۸
 ۱۹۲۷
 ۱۹۲۶
 ۱۹۲۵
 ۱۹۲۴
 ۱۹۲۳
 ۱۹۲۲
 ۱۹۲۱
 ۱۹۲۰
 ۱۹۱۹
 ۱۹۱۸
 ۱۹۱۷
 ۱۹۱۶
 ۱۹۱۵
 ۱۹۱۴
 ۱۹۱۳
 ۱۹۱۲
 ۱۹۱۱
 ۱۹۱۰
 ۱۹۰۹
 ۱۹۰۸
 ۱۹۰۷
 ۱۹۰۶
 ۱۹۰۵
 ۱۹۰۴
 ۱۹۰۳
 ۱۹۰۲
 ۱۹۰۱
 ۱۹۰۰
 ۱۸۹۹
 ۱۸۹۸
 ۱۸۹۷
 ۱۸۹۶
 ۱۸۹۵
 ۱۸۹۴
 ۱۸۹۳
 ۱۸۹۲
 ۱۸۹۱
 ۱۸۹۰
 ۱۸۸۹
 ۱۸۸۸
 ۱۸۸۷
 ۱۸۸۶
 ۱۸۸۵
 ۱۸۸۴
 ۱۸۸۳
 ۱۸۸۲
 ۱۸۸۱
 ۱۸۸۰
 ۱۸۷۹
 ۱۸۷۸
 ۱۸۷۷
 ۱۸۷۶
 ۱۸۷۵
 ۱۸۷۴
 ۱۸۷۳
 ۱۸۷۲
 ۱۸۷۱
 ۱۸۷۰
 ۱۸۶۹
 ۱۸۶۸
 ۱۸۶۷
 ۱۸۶۶
 ۱۸۶۵
 ۱۸۶۴
 ۱۸۶۳
 ۱۸۶۲
 ۱۸۶۱
 ۱۸۶۰
 ۱۸۵۹
 ۱۸۵۸
 ۱۸۵۷
 ۱۸۵۶
 ۱۸۵۵
 ۱۸۵۴
 ۱۸۵۳
 ۱۸۵۲
 ۱۸۵۱
 ۱۸۵۰
 ۱۸۴۹
 ۱۸۴۸
 ۱۸۴۷
 ۱۸۴۶
 ۱۸۴۵
 ۱۸۴۴
 ۱۸۴۳
 ۱۸۴۲
 ۱۸۴۱
 ۱۸۴۰
 ۱۸۳۹
 ۱۸۳۸
 ۱۸۳۷
 ۱۸۳۶
 ۱۸۳۵
 ۱۸۳۴
 ۱۸۳۳
 ۱۸۳۲
 ۱۸۳۱
 ۱۸۳۰
 ۱۸۲۹
 ۱۸۲۸
 ۱۸۲۷
 ۱۸۲۶
 ۱۸۲۵
 ۱۸۲۴
 ۱۸۲۳
 ۱۸۲۲
 ۱۸۲۱
 ۱۸۲۰
 ۱۸۱۹
 ۱۸۱۸
 ۱۸۱۷
 ۱۸۱۶
 ۱۸۱۵
 ۱۸۱۴
 ۱۸۱۳
 ۱۸۱۲
 ۱۸۱۱
 ۱۸۱۰
 ۱۸۰۹
 ۱۸۰۸
 ۱۸۰۷
 ۱۸۰۶
 ۱۸۰۵
 ۱۸۰۴
 ۱۸۰۳
 ۱۸۰۲
 ۱۸۰۱
 ۱۸۰۰
 ۱۷۹۹
 ۱۷۹۸
 ۱۷۹۷
 ۱۷۹۶
 ۱۷۹۵
 ۱۷۹۴
 ۱۷۹۳
 ۱۷۹۲
 ۱۷۹۱
 ۱۷۹۰
 ۱۷۸۹
 ۱۷۸۸
 ۱۷۸۷
 ۱۷۸۶
 ۱۷۸۵
 ۱۷۸۴
 ۱۷۸۳
 ۱۷۸۲
 ۱۷۸۱
 ۱۷۸۰
 ۱۷۷۹
 ۱۷۷۸
 ۱۷۷۷
 ۱۷۷۶
 ۱۷۷۵
 ۱۷۷۴
 ۱۷۷۳
 ۱۷۷۲
 ۱۷۷۱
 ۱۷۷۰
 ۱۷۶۹
 ۱۷۶۸
 ۱۷۶۷
 ۱۷۶۶
 ۱۷۶۵
 ۱۷۶۴
 ۱۷۶۳
 ۱۷۶۲
 ۱۷۶۱
 ۱۷۶۰
 ۱۷۵۹
 ۱۷۵۸
 ۱۷۵۷
 ۱۷۵۶
 ۱۷۵۵
 ۱۷۵۴
 ۱۷۵۳
 ۱۷۵۲
 ۱۷۵۱
 ۱۷۵۰
 ۱۷۴۹
 ۱۷۴۸
 ۱۷۴۷
 ۱۷۴۶
 ۱۷۴۵
 ۱۷۴۴
 ۱۷۴۳
 ۱۷۴۲
 ۱۷۴۱
 ۱۷۴۰
 ۱۷۳۹
 ۱۷۳۸
 ۱۷۳۷
 ۱۷۳۶
 ۱۷۳۵
 ۱۷۳۴
 ۱۷۳۳
 ۱۷۳۲
 ۱۷۳۱
 ۱۷۳۰
 ۱۷۲۹
 ۱۷۲۸
 ۱۷۲۷
 ۱۷۲۶
 ۱۷۲۵
 ۱۷۲۴
 ۱۷۲۳
 ۱۷۲۲
 ۱۷۲۱
 ۱۷۲۰
 ۱۷۱۹
 ۱۷۱۸
 ۱۷۱۷
 ۱۷۱۶
 ۱۷۱۵
 ۱۷۱۴
 ۱۷۱۳
 ۱۷۱۲
 ۱۷۱۱
 ۱۷۱۰
 ۱۷۰۹
 ۱۷۰۸
 ۱۷۰۷
 ۱۷۰۶
 ۱۷۰۵
 ۱۷۰۴
 ۱۷۰۳
 ۱۷۰۲
 ۱۷۰۱
 ۱۷۰۰
 ۱۶۹۹
 ۱۶۹۸
 ۱۶۹۷
 ۱۶۹۶
 ۱۶۹۵
 ۱۶۹۴
 ۱۶۹۳
 ۱۶۹۲
 ۱۶۹۱
 ۱۶۹۰
 ۱۶۸۹
 ۱۶۸۸
 ۱۶۸۷
 ۱۶۸۶
 ۱۶۸۵

ولماتت لاولى بها : انا البين من الزوجة المذكورة
والثاني من زوجة اخرى ماتت قبل ان
يولد ماورجوين لابوين وهم يعنى ورثة الاول
وبسائر من اثني عشر وفي قوافل اربعة عشر
بالحرف تعرف ستة في اربعين والسبعين قصص

استه غل فوس الاولى
من صورته هكذا

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

المسئلة من ربيع مائة و فئتين و ثلاثين و ستمائة على قول الاول
 و استعدت عن قول الثاني و اعلم كما عرفت تكن صورتها هكذا
 و اوجها نت يحلها لان حدى البنات ماتت عن زوج
 و ثلاثين و بنت و لا يرثها احد من الاول و في
 مسالها من ثمانية و عشرين و في قول الثاني

کے

السبع فحزب وثقوا ربعة في الاثنين والسبعين فنضح المسلمات من ما يتين وثميه
وتمتين ورسيم لاربعة على قوس الاولى وواحد على الثانية واعلم ان كل واحد من هذين

[illegible]

ولوله ثلث الاولى عاها الا ان الابن مات عن بنت
وزوجة ومن في المسئلة مورثة بقتة ورثة الاول
وغيرهم ونقص ما لهم من مائة وثمانية وستين وهي
توافق الاربعة عشر نصف كسب باصرب اثني عشر
نصف سبعاً في الاثني والسبع فقص المسئلة من
ثمان مائة واربعة وستين وايسرهم الاثني عشر على
قوس الاولى وواحد على قوس الثانية واعمل كما عرفت
تكن هكذا

	۱۷۴	۰	ش	عما	بنا	ح
	۱۷۸	۱	ق	عما	بن	ح
۹۶۹	۰	ق	و	۰	ا	ح
۹۶۹	۰	ق	و	۰	ا	ح
۹۶۹	۰	ق	و	۰	ا	ح
۹۶۹	۰	ق	و	۰	ا	ح

ولو كانت الاولى بمكانها الا ان ابن خلف اسما
 وثنائا وما هي الزوجية في الاولى فوريته بعض
 وريثة الاول وغيرهم ونصف مسالمة من ثمانية عشر
 وهي توافق الاربعة عشر ونصف صررتعة في
 الاثنين والسبعين فنصح السائلان من بيت
 مائة وعثمانية واربعين وسمي السبعة علم فوس

دفعه يكن الوجه هكذا انتهى وهذا المثال ثلثه اذ قد مر ان المثل الثاني

۱۲۴	۱۲۵	۱۲۶	۱۲۷	۱۲۸	۱۲۹	۱۳۰	۱۳۱	۱۳۲	۱۳۳	۱۳۴	۱۳۵	۱۳۶	۱۳۷	۱۳۸	۱۳۹	۱۴۰	۱۴۱	۱۴۲	۱۴۳	۱۴۴	۱۴۵	۱۴۶	۱۴۷	۱۴۸	۱۴۹	۱۵۰	۱۵۱	۱۵۲	۱۵۳	۱۵۴	۱۵۵	۱۵۶	۱۵۷	۱۵۸	۱۵۹	۱۶۰	۱۶۱	۱۶۲	۱۶۳	۱۶۴	۱۶۵	۱۶۶	۱۶۷	۱۶۸	۱۶۹	۱۷۰	۱۷۱	۱۷۲	۱۷۳	۱۷۴	۱۷۵	۱۷۶	۱۷۷	۱۷۸	۱۷۹	۱۸۰	۱۸۱	۱۸۲	۱۸۳	۱۸۴	۱۸۵	۱۸۶	۱۸۷	۱۸۸	۱۸۹	۱۹۰	۱۹۱	۱۹۲	۱۹۳	۱۹۴	۱۹۵	۱۹۶	۱۹۷	۱۹۸	۱۹۹	۲۰۰	۲۰۱	۲۰۲	۲۰۳	۲۰۴	۲۰۵	۲۰۶	۲۰۷	۲۰۸	۲۰۹	۲۱۰	۲۱۱	۲۱۲	۲۱۳	۲۱۴	۲۱۵	۲۱۶	۲۱۷	۲۱۸	۲۱۹	۲۲۰	۲۲۱	۲۲۲	۲۲۳	۲۲۴	۲۲۵	۲۲۶	۲۲۷	۲۲۸	۲۲۹	۲۳۰	۲۳۱	۲۳۲	۲۳۳	۲۳۴	۲۳۵	۲۳۶	۲۳۷	۲۳۸	۲۳۹	۲۴۰	۲۴۱	۲۴۲	۲۴۳	۲۴۴	۲۴۵	۲۴۶	۲۴۷	۲۴۸	۲۴۹	۲۵۰	۲۵۱	۲۵۲	۲۵۳	۲۵۴	۲۵۵	۲۵۶	۲۵۷	۲۵۸	۲۵۹	۲۶۰	۲۶۱	۲۶۲	۲۶۳	۲۶۴	۲۶۵	۲۶۶	۲۶۷	۲۶۸	۲۶۹	۲۷۰	۲۷۱	۲۷۲	۲۷۳	۲۷۴	۲۷۵	۲۷۶	۲۷۷	۲۷۸	۲۷۹	۲۸۰	۲۸۱	۲۸۲	۲۸۳	۲۸۴	۲۸۵	۲۸۶	۲۸۷	۲۸۸	۲۸۹	۲۹۰	۲۹۱	۲۹۲	۲۹۳	۲۹۴	۲۹۵	۲۹۶	۲۹۷	۲۹۸	۲۹۹	۳۰۰	۳۰۱	۳۰۲	۳۰۳	۳۰۴	۳۰۵	۳۰۶	۳۰۷	۳۰۸	۳۰۹	۳۱۰	۳۱۱	۳۱۲	۳۱۳	۳۱۴	۳۱۵	۳۱۶	۳۱۷	۳۱۸	۳۱۹	۳۲۰	۳۲۱	۳۲۲	۳۲۳	۳۲۴	۳۲۵	۳۲۶	۳۲۷	۳۲۸	۳۲۹	۳۳۰	۳۳۱	۳۳۲	۳۳۳	۳۳۴	۳۳۵	۳۳۶	۳۳۷	۳۳۸	۳۳۹	۳۴۰	۳۴۱	۳۴۲	۳۴۳	۳۴۴	۳۴۵	۳۴۶	۳۴۷	۳۴۸	۳۴۹	۳۵۰	۳۵۱	۳۵۲	۳۵۳	۳۵۴	۳۵۵	۳۵۶	۳۵۷	۳۵۸	۳۵۹	۳۶۰	۳۶۱	۳۶۲	۳۶۳	۳۶۴	۳۶۵	۳۶۶	۳۶۷	۳۶۸	۳۶۹	۳۷۰	۳۷۱	۳۷۲	۳۷۳	۳۷۴	۳۷۵	۳۷۶	۳۷۷	۳۷۸	۳۷۹	۳۸۰	۳۸۱	۳۸۲	۳۸۳	۳۸۴	۳۸۵	۳۸۶	۳۸۷	۳۸۸	۳۸۹	۳۹۰	۳۹۱	۳۹۲	۳۹۳	۳۹۴	۳۹۵	۳۹۶	۳۹۷	۳۹۸	۳۹۹	۴۰۰	۴۰۱	۴۰۲	۴۰۳	۴۰۴	۴۰۵	۴۰۶	۴۰۷	۴۰۸	۴۰۹	۴۱۰	۴۱۱	۴۱۲	۴۱۳	۴۱۴	۴۱۵	۴۱۶	۴۱۷	۴۱۸	۴۱۹	۴۲۰	۴۲۱	۴۲۲	۴۲۳	۴۲۴	۴۲۵	۴۲۶	۴۲۷	۴۲۸	۴۲۹	۴۳۰	۴۳۱	۴۳۲	۴۳۳	۴۳۴	۴۳۵	۴۳۶	۴۳۷	۴۳۸	۴۳۹	۴۴۰	۴۴۱	۴۴۲	۴۴۳	۴۴۴	۴۴۵	۴۴۶	۴۴۷	۴۴۸	۴۴۹	۴۵۰	۴۵۱	۴۵۲	۴۵۳	۴۵۴	۴۵۵	۴۵۶	۴۵۷	۴۵۸	۴۵۹	۴۶۰	۴۶۱	۴۶۲	۴۶۳	۴۶۴	۴۶۵	۴۶۶	۴۶۷	۴۶۸	۴۶۹	۴۷۰	۴۷۱	۴۷۲	۴۷۳	۴۷۴	۴۷۵	۴۷۶	۴۷۷	۴۷۸	۴۷۹	۴۸۰	۴۸۱	۴۸۲	۴۸۳	۴۸۴	۴۸۵	۴۸۶	۴۸۷	۴۸۸	۴۸۹	۴۹۰	۴۹۱	۴۹۲	۴۹۳	۴۹۴	۴۹۵	۴۹۶	۴۹۷	۴۹۸	۴۹۹	۵۰۰	۵۰۱	۵۰۲	۵۰۳	۵۰۴	۵۰۵	۵۰۶	۵۰۷	۵۰۸	۵۰۹	۵۱۰	۵۱۱	۵۱۲	۵۱۳	۵۱۴	۵۱۵	۵۱۶	۵۱۷	۵۱۸	۵۱۹	۵۲۰	۵۲۱	۵۲۲	۵۲۳	۵۲۴	۵۲۵	۵۲۶	۵۲۷	۵۲۸	۵۲۹	۵۳۰	۵۳۱	۵۳۲	۵۳۳	۵۳۴	۵۳۵	۵۳۶	۵۳۷	۵۳۸	۵۳۹	۵۴۰	۵۴۱	۵۴۲	۵۴۳	۵۴۴	۵۴۵	۵۴۶	۵۴۷	۵۴۸	۵۴۹	۵۵۰	۵۵۱	۵۵۲	۵۵۳	۵۵۴	۵۵۵	۵۵۶	۵۵۷	۵۵۸	۵۵۹	۵۶۰	۵۶۱	۵۶۲	۵۶۳	۵۶۴	۵۶۵	۵۶۶	۵۶۷	۵۶۸	۵۶۹	۵۷۰	۵۷۱	۵۷۲	۵۷۳	۵۷۴	۵۷۵	۵۷۶	۵۷۷	۵۷۸	۵۷۹	۵۸۰	۵۸۱	۵۸۲	۵۸۳	۵۸۴	۵۸۵	۵۸۶	۵۸۷	۵۸۸	۵۸۹	۵۹۰	۵۹۱	۵۹۲	۵۹۳	۵۹۴	۵۹۵	۵۹۶	۵۹۷	۵۹۸	۵۹۹	۶۰۰	۶۰۱	۶۰۲	۶۰۳	۶۰۴	۶۰۵	۶۰۶	۶۰۷	۶۰۸	۶۰۹	۶۱۰	۶۱۱	۶۱۲	۶۱۳	۶۱۴	۶۱۵	۶۱۶	۶۱۷	۶۱۸	۶۱۹	۶۲۰	۶۲۱	۶۲۲	۶۲۳	۶۲۴	۶۲۵	۶۲۶	۶۲۷	۶۲۸	۶۲۹	۶۳۰	۶۳۱	۶۳۲	۶۳۳	۶۳۴	۶۳۵	۶۳۶	۶۳۷	۶۳۸	۶۳۹	۶۴۰	۶۴۱	۶۴۲	۶۴۳	۶۴۴	۶۴۵	۶۴۶	۶۴۷	۶۴۸	۶۴۹	۶۵۰	۶۵۱	۶۵۲	۶۵۳	۶۵۴	۶۵۵	۶۵۶	۶۵۷	۶۵۸	۶۵۹	۶۶۰	۶۶۱	۶۶۲	۶۶۳	۶۶۴	۶۶۵	۶۶۶	۶۶۷	۶۶۸	۶۶۹	۶۷۰	۶۷۱	۶۷۲	۶۷۳	۶۷۴	۶۷۵	۶۷۶	۶۷۷	۶۷۸	۶۷۹	۶۸۰	۶۸۱	۶۸۲	۶۸۳	۶۸۴	۶۸۵	۶۸۶	۶۸۷	۶۸۸	۶۸۹	۶۹۰	۶۹۱	۶۹۲	۶۹۳	۶۹۴	۶۹۵	۶۹۶	۶۹۷	۶۹۸	۶۹۹	۷۰۰	۷۰۱	۷۰۲	۷۰۳	۷۰۴	۷۰۵	۷۰۶	۷۰۷	۷۰۸	۷۰۹	۷۱۰	۷۱۱	۷۱۲	۷۱۳	۷۱۴	۷۱۵	۷۱۶	۷۱۷	۷۱۸	۷۱۹	۷۲۰	۷۲۱	۷۲۲	۷۲۳	۷۲۴	۷۲۵	۷۲۶	۷۲۷	۷۲۸	۷۲۹	۷۳۰	۷۳۱	۷۳۲	۷۳۳	۷۳۴	۷۳۵	۷۳۶	۷۳۷	۷۳۸	۷۳۹	۷۴۰	۷۴۱	۷۴۲	۷۴۳	۷۴۴	۷۴۵	۷۴۶	۷۴۷	۷۴۸	۷۴۹	۷۵۰	۷۵۱	۷۵۲	۷۵۳	۷۵۴	۷۵۵	۷۵۶	۷۵۷	۷۵۸	۷۵۹	۷۶۰	۷۶۱	۷۶۲	۷۶۳	۷۶۴	۷۶۵	۷۶۶	۷۶۷	۷۶۸	۷۶۹	۷۷۰	۷۷۱	۷۷۲	۷۷۳	۷۷۴	۷۷۵	۷۷۶	۷۷۷	۷۷۸	۷۷۹	۷۸۰	۷۸۱	۷۸۲	۷۸۳	۷۸۴	۷۸۵	۷۸۶	۷۸۷	۷۸۸	۷۸۹	۷۹۰	۷۹۱	۷۹۲	۷۹۳	۷۹۴	۷۹۵	۷۹۶	۷۹۷	۷۹۸	۷۹۹	۸۰۰	۸۰۱	۸۰۲	۸۰۳	۸۰۴	۸۰۵	۸۰۶	۸۰۷	۸۰۸	۸۰۹	۸۱۰	۸۱۱	۸۱۲	۸۱۳	۸۱۴	۸۱۵	۸۱۶	۸۱۷	۸۱۸	۸۱۹	۸۲۰	۸۲۱	۸۲۲	۸۲۳	۸۲۴	۸۲۵	۸۲۶	۸۲۷	۸۲۸	۸۲۹	۸۳۰	۸۳۱	۸۳۲	۸۳۳	۸۳۴	۸۳۵	۸۳۶	۸۳۷	۸۳۸	۸۳۹	۸۴۰	۸۴۱	۸۴۲	۸۴۳	۸۴۴	۸۴۵	۸۴۶	۸۴۷	۸۴۸	۸۴۹	۸۵۰	۸۵۱	۸۵۲	۸۵۳	۸۵۴	۸۵۵	۸۵۶	۸۵۷	۸۵۸	۸۵۹	۸۶۰	۸۶۱	۸۶۲	۸۶۳	۸۶۴	۸۶۵	۸۶۶	۸۶۷	۸۶۸	۸۶۹	۸۷۰	۸۷۱	۸۷۲	۸۷۳	۸۷۴	۸۷۵	۸۷۶	۸۷۷	۸۷۸	۸۷۹	۸۸۰	۸۸۱	۸۸۲	۸۸۳	۸۸۴	۸۸۵	۸۸۶	۸۸۷	۸۸۸	۸۸۹	۸۹۰	۸۹۱	۸۹۲	۸۹۳	۸۹۴	۸۹۵	۸۹۶	۸۹۷	۸۹۸	۸۹۹	۹۰۰	۹۰۱	۹۰۲	۹۰۳	۹۰۴	۹۰۵	۹۰۶	۹۰۷	۹۰۸	۹۰۹	۹۱۰	۹۱۱	۹۱۲	۹۱۳	۹۱۴	۹۱۵	۹۱۶	۹۱۷	۹۱۸	۹۱۹	۹۲۰	۹۲۱	۹۲۲	۹۲۳	۹۲۴	۹۲۵	۹۲۶	۹۲۷	۹۲۸	۹۲۹	۹۳۰	۹۳۱	۹۳۲	۹۳۳	۹۳۴	۹۳۵	۹۳۶	۹۳۷	۹۳۸	۹۳۹	۹۴۰	۹۴۱	۹۴۲	۹۴۳	۹۴۴	۹۴۵	۹۴۶	۹۴۷	۹۴۸	۹۴۹	۹۵۰	۹۵۱	۹۵۲	۹۵۳	۹۵۴	۹۵۵	۹۵۶	۹۵۷	۹۵۸	۹۵۹	۹۶۰	۹۶۱	۹۶۲	۹۶۳	۹۶۴	۹۶۵	۹۶۶	۹۶۷	۹۶۸	۹۶۹	۹۷۰	۹۷۱	۹۷۲	۹۷۳	۹۷۴	۹۷۵	۹۷۶	۹۷۷	۹۷۸	۹۷۹	۹۸۰	۹۸۱	۹۸۲	۹۸۳	۹۸۴	۹۸۵	۹۸۶	۹۸۷	۹۸۸	۹۸۹	۹۹۰	۹۹۱	۹۹۲	۹۹۳	۹۹۴	۹۹۵	۹۹۶	۹۹۷	۹۹۸	۹۹۹	۱۰۰۰
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------

[illegible]

مقدّم

[illegible]

غيره في أربعة والعشرين من رجة عند وقت سعة مائة سنة كقوله
 فارتفع بها ما شئت من طرق التي تقدم ذكرها والله اعلم **مسألة**
 إذا كان بين الزوجة والزوج مسألة شترت عسرة ما حصل من تركها في
 وقتها وتعتبر رجع كل من صحيح أسئلة وتركه كصله وترك سهام كل ورثها
 ويكمل عمل جده وحده ما بقا من خلف ابوين وروحيين وسبعين وثلث
 سنة وثلثين ديناراً مسألة من سعة وعشرين بالعدل والصح من أربعة وخمسين
 لغزو أحد من ابوين ثمانية ولكل زوجة ثلاثة ولكل بنت ستة عشر وبين الصحيح
 ونزلة موافقة نصف النسخ في دفع المسئلة إلى نصف تسعة ثلاثة واثني عشر
 وربع تركه نصف تسعة ثلثين وثمانية مائة وكل جارية على ما توجه في أمر
 لدى واحد من الزوجين ثمانية في وقت تركه وفيه صل وهو ستة عشر على وقت
 مسألة وهو ثمانية يحصل له خمسة دنانير وثلاث دنانير وثلث رجة ثلاثة
 في وقت تركه وقيم حاصل وهو ستة عشر على وقت المسئلة يحصل لها ديناران وثلث
 ثلث ستة عشر في وقت تركه وقسم خاص وهو ثلثان وثانيون على وقت
 المسئلة يحصل لها عشرة دنانير وثلاث دنانير وهذا هو **الصورة**
 وعلتها أحد بوجه المتقدم ذكره كذا واختلفت
 في كل عام رجب هو كذا في وقت فقط وكسوا فقط **ج**
 وتحتج وتسور ومقالة محو ما تركه فان كانها **ج**
 في عملها وهو غلط ما عد **الشيء**
 في بيان وبيان تركه في الجدول بعد التصحيح
 فذلكم لبيان على طريقة وطريقة في الدنانير والدينار
 وخمسة وفي سنة العقار وعنده بالقرارات تقسم
 تنقسم على عدد الزكاة أو على أربعة وعشرين في قسم بالقرارات ان كان المقسوم
 عقاراً ملاو بجعلها ثمانية عشر كل حاج إلى ضلعه التي تركها وينبغي

تعتبرها

تعتبرها لا بد من كون الزوجة ثمانية دنانير من قبل المخرج ولا مواردا لها
 وزعم باعلاؤه عدد الزكاة أو الأربعة والعشرين ان كان المقسوم عقاراً ملاو والافند
 القرطيل قبل ما عد ما عد في المال المحو في جدول بعد ما عد ما عد في المال المحو في
 المسئلة وسعة مائة وثلاث مائة الاصل ما عد في المال المحو في المال المحو في
 المسئلة على يد المصنفين خروجهما بعد وصال حلالا او ان تنقسم اليه
 حيث تحت المسئلة على مائة وثلاث مائة في المربع المحو في المال المحو في
 يبقى كل من الصلح ما تنقسم في المربع المذكور وهكذا إلى ان تنقسم في المربع المحو في
 الاول من صحيح ما وعد في وقتها والقرارات على الاصل ما عد في المال المحو في
 مستب ومحمو العبيد وكسرو موصيها وكسرو موصيها وكسرو موصيها وكسرو موصيها
 كسرة فقط ويعد بكون صحيحا ونزلة وعندها في المسئلة بمجموع ما عد في المال المحو في
 كانهما في قسم المحو في ضلعه هو كان الصلح وقومها تحت الجدول وفوقه كسرة في وقت
 ما جمعت في الجدول الذي يليه وقسم تحت على ضلعه وقسم المحو في المال المحو في
 وقسم المحو على ضلعه وهكذا في آخرها فخرج من الصحيح ما جمعت في المال المحو في
 الصالح وقدر المحو عدد المقدار الأربعة والعشرين مخرج القرضا فان صا بقوم العمل
 والاف على مثال ذلك لو كانت امرأة عن زوج وام واحنتين شقيقتين وحسين لام وترك
 خمسة وسبعين ديناراً فقبل المسئلة ثمانية دنانير عن ابوين ومن في المسئلة ثمانية دنانير
 عن زوج وحسين اب وحسين اب والمسئلة ثمانية دنانير عن ابوين ومن في المسئلة ثمانية دنانير
 زوج ومن في المسئلة ثمانية دنانير الزوج الذي في الاول عن زوجة وابوين ثمانية دنانير في
 الثانية التي هي جرة في الثالثة والرابعة عن زوج ومن في المسئلة ثمانية دنانير عن زوجة
 ومسئلة الثانية من ستة وحظها من الاولى واحد ديناراً ومسئلة لثالث من ثمانية
 وثمانية عشرة دنانير ثمانية دنانير ومسئلة الرابع من ثمانية وثمانية مائة وستة
 وسنون وهما متوافقات ما نصف ومسئلة الخ من رجة رجة وهي أحد العروير
 وسهام الف دينار مائة وربعون وفي منقصة على مسئلة ومسئلة الى ان من
 اربعة وسهام مائة واربعة وسبعة وسبعة وسبعة وسبعة وسبعة وسبعة وسبعة
 الفاوم يان فاقسمها على خمسة والسبعين عدد الزكاة يكون في اربع مائة وستة وسبعة
 في هذا ضلعه التي تركها ثمانية دنانير وثمانية مائة واربعة وصال آخر الجدول حدوا
 وابنت في اعلاه خمسة والسبعين ثمانية دنانير ثمانية دنانير ثمانية دنانير ثمانية دنانير

التي تيزور ربعة وعلا في التيم عليها وارمى بالبحر في ثمة الاشارة اليه ونحوه صورة

حصة تحت التي في شقيقة في الاول والثالثه									
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5
6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
8	8	8	8	8	8	8	8	8	8
9	9	9	9	9	9	9	9	9	9
10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
11	11	11	11	11	11	11	11	11	11
12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
13	13	13	13	13	13	13	13	13	13
14	14	14	14	14	14	14	14	14	14
15	15	15	15	15	15	15	15	15	15
16	16	16	16	16	16	16	16	16	16
17	17	17	17	17	17	17	17	17	17
18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
19	19	19	19	19	19	19	19	19	19
20	20	20	20	20	20	20	20	20	20
21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
22	22	22	22	22	22	22	22	22	22
23	23	23	23	23	23	23	23	23	23
24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
26	26	26	26	26	26	26	26	26	26
27	27	27	27	27	27	27	27	27	27
28	28	28	28	28	28	28	28	28	28
29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
32	32	32	32	32	32	32	32	32	32
33	33	33	33	33	33	33	33	33	33
34	34	34	34	34	34	34	34	34	34
35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
37	37	37	37	37	37	37	37	37	37
38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
39	39	39	39	39	39	39	39	39	39
40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
41	41	41	41	41	41	41	41	41	41
42	42	42	42	42	42	42	42	42	42
43	43	43	43	43	43	43	43	43	43
44	44	44	44	44	44	44	44	44	44
45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
46	46	46	46	46	46	46	46	46	46
47	47	47	47	47	47	47	47	47	47
48	48	48	48	48	48	48	48	48	48
49	49	49	49	49	49	49	49	49	49
50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
51	51	51	51	51	51	51	51	51	51
52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
53	53	53	53	53	53	53	53	53	53
54	54	54	54	54	54	54	54	54	54
55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
57	57	57	57	57	57	57	57	57	57
58	58	58	58	58	58	58	58	58	58
59	59	59	59	59	59	59	59	59	59
60	60	60	60	60	60	60	60	60	60
61	61	61	61	61	61	61	61	61	61
62	62	62	62	62	62	62	62	62	62
63	63	63	63	63	63	63	63	63	63
64	64	64	64	64	64	64	64	64	64
65	65	65	65	65	65	65	65	65	65
66	66	66	66	66	66	66	66	66	66
67	67	67	67	67	67	67	67	67	67
68	68	68	68	68	68	68	68	68	68
69	69	69	69	69	69	69	69	69	69
70	70	70	70	70	70	70	70	70	70
71	71	71	71	71	71	71	71	71	71
72	72	72	72	72	72	72	72	72	72
73	73	73	73	73	73	73	73	73	73
74	74	74	74	74	74	74	74	74	74
75	75	75	75	75	75	75	75	75	75
76	76	76	76	76	76	76	76	76	76
77	77	77	77	77	77	77	77	77	77
78	78	78	78	78	78	78	78	78	78
79	79	79	79	79	79	79	79	79	79
80	80	80	80	80	80	80	80	80	80
81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
82	82	82	82	82	82	82	82	82	82
83	83	83	83	83	83	83	83	83	83
84	84	84	84	84	84	84	84	84	84
85	85	85	85	85	85	85	85	85	85
86	86	86	86	86	86	86	86	86	86
87	87	87	87	87	87	87	87	87	87
88	88	88	88	88	88	88	88	88	88
89	89	89	89	89	89	89	89	89	89
90	90	90	90	90	90	90	90	90	90
91	91	91	91	91	91	91	91	91	91
92	92	92	92	92	92	92	92	92	92
93	93	93	93	93	93	93	93	93	93
94	94	94	94	94	94	94	94	94	94
95	95	95	95	95	95	95	95	95	95
96	96	96	96	96	96	96	96	96	96
97	97	97	97	97	97	97	97	97	97
98	98	98	98	98	98	98	98	98	98
99	99	99	99	99	99	99	99	99	99
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

حصة تحت التي في شقيقة في الاول والثالثه
 وست تحت التي في شقيقة في الاول والثالثه
 حصة في سبع مائة وربعون
 منها فله ثمان وعشرون دينار
 وثلاثة اثمان دينار وثلاثة اثمان
 ثمن دينار والتي هي تحت
 لام في الاول والثالثه
 بنت في الثانية وشقيقة
 في الرابعة ثلثة ارف
 وست مائة واثان
 وحصول منها رجة
 عند دينار وربع
 دينار
 ثمن ثمن
 دينار

ولدت في الثانية مائة وعشرون سهم فله دينار وربع دينار وللزوجة في
 انك الف ومائتان وثمانون سهم فله رجة دينار وربع دينار وسبعة اثمان
 دينار ولكل واحد من الاجتهاد في الثانية مائتان وثمانون سهم فله
 ثمانية اثمان دينار وربع دينار وللزوجة في الرابعة تسع مائة وستة وستون
 سهم فله ثلثة دنانير وسبعة اثمان دينار وثمانين دينار وللزوجة في الخامسة
 الف واربعمائة واربعون سهم واللام في الناحية المسماة كذا فله لكل واحد
 من خمسة دنانير وحصة ثمان دينار وثلثة اثمان دينار في السادسة الفان وثمان مائة وثمانون
 سهم فله دينار وربع دينار وللزوجة في السادسة مائتان وسبعة وستون
 ثمان مائة سهم وسهم فله ثلثة دنانير وثمان دينار وربع دينار ثمن دينار في السادسة
 تحت الصلح الاخر وهو سبعة حصص رجة وفي رابع ثمن ثمن فله على الرجة يحمل
 واحد وهو ثمن ثمن فاجمعها في ثمانية اثمان ثمانية اثمان ثمانية اثمان ثمانية اثمان
 وهي ثمان ثمن فاجمعها في ثمانية اثمان ثمانية اثمان ثمانية اثمان ثمانية اثمان
 فاجمعها في ثمانية اثمان ثمانية اثمان ثمانية اثمان ثمانية اثمان
 على ثمانية اثمان ثمانية اثمان ثمانية اثمان ثمانية اثمان
 دينار فاجعل صحيح واذا جمعت ما تحت صلحها فاجعل صحيحا على ثمانية
 صحبة كان ذلك على ثمانية اثمان ثمانية اثمان ثمانية اثمان ثمانية اثمان
 ولولا ان المسئلة بحالها والتمكة مختلفة في لغة راو القيمة كالعقار
 والرفاق والاعام وخوها او كانت مما لا تقل عليه التبرية فاكنت السيف
 وخوها فاجعل التسعة عشر الف والمائتين على اربعة والعشرين
 محرج القبر فخرج فاجعل المسئلة ثمان مائة وثلثة اثمان الذي تركب
 منها عشرة وعشرة وثمانية فاجعلها نصيب كل وارث وتتم العمل

تأجيله اذا اراد ان يجمع ما تقدم به لملوك وكونه قسما او بعد ان يقسم ثم يرد
 تفصيل ما حصل من كل واحد من هؤلاء ولا بد ان يكون القسمة على جملته ويكون نسبة ما يملكه كل واحد
 من كل مسئلة فاضرب في ثلثي القسمة على من اتفق ما مروا كان في التركة كسر فذكره تقسمها كما في
 لكل وارث سهمه كخمس بنين والتركة سبعة دنانير ونصف دينار او ثمانية دنانير و
 من كل مسئلة ليست ثلث ولكل من من السبعة والصف دينار ونصف ومن التمانية والثلث دينار
 بجماعة فمما على قسمة ثلث في كل من من السبعة والصف دينار ونصف ومن التمانية والثلث دينار
 والحاصل فيما على قسمة ثلث في كل من من السبعة والصف دينار ونصف ومن التمانية والثلث دينار
 قسمة احدى التركة فكل من من السبعة والصف دينار ونصف ومن التمانية والثلث دينار
 بعد ما حصل في كل من من السبعة والصف دينار ونصف ومن التمانية والثلث دينار
 من ثلث المسئلة كسورها ودكر ان تعرف مقام الكسر من ذاك في مكررا وبعضها او بعضها
 فاقسمه على اضعاف الضرر جملته التركة في مقام يحصل بسبب التركة وما حصل بعد السطبة في مقام التركة
 في كل واحد من الاوجه التي بقوتها ما يخرج لكل وارث على خروج الكسر والمخرج
 بجمع الكسور لان الخارج اولا ثم كان كسور فخرج بعد ذلك المطلوب كما لو
 مات عن ام واختين لام واختين لغيرها فاصحابها وبنوها وتغول
 يخرج نصيب كل سبعة وترث ستين دينارا وثلاثة دنانير وثلثي دينار سبعة اثلثة
 يحصل بثلث واحد وتسعون فاضربهم الورثة في السطبة او قسمها حاصل على
 المسئلة بعولها واخرج بعد القسمة قسمه على ثلثة مقام الام واخرج فهو
 نصيب ذلك الوارث في المثال ان علمت الاول من الاوجه السابقة
 فاضرب الام واحد من السبعة في المائة والواحد والتسعين عدد السطبة يخرج
 العدد بعينه لانه لا يثر للضرب في الواحد فاقسمها على السبعة عدد
 المسئلة بعولها يخرج سبعة وعشرون وسبعان واعمل لكل واحد واحد
 من الاختين من الام كذلك واضرب لكل واحدة من الاختين غيرها
 اثنين في مائة واحد وتسعين يخرج ثلاث مائة واثنان وثمانون قسمها

على السبعة

على السبعة يخرج اربعة وخمسون واربعة اربع فلو كانت التركة مائة واحدا
 وتسعين لكان لاجلها مائة وخمسة لكانها ليست كذلك بل هي
 ثلاثة وسون وذلك ان ولد له خراج في قسم ما خرج لظرفه على الثلاثة يخرج
 الثلثي اقسام خرج لظرفه ام وبنيتها وهو سبعة وعشرون وسبعان على
 الثلاثة يخرج سبعة دنانير وثلثي دينار وثلثي دينار وثلثي دينار
 التركة واقسم ما خرج لظرفه من الاختين لغيره وهو اربعة
 خمسون واربعة اقسام على الثلاثة يخرج لكل واحد منها ثمانية عشر دينارا
 وسبع دنانير وثلثي دينار فجمع ما حصل من كل واحد في جمع ما في كسر جمع
 ثلاثة وستون وثلثان وهو التركة فاعمل على كل واحد في ثلثي السطبة ايها
 ما تصعب من المسئلة من جنس كسور في صور التركة وقسمها على المسئلة مقام
 المسئلة فاقسم بسبب التركة مقام التركة من ثلثي السطبة ايها
 ذلك على مقام كسر التركة فلو كانت التركة في المثال المذكور فهو مائة وخمسة
 الام واختان لغيرها فاضرب الام وبنوها وتغول
 فاقسم التركة على المسئلة بعولها من جنس الام وبنوها وتغول
 في مقام الام فاضرب وثلثي دينار وثلثي دينار وثلثي دينار
 واربعين وسبب المسئلة اثنان واربعون وسبب السطبة مائة وسبع
 فردا فامنها لروقة وغيره فوفقا لهما كماله ويجعل على واحد واحد سابقا
 من غير ان يسطرهم بورقة فحصل هو مائة دينار وثلثي دينار وثلثي دينار
 على مخرج الكسر بكذا بسطت السبعة وثلثي دينار وثلثي دينار
 اعني ذلك عن القسمة على مقام الكسر ان علمت لوجه الاول فاضرب
 نصيب كل وارث من السبعة في ثلثي السطبة او قسمها على السبعة عدد
 وقسمها على ثلثي السطبة او قسمها على ثلثي السطبة او قسمها على ثلثي السطبة
 خمسة دنانير وخمسة اقسام دينار واحد وثلثي دينار وثلثي دينار

وذلك ان ياراجع الحصص الخارجة من ريعون ونصف وثلاث فالعشر صحيح فقس عليه
 فابداً وان كانت التركة جزء من عقار ونحوه كجزء من عبد فمرد كان حيزه ومعدله
 متحد لنوع كثلثة اجمالاً او مختلف النوع كثلثة ريع فالحيز في خمسة
 ان يحصل مخرج الكسر والمخرج عام للمكسور وتعمله كاهل مسألة وتاخذ منه
 ستة ذلك الكسر بحسبه فما كان فاقسمه على بعد الذي فيه موهنة مسألة الورثة
 فان صح قسمة فذلك المخرج هو المطلوب الذي يصح منه القسمة وان لم يصح فما
 ان يوافق واما ان يباين فان وافق صحيح الفرضية فوالصحيح الوفاة وحزبه في
 ذلك المخرج وان يباين فاضرب كل الصحيح في المخرج فان كان في الحيز فمعه خمسة
 وما ضربته في المخرج من الصحيح عن الباقي ووقفه عند الوقعة فهو حيزه وسهم
 المخرج فان ضربته في البسطة كان حاصل حصته جميع الورثة وانه ضربته في
 الباقي من المخرج بعد استكان الخارج حصته الشريك كان واذ عرفت
 حصته جميع الورثة فاقسم على الصحيح يخرج جزؤه سهم الصحيح في ضربته في
 حصته كل ورثة من الصحيح يظهر كل نصيبه من العقار او نحو وقد عرفت
 حصته الشريك فان كان واحداً او جماعة ونقسم على عددهم فذلك
 ولا تحت العمل كالاكسار على الرؤس وقد تقدم فلو خلف شخص من
 دوا ونصف سدسها وترك بنين وبنات فخرج الميراث ونصف السدس
 ربعة وعشرون وسبعة اثمان منها والخمسة منقسمة على المسئلة فلكل من
 قبل طان وثلث فغيره والشريك تسعة عشر فترط الصحيح المسئلة
 من مقام الغير او تركت ثلث وربعاً من عدد زوجاً واختين
 شقيقتين اولاد فالمسئلة يعولها من سبعة ومقام ثلث عشر كانه
 السدس والبسطة من سبعة وهي منقسمة على المسئلة الزوج منها ثلاثة ونحو
 خت ثلثان واثني عشر حصة الشريك وهو ربع وسدس فلهذا المثالان

من مسألة

من مسألة الانتقام ومثالها لو افقة زوج وموتت وهم والتركه ثلث
 وخمس من فرس فالمخرج خمسة عشر والبسطة ثلث والفرقة من ثلثي عشر
 لا يقسم البسطة عليها بل يوزن بها ربعاً فاضرب ربعاً في عشر في المخرج
 وهو خمسة عشر بجمع خت وربعين وتكون الفرس مائة من ذلك
 فاحسب ثلثها ثمانية عشر في البسطة جزءاً من ربعاً يحصل له ربعاً وثلثاً
 فقسها على الباقي عت بعدد ربعها يحصل جزءاً من ربعاً من الباقي ثلثاً
 وربعاً من مائة يحصل للزوج سبعة مائة ربعة وثلثاً من الباقي ثلثاً
 وثلثاً للشريك تسعة اثمان من الميراث في ثلثه يحصل له حد وثلثاً وان
 كانوا جماعة والميراث على عدد وهم فتخرج في الصحيح حسب ذلك الية ارفع
 ورواج لأم والذرة حصة الباع من مائة وثلاث سبعة والبسطة خمسة و
 الفرضية من ستة فالبسطة لا يقسم على الستة وما بها فاقسمه في البسطة
 يحصل ثلثان وربعون منها تقع وربعاً من ذلك جزءاً من ثلثها
 للورثة خمسة في ستة ثلثين واذ قسمتها على المسئلة خرج خمسة هي
 حصة سهم لفرقة فللمزوج ثلاثة في خمسة خمسة عشر واللام ثلثان في خمسة
 عشرة والزوج واحد في خمسة خمسة ومموء هذه تحصى ثلاثين وربعاً
 الشريك اثنتين لباقي من المخرج في الستة يحصل ثلث عشر فلو تواجها
 ولم تقسم عليهم حججت ان الصحيح حسب ذلك هو الشريك خمسة مثلاً
 لذات الاثنان عشر ثلثين عدد هم ثلثي خمسة في ثلثين وربعين ثلثاً
 مائتين وعشرة منها تقع وجزء سهمها خمسة فكل من له سهم من الورثة في
 الاثنين وربعين حصة مضر واثني عشر وثلثان عشر في حصة
 مسكين لثاني عشر ثلث عشر وثلثان الشريك لثلاث ان عشر وثلث
 عدد هم بالربع فاضرب ربعهم وهو ثلثان في ثلثين وربعين ثلثاً ربعة
 وثلثين ومها تقب وجزء سهمها ثلثان فكل من له سهم من الورثة في الاثنين

لردي لا اصلين مختلفين في لوجود ما صنف فيهم وان الفروض كلها موجودة في
 السنة لا الربع وثمانين ولا يكونان لعبر الزوجين ولبا من اهل الردة عصر
 الرد على نصفين وثلاثة في مائة وثمانين وثمانين وثمانين مع اهل الردة وثمانين
 ستقبل فرضه فقط وهو ما نصف وربع وثلث وثلث وثلث وثلث وثلث وثلث وثلث
 والمخرج اثنان ان كان الفرض نصفين وربعين وثلثين وثلثين وثلثين وثلثين وثلثين
 وما بقي بعد فرض احد الزوجين وهو اما واحد وثلاثة وسبعة فسمي على
 من يرده عليه وان كان شخصا وحدا او مصفا وحدا او اقساما الباقي عليه
 م ينقسم لمخرج فرض الزوجية هو اصل مسئله رد كزوج وم وكزوجة وم
 وكزوجة ومثا اصل لا ولي تان وثلث من ربعة وثلث من ثمانية
 وكزوج وثلث ثبات وزوجة وسبع ثبات لولي من ربعة وثلث من ثمانية
 ومنها تصح وان لم ينقسم الباقي بعد فرض احد الزوجين على ركة المصنف كزوجة
 وثلاث ثبات وحدى وعشرين بنتا صلهما في ثمانية الزوجية سهم والباقي سبعة
 سهم على ثلاث ثبات ثمانية وثلث وثلث وثلث وثلث وثلث وثلث وثلث وثلث
 فرد عدها الى سبعة ثلثة هي جزر سهمها على التقديرين اثنان في اصلها
 تصح من ربعة وعشرين للزوج ثلثة ولكل بنت سبعة وسهم وكذا لو تعددت
 الزوجات فصح المسئلة كما سبق وان كان من يردها صنفين وثلثة ما بقي
 بعد فرض احد الزوجين قسم على اهام اهل الردة وهي اما اثنان وثلثة وربعة
 وخمسة فاعط الزوج والزوج ثلثة وهو واحد من مخرج وقسم الباقي على
 مسئلة من يردها فاقسم بقسم ان كان مماثلة لعدد مسئلة من يردها عليه
 تحت المسئلان من مسئلة الزوجية فلا حاجة الى علم في ذلك وهذا
 انما هو في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان مع الزوجة من اهل الردة من فرضه
 ثلث وسدس فقط كزوجة وم وواحد واثنتين من اولاد الام واعلم
 ان الباقي قد ينقسم على مسئلة اهل الرد ولا ينقسم ما اصاب كل صنف
 كما لو تعددت الزوجات او كان مع العدد من اولاد الام بدل الام

عدد من الحدوت فيستد تحتاج الى صرف و تصحيح كما تقدم في ما به فان كان
 اول مول مسایل اهل الرد لم يكن معهم احد الزوجين ربعة اثنان
 وثلاثة وربعة وخمسة ولا يردها عليها انما وردت سدس لكل ولد وفخاج
 فرضه الزوجين ثلاثة من فرضها اما نصف وربع وثلث كما مروا
 فكان جمع حد الزوجين مع من يردها عليه فصول مسایلهم ستة وهي
 اثنان وربعة وثمانية وستة عشر وثلثان وثلثون وربعون وعرفت
 هذا وحذف المكررها فعدة مسایل الرد سوكان فيها احد الزوجين م لا ثمانية
 مولى فقط وهي اثنان وثلاثة وربعة وخمسة وثمانية وستة عشر
 وثلثان وثلثون وربعون ونفرد مسایل التي ليس فيها احد الزوجين
 باصدين منها وهي اثنان وثلاثة وخمسة ونفرد ربعة خيرة في ثمانية
 والستة عشر والاثنا عشر وثلثون واربعون بحتة مع حد الزوجين
 مع من يردها عليه واثنا عشر يكون وجود حد الزوجين وعدمه فيها
 وهي اثنان واربعة وثلثة علم **مسئلة الثالث**
 وجه فرض مولى مسایل التي فيها حد الزوجين مع اهل الرد في السنة
 لا اصول هو الاستفرا لان مخرج فرض الزوجية هو اصل مسئلة زوجية
 وهو اثنان وربعة وثلث وثلث وثلث وثلث وثلث وثلث وثلث وثلث
 وصفا وحدها الى ركة ثلثة هي الاصول تنفي عن حالها وان
 كان من يردها صنفين وثلاثة فلان اصل ثلث الزوج وثلث يجمع
 مع شيء من اصول الرد الا مع اثنين فقط لا بد مع اثنان عدل
 ومع غيرهما عول واصل ربعة بحتة مع اصل ثلثة واصل ثلثة و
 اصل ربعة فقط ومع خمسة عول واصل ثمانية بحتة مع اصل ربعة
 واصل خمسة فقط في ثلث نصف الزوج مع ما يكون حصة عنه معدن
 ربعة واصل ربعة الباقي منه بعد خراج الربع يصح من ثلثة فيبقى
 اصل ربعة بحاله ومع اصل اثنين يكون اصل من ثمانية ومع اصل

أربعة يكون الأصل من ستة عشر وأصل ثمانية لا يجتمع مع أصل اثنين ولا مع أصل
 ثلاثة لأنه ليس فيهما من يرده الزوج إلى الشئ ومع أصل أربعة يكون الأصل =
 تسين وثلاثة شين ومع أصل خمسة يكون الأصل أربعين فلهذا يحذف
 أصولهم في الأصول الستة وإنما لم يجعل الأصل من ضرب عدد
 الصنف الواحد ووفقه في مخرج فرض الزوجية أصلاً بل جعل تصحيحاً =
 تشبيهاً بما إذا كان في المسئلة ذو فرض وفريقين العصبية وإن باينت
 سهام أهل الرد المتقطع من أصل ستة ما بقي بعد فرض أحد الزوجين
 من مخرجه ضربت مسئلة من يرده عليه في مخرج هذا الزوجية فاحصل
 فهو أصل المسئلة الجامعة لمن يرده عليه ولمن لا يرده عليه كزوج وجدة
 وولاد مخرج فرض الزوج ثمان له نصفها سهم ويسقى أهل الرد سهم
 وماله تقسم من اثنين سهم والوحد لا ينقسم عليها فمخرجا في مخرج
 وبن الزوج يحصل أربعة هي أصل المسئلة ولو كان مكدن لزوج زوجة مع
 ابنة والأخ من الأم كان أهلها ثمانية لأنها كاحصلة من ضرب مسئلة الرد
 في مخرج فرض الزوج ولو كان مكدن لجدته اختاً لزوجين مع زوجة و
 بن من الأم كان أصلها ستة عشر لأنها كاحصلة من ضرب أربعة مسئلة
 بنين أربعة مخرج فرض الزوجة وإن كان مع الزوجة بنت وبنت من فقط كان
 أصلها تسين وثلاثين لأنها كاحصلة من ضرب أربعة مسئلة الرد في الثمانية
 مخرج فرض الزوجة وإن كان معهن أم كان أهلها من أربعين لأنها
 كاحصلة من ضرب خمسة مسئلة أهل الرد في الثمانية مخرج فرض
 الزوجة وبعد التماس أصل فصل من له شئ من مسئلة الرد خذ مضموناً
 في السابق من مخرج فرض جد الزوجين لا يحق كل من يرده عليه إنما هو
 في السابق بعد خذ من يرده عليه فرضه من مخرجه ومن له شئ من مخرج
 بن الزوجية اخذ مضموناً في مسئلة الرد مثال ذلك
 مع زوجات وبنت وسبع بنات ابن أصل مسئلة الرد أربعة والسبعة

الباقية

الباقية بعد فرض الزوجات بنات الأربع فمضرباً الأربعة في الثمانية مخرج فرض
 الزوجية يحصل ثمان وثلاثون هو أصل المسئلة الجامعة لمن يرده عليه ومن
 لا يرده عليه فللزوجات من الثمانية واحد مضروباً في الأربعة مسئلة أهل الرد
 بأربعة لكل واحدة سهم والبنات من مسئلة الرد ثمانية فمخرجا في السبعة البنية
 من مخرج الثمن يحصل لها واحد وعشرون والبنات الابن من مسئلة الرد
 واحد مضروباً في السبعة الباقية من مخرج الثمن يحصل سبعة لكل واحد سهم
 هذا إذا لم يحصل كرفان الكسر على أحد وبعض الطرق أو على الجميع فصحيح
 كما مر في باب التصحيح وما سياتي من شاء الله تعالى وهذا الطريق مشهور
 وهناك طرق أخرى منها طريق ما فوق المسئلة وطريق الأعداد المناسبة وطريق
 الخطأين فاما طريق ما فوق الكسر فمثلاً مسئلة من يرده عليه ما فوق فرض
 الزوج أو الزوجة منها لفرض الزوجية فرد للنصف مثلاً والربع ثلث والثلث
 سبعة فلو كانت الورثة جد وولاداً وزوجاً فمسئلة أهل الرد من
 اثنين زرع عليها للنصف الزوج مثلاً تصير أربعة وهي أصل المسئلة
 للزوج منها اثنان وللجد واحد فصاروا أولاد الأم كذا ذكرنا واذ وقع
 كسر بسط الكسر من جنس الكسر وهو هنا ما ثلث أو سبع فقط وطريق
 البسط هو أن تضرب الصحيح في مخرج الكسر يحصل بسطة من نوع ذلك
 الكسر ثم زرع عليه بسط الكسر يحصل بسط الجميع وهو أصل المسئلة
 الجامعة لمن يرده عليه ومن لا يرده عليه مثلاً كذا أم وبنت وزوج
 مسئلة أهل الرد من أربعة زرع عليها الربع الزوج ثلثها تصير خمسة
 وثلثا بسط الكسر ثلاثاً يكون ستة عشر هي أصلها ومما تصح للام
 منها ثلاثة فصاروا رد ولبنت تسعة كذلك وللزوج الربع أربعة

طريق ما فوق

مخرج البسط

واذا كان بدل الزوجة زوجة مع الام والنسب فزاد على الفلانة مسألة اهل
 الرد لثمن الزوجات سبعة تصير اربعة واربعة سباع سهم بسط الكل
 سباعا ثلث اثنين وثلاثين في اصلها وبها منه نصيب وللا من سبعة فها
 وردا وثلثت احد وعشرون في رد او للزوجة الثلث اربعة واربعة
 ط بقا اربعة المتناسبة كما طرح فرض الزوجة من مقام فرض احد
 الزوجين والمقام اما اثنان او اربعة او ثمانية وما بقي من المقام وهو
 اربعة وثلثت سبعة جعله اول الاعداد اربعة والثاني كل مقام
 فرضا مجيبا ثالث مسألة اهل الرد فقط والرابع هو المجهول مثال
 ذكر زوجة وام وثلثت مقام فرض الزوجة ثمانية القيمة المثل واحد
 يبقى سبعة في العدد الاول والثمانية في العدد الثاني وفصل مسألة اهل
 اهل الرد اربعة وهي العدد الثالث والرابع هو المجهول المطلوب وفي
 استخراج الطرق المشروعة في الاعداد المناسبة اشهرها تسليح
 السطرين ونسب ما يحصل من سطرين الوسيط وهو في هذا المثال
 اثنان وثلاثون على اول الاعداد اربعة وهو السبعة فاذا جعلت ذكر
 خراج المجهول المطلوب وهو اربعة واربعة سباع بسطها
 سباعا ثلث اثنين وثلاثين في اصل المسئلة اقسما يكن للزوجة منها
 اربعة واربعة سبعة واربعة وثلثت احد وعشرون فرضا وردا وثلث
 ثمانية وثلثت سبعة السطرين على الاول والواحد جعل سطرها
 هو اصل المسئلة وان كان مقتضى القاعدة قسمته كذا في القيمة هنا
 احد مائة واخرا طرقت اخطاين في ثلث مخزن احد الزوجين
 ثلثة بعد ان تقسم مائة بالثلاث هكذا وتظهر ما ثبت من
 العدد

من العدد في حدها وتجعله مخزنا فرض الزوجية سوا كان هو المخرج
 ام لا ثم اخرج من العدد الذي فرضته نصيب احد الزوجين ثم اخرج
 مسألة اهل الرد فوق قيمة الميراث وقابل باقي الدية الكلفة ما فوق قيمة
 الميراث ووجد مسألة اهل الرد فقط فنقص بعد المقابلة او يساوي
 او يزيد عنه فان كان الباقي مثملا على القيمة فاثبت الكلفة من اصل
 المسئلة اجماعا مع المقيدين فلو كانت اربعة من زوج وام وثلثت و
 ضعت في الكلفة الاولى خمسة وثلثت وثلثت وضعت على قيمة الميراث اربعة
 وقابلت بينها وبين الخمسة والثلث بعد ان طرحت ربعها ساوت اربعة
 الباقية اربعة التي على القيمة فيكون من وضعت او اربعة الكلفة هو عدد
 المطلوب بعد البسط فلا تحتاج الى عمل خراج البسط وهذا هو وضعت
 في الكلفة الثانية وصورة هكذا **مسألة** وان وضعت في الكلفة الاولى
 عددا وطرحت من فرض الزوجية ثم قابلت بالباقي ما على القيمة فنقصت او
 زاد فضع الباقي تحت الكلفة والزيادة فوقها ثم ضع عددا غير الاول في
 الكلفة الثانية وافعل به ما فعلت في الكلفة الاولى من القالبسطة والمقابلة
 بالباقي ما على القيمة فان ساوى ما على القيمة فالعدد الذي وضعت في
 الكلفة الثانية هو المطلوب وان لم يساوه كما ثبت لخطا الزائد فوق
 الكلفة وان قصرت تحتها واضرب جميع ما اثبت في طرحة في خطا اخرى
 واقسم ما بين ما صليته على ما بين الخطاين **مسألة** اتفاقا زيادة او
 نقصا وان اختلف الخطاين فاقسم مجموع ما صليته على مجموع الخطاين
 يخرج اصل المسئلة اجماعا لمن يراد عليه ومن لا يراد عليه مثاله زوجة
 وام وثلثت اصل مسئلة من يراد عليه خمسة اربعة فوق القيمة
 واثبت في الكلفة الاولى ثمانية مقام فرض الزوجية ثم طرح منه البسط الذي هو

المن يصير الباقي سعة فالباقي خمسة الحج فوق القبة تجد خطا اثنين زايدين فاشبهما
فوق الكفة كان سعة في الكفة ان يدر اربعة وعشرين مثلا والقيت منها البسط
الذي هو ثم قلت الباقي خمسة كان خطا ستة عشر زايدين فاشبهما ثم فوق
الكفة ان يدر ثمانية عشر خطا **ثم اضرب الثمانية في الستة عشر واصل اربعة**
العشرين في اثنين وقسم ما بين حاصلين وهو ثمانون على اثنين فثمانين
وهو اربعة عشر يخرج خمسة وخمسة سباع ابسطها تجد اربعة في اصل
المسئلة جامعة لمن يرد عليه ومن يرد عليه ولو كانت المسئلة جامعة فوجدت
في الكفة الاولى خمسة وفي الثانية اربعة لكان خطا الاولى خمسة ثمان وخمسة
ان يدر واحد ونصف فاشبهما انا نقصان هكذا
وشرحت في الكفة الاولى في خطا اثنين وما في الثانية
في خطا الاولى وقسم ما بين حاصلين وهو خمسة
اشبهما فاشبهما على خطا اثنين وهو سعة ثمان يخرج خمسة وخمسة سباع
اشبهما سباعا ثمان اربعين في اصل المسئلة ثم سبق ولو فوجدت في الكفة
الاولى ثمانية في الثانية اربعة اختلفت لكان ما زادوا وانتشر كان خطا اثنين
اثنين زايدين وان يدر واحد ونصف فاشبهما هكذا **ثم اضرب**
ما في الثانية في اثنين وفي الثانية ثمانية في خمسة اربعين وقسم
بمجموع حاصلين وهو ثمانون على مجموع خطا اثنين وهو ثمانية ونصف يخرج
خمسة وخمسة سباع اشبهما سباعا ثمان اربعين كذا وتقدمت
لبعية قسمتها اربعة فخرج ما تقدمه ونقطا فخرج المثلث بالعرض
والباقي اربعة واحد من والام والاركان وانتي باخذ جميع التركة كسرها
التي هي الباقي اربعة مختلفا لدرجت لغيرها لها النصف بالفرض
والباقي اربعة ثمان او ثمان صليب كذا لك وان كان من يرد عليه اكثر
من شخص

من شخص وكان صنف واحد كما بنيتين فاكتر قلنت الثلثان فرضا والباقي ردا
ولذا بنات الابن عند عدم البنات وكذا الاخوات الشقيقات والاشوات
لاب عند عدم الشقيقات كذا ذكره ولاد الام لهم الثلث فرضا والباقي ردا
هكذا الجذات باخذت جميع التركة كسرها بالفرض والباقي الرضا جعل
الصنف من احباب الفروض كعاصب فاقعدوه اصل المسئلة عدد
رقسم ومنه تقع ولو خلف جدتين فاصلها اثنان او عشر بنات او عشر
شقيقات فاصلها من عشرة **نبي هان الاول** اهل الرود سبعة
صاف البنات وبنات الابن وان سفل الوهن والاخوات الشقيقات
والاخوات من الاب وولاد الام والام وبحدة مطلقا وان كان من يرد عليه
صنفين بقدر كل منهما واحدها او لم يتعدا وثلاثة صاف جميع سهام
الصنفين او اربعة من اصل المسئلة بتقدير عدم الرضا واعتبر كما جعل اصل
المسئلة واقطع القطر عن الباقي وقسم على كل صنف نصيبه صحيح ولا يصح
كما عرفت كحق وولاد ام فقط فاصلها بتقدير عدم الرضا ستة وثلاثين منها اثنان
فاجعل الاثنين اصل المسئلة فللمدة النصف فرضا وولاد ام كذا ذكره وولاد
لدام او اكثر اصلها ثلاثة لان مجموع السهام الماخوذة من الستة ثلاثة منها اثنان
واحد لولدها او واحد للام واثنان لولدها فعلى كل التقديرين اصلها
ثلاثة بنت وام اصلها اربعة لان مجموع السهام الماخوذة من الستة اربعة للبنات
منها ثلاثة فرضا وولاد ام واحد منها وولاد ام كان معها بنت من غير خمسة
لانها هي مجموع السهام الماخوذة من الستة فللبنات الثلاثة اثنان من التركة
فرضا وولاد ام وبنات الابن غير التركة فرضا وولاد ام بنت يد سهام
اهل الرود على الكفة ابدانها لوزادت سداسا لكل الاب ولا يقع الزكاس
في هذا كله على اكثر من صنفين من اهل الرود للاستقرار فلو خلف جدتين واحدا
لام فاصلها اثنان وتقع من اربعة وان خلف ام وثلاثة فصولا فاصلها
ثلاثة وتقع من تسعة وان كان رضى فيها اربعة صحت من ستة وان خلف جدتين

وثلاثة احوه لام اوستة تحت مهابه عشر وان خلف بنتا وخمس
ابن فاصلا اربعة وتقع من عشر من وان خلف ثلاث جدات وثلاث بنات
اوست بنات اواني عشرة بنات فاصلا خمسة وتقع من خمسة عشر في الثلاث
الصورة هذا ما لم يكن في المسئلة جد الزوجين فان كان فيها أحدهما دفع
اليه فرضه وهو سهم من مخزجه وقسم الباقي على اهل الرد كما تقدم كزوج ووجدت صلا
ثشان وتقع من اربعة وولداها وزوجته صل مسئلة الرد ثلاثة وعشرين فرض
الزوجية اربعة لها منها واحد والثلاثة الباقية من مخزج فرض الزوجية
منقسم على مسئلة الرد لكل واحد من الامم حصة بها سهم وهذا لو كان ولد
الام بها واحد وكان عدد اولاد ام اكثر من اثنين فيخرج هو صل المسئلة وانما
حتاج في الصورة الاخيرة الى تصحيح كزوجته ووجه وولد ام مخزج فرض الزوجية
اربعة للزوجته واحد وثلاثة الباقية ثمانية مسئلة اهل الرد فاضرب
مسئلة اهل الرد وهي ثشان في مخزج فرض الزوجية تبلغ ثمانية واضرب
سهم الزوجية في اثنين مسئلة اهل الرد فلها سهمان من الثمانية واضرب
سهم كل واحد من اجدته وولد ام في الثلاثة الباقية من مخزج فرض الزوجية
فلكل منها ثلاثة بالفرض والرد بنت وبنت ابن وزوج مسئلة اهل الرد من
اربعة ومخزج فرض الزوج من اربعة وثلاثة الباقية بعد فرض الزوج لا تنقسم
على مسئلة اهل الرد فاضرب مسألتهم في مخزج فرض الزوج تبلغ ستة عشر
واضرب سهم الزوج في اربعة مسئلة اهل الرد يحصل له اربعة هي فرضه و
للمنت ثلاثة من زوجتي الباقي مخزج الزوج وهو ثلاثة بتسعة فرضا وردها
واضرب بنت الابن سهمها في الثلاثة ايضا بثلاثة ومنا وردها جميع ستة عشر
وان كان بالزوج زوجة كان مخزج فرضها ثمانية لها واحد والباقي
سبعة لا تنقسم على مسئلة اهل الرد وهي بعثة فرض ثمانية الثمانية يحصل اثنا
وثلاثون في اصلها فالزوج واحد في اربعة باربعة وللمنت ثلاثة في سبعة

بأحد وعشرين

بأحد وعشرين فرضا وردها اوست ابن واحد في سبعة بتسعة فرضا وردها
وان كان مع من تقدم ام في سبعة باقية من مخزج كمن لا تنقسم على مسئلة اهل
الرد وسلكه هي خمسة فرضها في اثنا عشر فرضا يوزع لزوجته يحصل ربع
فالمزوجة ثمانية خمسة وللمنت جد وعشرين فرضا وردها بنت من سبعة
فرضا وردها وللام لزيد هذا ادم يحصل كمرثان حصل فرضه في عشرين مثله
زوجته وام وللمنت بنات اوست بنات وثلاث بنات في واحد في
عشرين واثنتان واربعون واربع وثمانون صلا اربعة وحزب
سهمها ثلاثة للمباينة في الاولى والموافقة بالنصف في الثانية والرابع في
الثالثة والسابعة في الرابعة والنصف السبع في الخامسة والربع السبع في
السادسة وتقع في الكل مائة وعشرين فللزوجته خمسة في ثلاثة خمسة
عشر وللام سبعة في ثلاثة بأحد وعشرين فرضا وردها البنات ثمانية
وعشرون في ثلاثة باربعة وثمانين فرضا وردها الكل باحدة في ثمانية وعشرون
ان كن ثلثا واربعه عشر ان كن ستا وسبعة ان كن ثلثي عشرة واربعه
ان كن احدى وعشرين وسبعة واثنتان ان كن اثنتين وربعين
واحدان كن اربعين ثمانية وقسم على ذلك وان كررت بعض
الامسئلة لزباد الايهات في تزويجها علم انه لا يحصل توافق بين
ما بقي من مخزج فرض الزوجية وبين مسئلة اهل الرد ان الباقي بعد فرض
الزوجية ما واحد وثلاثة وسبعة وصل مسئلة من نزل غلته
اما ثشان وثلاثة او اربعة وخمسة كما مر وكلها باب السبعة
الباقية بعد الثمن والواحد الباقي بعد النصف يباين الاثنين وكل عدد
بعد ولا يقع معه من اصول الرد غير الاثنين واما الثلاثة الباقية بعد
الربع فان كان الربع للزوج فيلزم ان يكون للمبنة ربع ورث ولا
يكن وقوع مسئلة اهل الرد مع الزوج والورث من ثلاثة والثلاثة

تباين الاثنين والاربعة ولا يكون وقوع الخمسة معها اذ لا يمكن حينئذ تكون
عالمية لان الربع وجمعة الاسداس اكثر من المال ون كان الربع للرجة
فالثلثة الباقية بعد فرضها تنقسم على الثلاثة كما تقدم وتباين الاثنين
والاربعة وتقدم الكلام على الخمسة انما التنبيه الثاني
في صفة الرد على المعتق بعضه على قاعدة المذهب قال في الاقناع وشرحه
وتبريد على كل ذي فرض بعضه حر وبرد اعطى على كل عصبه بعضه حر لم
يصبه من التركة بقدر حريته من نفسه كمن ابدى بالعصبه وذو الفرض
يستكمل برز من قدر حريته من نفسه منع من الزيادة على قدر
حريته من نفسه ورد على غيره ان امكن بان كان هناك من يصبه بقدر
حريته من المال والا بان لم يكن ذلك فليبت المال فليبت نصفها
النصف بغيره ورد ولا بان معانها انما الت نصف بعضه بغيره والبق
لذي الرحم ان كان والا فليبت المال وليبت وجدة نصفها حر المال
بينها نصفين بغيره ورد وبارد هنا في هذه الصور وشبهها على
قدر فرضها انما يأخذ من نصفه حر فوق نصف التركة وهو ممنوع
انتهى بيان ذلك انما لو كانت كالمثلية لكانت المسئلة من اربعة
فرضا ورد للبنت ثلثة وللجدة واحد فلما تبعضنا كان لها نصف
ذلك ومخرج النصف من اثنين فاذا ضربته في الاربعة تبلغ ثمانية للبنت
من ثلثة فرضا واحدا ورد ولا تزد عليه ثلثة بل على نصف المال
وللجدة واحد فرضا وثلثة بالرد ثم ترجع بالاختصار الى اثنين و
اعلم في هذه اذا اردت ان تعرف ما حصصه من ير عليه كما لفرض
وما خصه بالرد فخذ نصيبه من اصل المسئلة بتقدم عدم الرد
ان كان صنفين او ثلثة ثم انسب سهام كل صنف لجمع اكرهام
واعطه بمثل تلك النسبة من الباقي فيكون ذلك ما خصه بالرد ففهم

واخت

واخت لغيرها اصل مسئلتها بتقدم عدم رد ستة وجمعة سهامها
منها خمسة اثنتان للام وثلثة للاخت وثلثوها خمسة والباقي واحد
فانست سهمي الام للخمسة يكونان خمس فلها خمسة والواحد الباقي ونسب
ثلثة للاخت للخمسة تكون ثلثة خمس فلها ثلثة خمس من الواحد الباقي
فيكون للام الثلث فرضا ونسب السدس رد للاخت النصف من ثلثة
اخماس السدس وقدر على رد وكون في المسئلة بعد رد وجبة
في قسم المسئلة بتقدم عدم الرد اعطى ثم عظم من ير عليه ما يخصه منها
بذلك التقدم ثم جمع سهام من ير عليه وانسب سهام قار حدهم الى مجموع
تلك السهام واعطى من الباقي بمثل تلك النسبة حتى يزوم وبنت
المسئلة بتقدم عدم الرد من اثني عشر لزوج اربع ثلثة وثلث السدس
اثنا عشر وللنصف ستة يبقى واحد جمع سهامهم وثلث يكون
مجموعها ثمانية ثم انسب سهمي الام الى الثمانية فحدها ربعا فلها من الواحد
الباقي ربعا وانست ستة التي للبنت الى الثمانية فحدها ثلثا فلها
من الواحد الباقي ثلثة اربعة فذات خرج المستأجر الى الصحيح
ما ضرب بالاثني عشر فخرج اربعة يحصل ثمانية ويحوي ثم اضرب
للزوج ثلثة في اربعة يحصل ثمانية عشر فحدها ثلث في اربعة ثمانية
وللنست ستة في الاربعة باربعة وعشرين واربعة الباقية للام ربعها
واحد بالرد فيجتمعا ثمانية عشر وللنست ثلثة اربعة فحدها ثلثا فلها
وعشرون والاربعانها متحدة ثلث فخرج اثني عشر وارحون
الى ثلثة ثمانية عشر ونصيب مخرج الى ثلثة اربعة ونصيب الام الى ثلثة
ثلثة ونصيب البنت الى ثلثة تسعة فحدها ثلثا فلها ثلثا سدس التركة
فرضا وسدس ثلثها رد او للبنت نصف فرضا ونصف ثلثها رد او اعلم
بحكم خوربت دونها **ح**

بحكم خوربت دونها **ح**

الاحكام جمع رحمهم قاصداً للمطالع هي معنى من المعاهد في وهو النسب والاتصال
 الذي يجمعهم والدفع في المعنى باسم ذلك المحل تزيلاً للافتقار ثم يطلق ارحم على
 هريرة وهم شرعا كل قريب وفي عرف الفريسي ما اشار اليه بقوله ثم المراد
 بدوي الاحكام غير ذري التعصيب وغير ذري السهام اي الفروع المقدر في اي
 كل قريب غير الحنة والعشر المحج على انهم ونقدم الكلام عليها اول كتاب وقد
 اتفق **رخصه** خلاف لعلماء فروع عن عمرو بن مسعود وابي عبد
 بن لجراح ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابن عباس في رايه عن جده ابي عبد
 عنهم اجمعين قورنهم عند عدم العصبية وذوي الفروع غير الزوجين وبه
 قال شريح وعمر بن عبد العزيز وعطاء وطاوس وعلقمة وابن سيرين ومجاهد
 ومسروق رحمهم الله تعالى وذهب اليه الامام ابو حنيفة والامام محمد والامام
 الشافعي اذ لم يتفهم بيت المال وكان زيد بن ثابت رضي الله عنه يورثهم و
 يجعل المال او الباقي لبيت المال وهو رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما
 وبه قال الامام مالك رحمه الله تعالى وعنده ولنا قوله تعالى ولو الارحام بعضهم
 اولى ببعض في كتاب الله اي حق الميراث في حكم الله تعالى وحدث سهل
 بن حنيف رضي الله عنه رجلا رمى رجله بهم فقتله ولم يترك الا خالا
 فكتب فيه ابو عبيدة لعمر فكتب اليه عمر رضي الله عنهما اني سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول لخال وارث من الارث له رماه الامام احمد قال
 الترمذي هذا حديث حسن وروي المقداد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال لخال وارث من الارث له يعقل عنه ويرثه اخرج ابو داود
 وقال سعيد بن ابوشهاب عن محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن حسن
 عن عمه واسع بن حبان قال توفي ثابت بن الدحداح ولم يدع وارثا
 ولا عصبية فرفع شأنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم

ماله الى ابن اخته اي لبا برة بن عبد المنذر ورواه ابو عبيدة في الاموال
 الا انه قال ولم يخلف ائمة اخ فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه لبا برة
 اخيه ولانه ساور الناس في الاسلام وراى عليهم القربة لبيت فكان اول
 بالميراث من بقية الناس وراى في الحياة حق ميراثه وصلته وصيته
 بعد الموت واختلف علماء ارحمهم بعد في هذه اضافة ذوي الارحام
 فمنهم من عددهم اربعة اصناف ومنهم من عددهم عشرة اصناف ومنهم من
 عددهم خمسة اصناف قال في شرح الجعدي ومنهم من يزيد على ذلك والمقصود
 لا يختلف انتهى ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وهم **اصناف اربعة**
 اجالا فالاول من الاصناف الاربعة ما ذكره بقوله **كولد البنات** ولما
 احلهم ولم يستوعبهم اي بذوي النسب وكذا اولاد بنات الابن وان نزلوا
 وذكر الثاني بقوله **واساقط الاجداد** والجدات وان علوا وذكر الثالث
 بقوله **وولد اخوت** وهم اولاد اخوات وبنات اخوة وموافق
 لام ومنه يدليهم وان نزلوا وذكر الرابع بقوله **واساقط** اي من النعم
 وهم النعمية الام والعمات مطلقا وبنات الام مطلقا وبنات
 اي وبحول وان تناعدوا والادهم وان نزلوا فلهذا قال من جعلهم
 اربعة اصناف واساقط قول من فصلهم وجعلهم خمسة قول بول ولما
 لبيت او ولد بنت ابي بن وقد علم ان الولد يعمل للزواج الثاني ولد
 الاخوات ابوين اولاد اولاد الشابات اخوة ابوين اولاد
 الرابع بنات الام ابوين اولاد اولاد اخوات اولاد اولاد
 الام ذكر م اشكال من الام علم الميت ام علم ابيه ام علم جده السابعة العجات
 من كل جهة سواء كن شقيقات اولاد اولاد وسواكن لبيت ام علمت ابيه
 ام علمت جده الثاني من خول وخالات اي خوة الام وجوهرها سواء من شق
 اولاد اولاد وكذا خالات الميت وخوة جده من خواتم وجوار

كانت عند محمدين من مثل لثرب واهل القرية وادلى جماعة جماعة من المجمع على
 رثم غير محمدين فقد ركانا لمدونهم حينئذ وعد نصيب كل ورث بعرض او
 تعصيب من ادلى به فانه ادلى بما طيب خذ تعصيب وان ادلى بذي فخذ
 اخذ فمما ورد ان لم يستغرق في ثلث بنات بنت لابوين وثلاث بنات
 اختاب وثلاث بنات بنت لام وثلاث بنات عم لابوين اولاد فادى
 رفعتهم ورجعت صكارا بمنزلة ثلاث حوات مفترقات وعم فاقسمت
 المال بينهم كما لما حتمت لابوين النصف وللاخت من ثلث من ثلث
 ثلثة ثلثة ولدت من ام السدي بقي سهم من ستة للعلم فاقسم نصيب
 كل ورث على ورثته فلما اخذت من الابوين ثلثة من ستة منقسمة على بناتها
 ونصيبه الباقيين يابونهم والاعداد متماثلة فاكثف باحدها واحده في
 السنة تبلغ ثمانية عشر منها نصيب لبنات الاخت من الابوين تسعة لكل
 واحدة حصة ثلثة لبنات الاخت من الابوين ثلثة لكل واحدة حصة سهم ولبنات
 الاخت من الام ثلثة لبنات العم لثرب وعند اهل القرية لاثنتين لبنات العم
 مع بنات الاخوات فخذ ابي يوسف رحمه الله المال لبنات الاخت
 من الابوين فقط على ثلثة وعند محمد رحمه الله ثلث المال لبنات الاخت
 من الابوين وثلثة لبنات الاخت من الام ولا شيء لبنات الاخت من الابوين
 لانه يعتبر هذه الفروع في الاصول فعند فقه مسلمة من تسعة لبنات
 رخت من ابوين ستة لبنات الاخت من الام ثلثة وثلاث بنات عمه
 لثرب بن عبد الامام بن حنيفة رحمه الله وهو المأخوذ للفتوى عند
 الحنفية وان جئنا بغير الورثة المدلى بهم بعضا فمن كان محققا فلا شيء
 لمن يدلى به لاول كلا منهم منزل منزلة من ادلى به فعمدة وابنة اخ يعقوب
 عنده اهل التزويل المال للعمدة وحدها بها بمنزلة الاب وبنت الاخ
 بمنزلة الاخ والاب يحجب الاخوة عند اهل الجماعة القرابة المال لبنت الاخ
 لاهل النصف ثلث والعمدة من النصف الرابع وان سبق جد من ذوي

الارحام

الارحام الى وارث قدم وسقط غير اذ كانوا من جهة واحدة عندنا و
 حاشا عندنا فغلبه ولا شيء للمبوق من الميراث لجمعة بالاقرب كما في
 اذا خلف ولد بنت بن وولد ولد بنت فان المال للاول وحده بانها
 اهل التزويل والاهل القرابة اما اهل التزويل فلان السبق الى الوارث
 هو العترة عندهم واما اهل القرابة فلان عندهم ولد الوارث اولى من
 ذوي الرحم في الاستحقاق في الدرجة وان سبقت منزلتهم من الوارث
 فاجعل الميت كأنه قد مات عن من يدعون به واجعل نصيب كل واحد
 من الورثة لمن ادلى به لو كان هو الميت على حسب ميراثهم من كالمومات
 شخص عن ولد بنت وعمدة وخالة فبانفاق اهل التزويل قدس
 ان الشخص مات عن بنت واب وام وتقطي نصيب لبنت وهو
 النصف لولدها وتقطي نصيب الاب لاخته وهو الثلث لان له
 السهم بالفرض والباقي بالتعصيب وتقطي نصيب الام وهو
 السهم لاختها وعند اهل القرابة المال كله لولد البنت لانه من
 النصف الاول ولا شيء للعمدة بخالة لانها من النصف الرابع
 ولما كان السابق الى الوارث مقدما على غيره عند الامامية مطلقا
 وعندنا معسر كما به فيتمو اتحاد كجبهة فحيات الرحم عندنا ثلاث
 على الصحيح **احد** بنوع ويدخل فيها اولاد البنات واولاد بنات
 الابن وان تزولوا **الثاني** ابوة ويدخل فيها فروع الاب من الاجداد
 وحجرات السواقة وبنات الاضوة واولاد الاخوات وبنات
 الاعمام والعلمات واولادهن وعمات الاب وعمات الجدوات
 علما **الثالث** اموته ويدخل فيها فروع الام من الاضوات
 ومخالات واعمام الام واعمام ابيها وامها وعمات ام وعمات ابيها

ولدت بنت ابن ابنه بهذه الصورة هي بنت — فعند اهل القرابة
 المال كله لو ولد ولد لبنت قريب من الميت بنت من — وعند اهل التبريل
 المال كله لو ولد بنت ابن الابن لانه اقرب ولدت ولد الى الوارث وان
 استورا في الدرجة فولد الوارث اولي من ولد ذوي الارحام باتفاق المذهبين
 فلو كانت شخص عن ابي ام ام او عن ام ابي ام بهذه الصورة فعند اهل القرابة
 المال كله لام ابي الام لقرابته من الميت ولذا عند هيت
 الحنا بله لانها تنزل منزلة الام لاختلاف جهة وابوام ام اب
 اب الاب عن بنت ام ام الاب ومعلوم ان الام تحت الحجة وبنات ام اب ام
 الثلث فبعض المال كله لاب ام ام الاب لقرب من الوارث ولو كانت شخص عن بنت
 ابن ام وبنت ابن ابن شقيق فعند اهل القرابة المال كله لبنت الابن
 من الام لقرابته من الميت وعند اهل التبريل اذا رفعت كلا منها درجة
 صار بمنزلة اخ لام وبن من شقيق فلبنت الابن من الام السدس نصيب
 ايها ولبنت ابن الابن الشقيق الباقي نصيب ايها فان استورا في القرب
 وكان بعضهم ولد العصبية وبعضهم ولد ذوي الرحم فولد العصبية وان
 كان ذات امة واحدة اولي بالميراث من ولد ذوي الرحم وان كان ذات امة
 كبنت ابن اخ وابن بنت تحت كلاهما اب وام اولاد او احدهما
 اب وام والاخر اب فالمال كله لبنت من الابن لغيره باتفاق
 المذهبين ولو ترك بنت ابن اخ وابن بنت تحت كلاهما ام فعند ابي
 يوسف المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بالابان
 وعند محمد واهل التبريل يقسم المال بينهما ايضا باعتبار
 بالاصول ولو ترك ثلاث بنات بنى اخوة مقترنين فالمال كله
 لبنت من الابن الشقيق باتفاق اهل المذهبين لانها ولد العصبية
 فتكون مقدمة على بنت من الابن لام لانها ولد ذوي الرحم ولها ايضا

فقوة

قوة في القرابة فتكون مقدمة على بنت الابن من الابن الشقيق
 ابن الابن لان بالاحكام ثلاث محققات وعم الام عند اهل القرابة
 المال كله للعمة من الابوين لفقوة بنتها وعند اهل التبريل المسئلة من
 سنة للعمة الشقيقة النصف ثلاثة وللعمة من الاب السدس نصف
 واحد للعم والعم من الام الثلث ايضا عند اهل القرابة والاثلاث
 عند اهل التبريل من ثمانية عشر ثلثه جواز مقترنين عند اهل القرابة
 المال للخال من الابوين وعند اهل التبريل للمال من الام السدس
 الباقي للمال من الابوين ولا شيء للخال من الام السدس لثلاث حالات
 مقترنات عند اهل القرابة اية المال كله للحالة من الابوين لفقوة القرابة و
 عند اهل التبريل يقسم المال على خمسة فبنات من الام لهم الثلث
 فللمخالة من الابوين ثلثه وخمس المال والحالة من الاب خمسة
 وللخال من الام كذلك وعند اهل القرابة ان كان شقيق بنته وحاز
 جميع المال وكان متعدد فان كان من ذوي الرحم فقط وانما فقط
 فالمال بينهم بالسوية وان خالفوا فللمذكر مثل حظ الانثيين كالأمة
 احوال مقترنين ثلاث حالات تدعى اهل القرابة يقسم المال
 بين حال والحالة من الابوين المذكور مثل حظ الانثيين وعند اهل
 التبريل للخال والحالة من الام الثلث والباقي للخال والحالة
 من الابوين ولا شيء للخال والحالة من الاب والقسمة عددا
 ايضا فاقصد من ستة وعند اهل القرابة القسمة ثلثه ونصيب من تسعة
 ولو عدم الخال والحالة من الابوين فان المال عند اهل القرابة
 للمال والحالة من الاب المذكور مثل حظ الانثيين ولو عدم ما كان
 المال بين خال والحالة من الام المذكور مثل حظ الانثيين ايضا
 ولو خلف عدة لابوين وحالة لام او حالة لابوين وعمه لام ففي

مفقودا لا صر في حق الزوج والام موت الا في حق الزوج النصف على ما لا ي
 ربعا ومن تعطى الام كسدر على اي ثمن والا صر في حق الاختين ^{حياتيهما}
 ويدفع لكل واحدة نصف السدس ويوقف الباقي وهو ثلث المال وان ورث
 احا صر بتقدير دونه تقدير كان يرث بتقدير موت لمفقود ولا يرث
 بتقدير حياته وما العكس لم يعط شيئا لذلك في استحقاقه لان حياته
 المفقود وموت محتمل لا فقال ايرث بتقدير موت المفقود لو خلفت زوجا
 واما واخا اب حصورا واخا شقيقا مفقودا فللمزوج النصف في الحالين
 والام كسدر ولا شيء للاخ من الاب لان الا صر في حقها حياة الشقيق
 وهي محتملة فيوقف الباقي بعد النصف والسدس حتى يظهر حال المفقود في
 المسئلة على كلا التقديرين من ستة وثمانين للزوج منها ثلاثة ولام
 واحد ويوقف اثنان فاضطر الشقيق حياته له وان ظهر ميتا قبل اللام ثلثها
 والباقي وهو واحد للاخ من الاب وهذا المراجع من لا يختلف نصيبه وهو الزوج
 ومن يختلف نصيبه وهي الام ومن يرث باحد التقديرين ولا يرث بالآخر
 هو الام من الاب ومثال الارث بتقدير حياة المفقود بنتان وبنت ابن
 حاضرت وابن ابن مفقود فللبنتين الثلثان على كل من تقديرين موت
 من الابن وحياته يدفع لكما الثلثان واما بنت الابن فتسقط بتقدير موت
 من الاب لاستعراق البنتين الثلثين وبتقدير حياته يعصبها في الباقي فلا
 يدفع لمت لان شيئا لان الا صر في حقها موت ابن الابن فان ظهر حياته لثالث
 الموقوف لغيرها المذكور مثل حظ الاثنتين وان لم يلحق الوارث لخاصة ضرر
 بحياة المفقود ولا بموته بل يرث بكل حال ولا يختلف مقدار ما يرثه بكل
 تقدير يعطى نصيبه في الحال كما لو خلفت زوجا واخوين لام حاضرين
 واخا اب مفقودا فيعطى الزوج النصف والاخوين من الام الثلث لان النصف
 للزوج والثلث لوزي الام مع وجود الا في المفقود وعدمه ويوقف الباقي

وهو

وهو السدس حتى يتبين حال المفقود لم يبق او بقيام بنته بحياة او موته
 او تحفي مدخ الا تطاردا لانه مال لا يعلم الا ان مستحقه وطريق معرفة اليقين
 لكل ورث ان تعمل المسئلة على ان المفقود حي وتصحح بان لم يصح من صلاها
 ثم اعلم ايضا مسئلة على انه ميت وصحح بان احتاجت اليه ثم تقر جداهما
 في اخرى ان تبايتا او في وقتها ان توافقتا وتخير باحدهما ان تماثلتا
 وبأكثرهما ان تداخلتا وفائدة هذا العمل تحصيل قلعة نقيم على المسائلتين
 ليعلم البقية فاي مسئلة قسمتها جامعة عليها كان الحارج هو جزء سهما
 فاضربه في سهام كل وارث من تلك المسئلة يحصل نصيبه منها ومن حرم
 في بعضها لم يدفع اليه شيء ومن ورث في جميعها على السواد دفع اليه ذلك
 النصيب في كمال ومن تفاوقت نصيبا باختلاف التقاير دفع اليه
 الاقل انه المستحق اذ علم هذا ففي الصورة الاولى وهي زوج وام واختان
 لان حضور رواج اب مفقود مسئلة احياء تصح من ثلثي عمر الزوج
 ستة وللأم اثنان وللأخت اثنان ولكل اخت واحد ومسئلة الموت
 اصلها ستة وتقول الى ثمانية ومما تصح للزوج منها ثلاثة وللأم واحد
 مسئلة الموت اصلها ستة وتقول الى ثمانية ومما تصح للزوج منها ثلاثة
 للام واحد وللأختين اربعة لكل واحدة اثنان وقد عدد ويقسم على المستلثين
 اربعة وعشرون لتوافقها بالربع وهو الجامعة فاقسمها على مسئلة الحياة
 يخرج جزء سهما اثنان اضربه في سهام كل واحد يحصل للزوج اثنان عشر
 وللأم اربعة ولكل اخت اثنان ثم اقسما الجامعة ايضا على مسئلة الموت يخرج
 جزء سهما ثلاثة اضربه في الكل منها يحصل للزوج تسعة وللأم ثلاثة ولكل
 اخت ستة ولا صر في حق الزوج والام موت المفقود وفي حق الاختين
 حياته في دفع للزوج تسعة وللأم ثمانية ولكل اخت اثنان لان ذلك اقل
 النصيبين ويوقف ما بين يمين ومفقود فان ظهر حياته لم يبق فورا بعد ويدفع

لزوج ثلاثة والام واحد وترجع بكافة الاختصار الى نفسها التي عن اتفاق الانصاف
 بالصف وان كان مفقود متباين مع المفقود موقوف كله للاختين لكل واحد
 اربعة ولا شيء للزوج والام وترجع بالاختصار الى ثلثي ثمانية لان اتفاق الانصاف
 بالثلث وهذه مورثتها ومفقودان فكثر كذا في التوزيع بعد دحو الام
 للمفقودين ثلاث حبات وهي حال حياتها وحال
 ماتها وحال حياة واحد وموت الاخر والثلثة
 اربعة حبات كانوا اربعة فكلهم خمسة حول
 وعلى هذا كما يصر عليه العلامة كشيخ خنصور
 اليهودي رحمه الله وغيره والله اعلم بالصواب
 بولادة المفقود وحده نصيبه وهو موقوف
 له اربعة حبات في ان يكون ولم يستحقه من مورثه فان لم يعلم حياته
 بقدره وعينه حين موت مورثه ولم يعلم موته ايضا حين موت مورثه
 لم يعلم موته لم يعلم موته فمفقود حين موت مورثه في حكمه
 موقوف له اربعة حبات في مورثه غم ويقضي هذه في مدة تربية لانه يحكم بموت
 بعد انقضاء من ثم يصح في الانصاف والتميز والنظم وقطعه في
 الداء ولو حيز وشبهه من منى والتميز والوجه الذي في الموقوف اجل
 يستودع راحة موجبه من حال موت مورثه قال الحكم بموت
 لمفقود في حال كنفه والما عليه في نصيبه وهو وجه عندنا انها وقطع
 في المغي في فدية الرعايتين جزم به في وقت الاحتمال موت لمفقود
 فلو ان وف سلفا ثمانية ان انفصل في استحق نصيبه الموقوف له وان
 انفصل ما حذت اربعة ما كان موقوف له والله اعلم بالصواب
 في مورثه ان يصطليحوا ما راى عند عن نصيب المفقود فيقتسمونه
 بحسب ما يتفق عليه ان الحق لا بعد ولهم الزوج واخوت لام واخت شقيقة
 حاضرين واجتماع المفقود مسألة حياة تصح من ثمانية عشر للزوج النصف

تسعة والاخوين من الام الثلث ستة والشقيق اثنان والشقيقة واحد
 ومثله الموت اصلها ستة وقول الى ثمانية للزوج منها ثلاثة و
 للاخوين من الام اثنان والشقيقة ثلاثة فجميع اثنان يجمعون
 للموافقة بالنصف والاص في حق الزوج والاخوين من الام موت المفقود
 وفي حق الشقيقة حياته يعطى الزوج سبعة وعشرين والاخوان من
 الام ثمانية عشر وتعطى الشقيقة اربعة ويوقف ثلاثة وعشرون للمفقود
 منها تقدير حياته ثمانية لان له مثلها للشقيقة ويبقى خمسة عشر زينة عن
 نصيب المفقود واثني عشر الورثة الحق للمفقود فيها فاهم ان يصطليحوا
 عليها الا ان يخرج عنهم ولم يفرق ان يصطليحوا على كل الموقوف اذا لم يكن للمفقود
 فيه حق على كلا التقديرين فان كان حاضرين واخ مفقود ما كان الا
 حياة المسئلة من ستة للام والاب والباقي للاب وان كان ميتا فالمسئلة من
 ثلاثة للام الثلث والباقي للاب فيقدر في حق الام حياته وفي حق اب موته
 والجامعة ستة للمراخلة في دفع الام منها واحد وللاب اربعة ويوقف لهم
 بين الام والاب ولا شيء للمفقود فيه وللاب والام ان يصطليحوا السهم الموقوف
 وجميع ما تقدم ان قال المفقود وارثا واما ان كان مورثا انتظره تسعين
 سنة منذ ولد عند الامام احمد رحمه الله ان كان الغالب على سقوط
 السلامة لتجارتهم لان الناجر قد يشغل تجارتهم عن العود الى اهلهم واسر
 فان الاسير غير متمكن من الرجوع الى اهله او سياحة قال الساج قد غيبت
 المقام ببعض البلدان النائية عن بلد قان الذي يجلب على الطر في هذه
 الاحوال وكثرها سلامة وفي ذكر عن الامام احمد رحمه الله ثمانية
 احدها انه ينتظر به حتى يتبين موته او يمضي عليه مدة لا يعيش مثلها
 وذكر دود الى اجتهاد الحكم والرواية الثانية وهي القوة مفتى بها ينتظر
 به تمام تسعين سنة منذ ولد قول في الانصاف نص عليه وصح في المذهب
 وغيره قال بن منجاني شرحه هذا المذهب وقال في الهداية وغيرها هذا الشهر

لما تم

الرويتين وجزم به في خلاصة الوجوه وقدم في المحرر والعاين والمخبر الصغير
والزوم والفايق انتهى وان فقد ان تسعين اجتهاد كما في فقد مدق انتظام
وان كان غايه الهلاك كما اذا كان في سفينة فاكسرت وعرق قوم ونجا قوم او فقد
في معارضة مهتكة او بين الصفة حال الحام القتل او فقد من بين اهله
كمن خرج الى الصلاة او الى حجة قومه فلم يجد فيستظير به اربع سنين على الصحيح
منذ فقد المدة يتكرر بها تردد المساكن والتمار فاقطع خبره عن اهله
مع غيبة على هذا الوجه يغيب فيها ظن الهلاك اذا لو كان باقيا لم ينقطع خبره الى
هذه المدة فلذلك حكم بموته في الظاهر فيجعل ماله لورثته قال في شرح مستمسك
الارادات ولان الصحابة رضي الله عنهم اتفقوا على اعتداد امرته بعد نكاحها
هذه المدة وحلها للزواج بعد ذلك واذا ثبت ذلك في النكاح مع الاحتياط
للاصناف في المال اولى انتهى وبعد لترين المذلول يقيم المال على ما مضى
من ورثة المفقود ولا يرثه الا الاجاب منه وقت قسم ماله وهو عند تنجسه
المدة من التسعين او الاربع لان هذا الوقت بمنزلة وقت موته ولا يرث
المفقود من مات من ورثته قبل ذلك الوقت الذي يقيم ماله فيه لانه بمنزلة
من مات في حياته لانها الاصل وان قدم المفقود بعد قسم ماله حذفا وجدة
منه بعينه لا قدرتين عدم انتقال ملكه عنه ورجع على من جاز الباقي بعد
الموجود بمثل مثلي وقيمة منقوم لتعذر رده بعينه والعصية عند المالكية تمام
سبعين سنة والمعتبر عدالك فعليه ان لا تقسم تركته المفقود بل توقف المثلث
موته ببيعة اولى ان يحكم فاص لموتها اجتهاد عند مضي مدة لا يبقى مثله فيها
غالب لان الاجتهاد يفيد غلبة الظن كما ان البينة لا تفيد الاغلبة الظن وذا ثبت
موته بالبينة او بحكم الحاكم بعد امة المعتبرة قسم ماله على من كان وارثا للمفقود وعند
الحكم دون من مات قبله ولو لم يخلو ومات مع حكمه او كان موجودا وقد قام به
ما نفع كالموت وهو هذا ان اطلق الحكم من سنة الى اقله لم يكن للمدة ما يدرى
على ما يغلب على الظن انه لا يعيش فانه يرثه من كان موجودا في ذلك الوقت وان كان

موت

موت سابق على الحكم وعن الامام في حنفية رحمه الله تعالى ثلاث روايات في سنة و
مائة وعشرون واشهرها تسعون سنة وقال العلامة الكري بلعي رحمه الله تعالى في
شرح كذا وكذا انه يجوز ان يرث من مات في سنة ومما قيل من امة فمن ولادة
الحنفية والحنفية وهو مخرج من الاحناف وهو لثني
و يتكسر ومن قولهم خست لعمري اذا شبه امره فلم يعلن بغيره وهو من له ورجا
ذكره انني اولى بقب لفته ومنقول من رثت مشكلا ورث من معه ومشكلا
لا يكون ابا ولا اما ولا جدا ولا جدة ولا زوجا ولا زوجة له في ما كتبه
مدد مشكلا وهو مخرج من اربع جهات من جهات لورثته وهي السنة و
الخطوة والجمعة والاولا وكذا لا لا واحد منها واعلم ان الامام رحمه الله
تعالى خلع في رثته ورث من معه بعد الامام في حنفية رحمه الله تعالى
الحنفية وحده باصرح البينة حتى لو كان يرث احد القدرين ويرث الآخر يعطى
شئنا ويقسم ماله او الباقي على باقي الورثة وان يوقف شئنا لان سب
استحقاقهم ثابت فلا ينقصون ولا يجزون باسكار رجل حنفى ويعطى فلان
المصيبين ان ورث بالكون او بالوثة متفاضل كولد حنفى مع حنفية
وعلم بعد الامام في حنفية رحمه الله تعالى للتسوية لصف والمخني لدر
تكلمة الثلثين والباقي للعم وان لم يكن فيه عاصب فالتسوية ثلاثة ارباع
المال - فمما ورد في الحنفية الربع فمما ورد في الصورتين الحنفية نصيب
فانني لانه امتيقن وان جتمع مع روح وام ولد حنفى فاعطى الزوج نصف
وام الثلث والحنفية بقى وهو قل المصيبين وهو امدس لان المسئلة
من ستة ومن نصيب الروح ثلاثة ولللام ثمان والحنفية واحد نصيب ذكر
ولو جعلت للحنفية نصيب انني لعالت المسئلة الى ثمانية ثلثة ماله الروح
وللام ثمان وثلاثة للحنفية ومعلوم ان الواحد من ستة اقل من الثلاثة
من الثمانية فللمخني نصيب ذكر لانه امتيقن وعند الامام كذا في حنفية
لما تقسم لثلاثة بين الورثة والحنفية على تقدير اقل اقل من الورثة والحنفية

ورث بتقديره المذكور ولا في متفاضلا كذا خشي مع ان واضح قال
 نصيب الخ خشي وهو متفاضل كذا خشي ذكر بعض الخشي التثنية ولو اوضح
 النصف ويقف السدس والاربع واه وخشي شقيق ذر صوفي خشي
 ذرية في حق ذرية من جهة بعض المتقين الذي لا شك فيه وهو لا فل
 في سبق وعدمه ورث خشي منه كولد عم خشي مع معتق فلا يشي له
 بتقدير الاثنية ويعني المعتق شيئا لاحتمال ذكورية وكونه وام وولدين
 ام وخشي الاب فلا يعطى شي في كمال الاحتمال ذكورية فيسقط استحقاق
 له في حق روج وام وولدها انفقته لعمولها اذ ذكر التسعة
 ودعيت خشي ومن بعد الاصل فيوقف المشكوك فيه في الاقتصار
 والصلح من وولدها من حرمان النوبة ويتقرر كمال المصروف
 له وشدة ورث بتقديره المذكور والاثنية متفاضلا واحدهما
 فتعتمد في ورث من متب وولد ام ومعتق وام وولدين
 ومت وولدين حتى ثلاث سدس ولاء سدس والثلث النصف و
 لحسن واحد من ستة فان كان ذكر اخذه بالتعصيب وان كان انثى اخذه
 في غير تلكا الثانية خشي ومن معه لا يختلف ميراثهم بدنية ولا بوقته
 في حق هذا مثال وشبهه يعطى كل نصيب من غير توقف وعند
 ما شبهه من نصف نصيب ذرية من ورث بها متفاضلا وولدان
 يكون الخشي من الاولاد والاولاد والابن والاخوة لغيرهم وان ورث
 اخذ في ثمة كولد الخشي مع عدم بتقدير ذرية ميراث المال كله وبتقدير
 الثلثة لا يرث شيئا مع العلم وكولد اب خشي مع روج واخذ شقيقة
 بتقديره ثمة ميراث سدس لانه بتقدير ذكورية ميراث سدس مع الزوج
 وشقيقة يعطى نصف ميراثه كولد له من المثل وهو في المثال
 ان ثمة مال وبنات في نصف سبعة واه ورث بها متساويا لاه

وضوح وافرقات امام احمد رحمه الله تعالى وصاحبه رحمهم الله تعالى لو ان رجي كشف
 اشكال حال الخشي كونه صغيرا اعطى هو ومن معه اليقين من التركة وهو
 ما يرث به بكل تقدير ومن يسقطه في حدس كالتين لم يعط شي ويوقف الباقي
 حتى يبلغ فنظير في علامات الرجال او علامات النساء فان مات او علمت
 العلامات بعد بلوغه ثمة ورث كونه ذكر كولد اب الميت وعنه فله نصف
 ميراث ذكر فقط وان ورث بكونه انثى كابوين وزوج وبنت وولد اب خشي
 فله نصف ميراث انثى فقط وان ورث بها متساويا كولد ام خشي او
 معتق لا موضح وان ورث بها متفاضلا كولد خشي مع بن وضوح
 كزوج وام وخشي شقيق فله نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى
 فالامام احمد رحمه الله تعالى كالامام الشافعي رحمه الله تعالى ان رجي اقتضاه
 وكما الكمية ان لم يرث في اقتضاه حكم قسمة التركة حينئذ كما في مذهبه
 المالكية وتقدم وما خالف الامام احمد الامام الشافعي رحمه الله تعالى اذا
 ورث الخشي بحالة ذرية خرد وكاه برجي اقتضاه فان ابسوا من الاقتصار
 كالامام احمد يورث الخشي نصف الحالة التي يرث فيها والامام الشافعي يبيع
 ميراث بالكلية عن الخشي الذي يرث باحد التقديرين ويوقف نصيبه
 المشكوك فيه الى البيان او الصلح كما مر امثلة في صحيح ما تقدم اذا ما
 يتخير عن ولد اب شقيق او له اب احدهما ذكر او ان خشي مشكل
 فعند الحائلة والى الكمية للخصي ربع المال لان له نصف المال لو كان ذكر فله
 نصف النصف يكون خشي والثلاثة الارباع الباقية لاهيه لذكر وعند
 الشافعية يعطى الذكر النصف ولا يعطى خشي شي بل يوقف النصف
 الاخر الى لبيان او الصلح وعند الحنفية المال كله لابن الاب ولا شيء للخصي
 ولو مات عن ولد اب خشي لا يرث اقتضاه وعم فعند الحائلة والمالكية
 للخصي النصف وللعم النصف وعند الحنفية المال كله للعم ولا شيء للخصي وعند

لث فيه بوقف كل الى البيان والعلو ولومات عن ولد بخنثي وزوج وخت
 شقيقة فعند كتابه ان ربي انقاصه عندك فغير مطلقا يعطى كل من الزوج
 وشقيقة ثلاثة ساع كمال ويوقف السبع الى انقاصه ان ظهر نثي فالسبع لها
 ون ظهر ذلر فلا خنثي له والسبع للزوج والاخت وان ايسوا من انقاصه
 عند كتابه يعطى خنثي نصف السبع ثلثي ثلثي والصف لآخر للزوج والاخت
 يكون للزوج من الزوج والاخت ثلاثة ساع كمال وربيع سبعة وعند كتابه
 يعطى كل سبع الى الصلح وانما الاقصاد فقد ايسوا منه وعند كتابه مطلقا
 وعند كتابه ان لم يزوج انقاصه اصبحت مسئلة من ثمانية وعشرين لكل من
 الزوج والاخت ثلاثة عشر للخنثي ان وعندها خنثي للزوج ونصف
 للاخت النصف ولا شيء للخنثي ولومات تخضع عن ولديهم خنثي و
 ثنائي ذكر فعند كتابه فادم ربي انقاصه عندك فغير مطلقا يعطى
 ابن لعم نصف ويوقف النصف فان ظهر نثي له وان ظهر نثي ورنثي
 لذكر ولا شيء للخنثي وان ايسوا من انقاصه فعند كتابه يعطى الخنثي نصف
 السبع ثلثي ونصف ابن العم يكون مع الذكر ثلاثة ارباع المال ومع
 الخنثي ربعه وعند كتابه يعطى نصف النصف الى ان يصطفا وعند كتابه
 مطلقا وعند كتابه ان لم يزوج انقاصه مسئلة من اربعة ابن العم ثلاثة
 وللخنثي واحد فعند خنثي المال كله للذكر ولا شيء للخنثي فان كان
 ولعم علم ما تقدم ان الخنثي خمسة احوال الاول ان يرث بتقدير
 الذكورة والنوثة على السواء احوال ثام واخت شقيقة ولها بن خنثي
 اثنا عشر يرث بتقدير الذكورة الثلثين ويرث خنثي الثالث عكس
 الثاني كزوجته وامه ولها بن خنثي الرابع ان يرث بتقدير الذكورة
 ستة ارباع يعطى خنثي خامس عكس الرابع كزوج وابوين وبنت وولد
 من خنثي والاعلم ان كتابه كتابه قبل اول من حكم ميراث
 محنت عامر بعد و يوفان حاشا في جاهلية وستر فاية حكم في الاسلام قال

في النهاية

فان عامر حكم العرب فانما في ميا خنثي فانما عند اربعين يوما وهو يدعى لهم كل
 يوم وانه له امة يقال لها خنثي فقلت له ان مقام هو لادم ووقا اربع
 في عمل تار ويحك لم يكمل على حكمه فطاعه هذه فالتابع الحكم المبال قال
 فاجتبهما با خنثي وصارت مثلا قال الاذرع عن محمد اربعة وفي ذلك عرق ومن دهر
 لحيلة ففظة الزمان ومثبه فان هذا مشرك توقف في حكمه اربعة ارباع
 ولا قوة الا بالاسه وطريق العلان ورث الخنثي بالذكورة والانوثة متفاضلا هو
 ان فعل المسئلة على انه ذكر ثم فعل المسئلة ايضا انه انثى قال في الاقصاد وشيخه
 ويسمى هذا المذهب مذهب المنزل وهو اختيار الاحباب وهذه الاحوال
 لا تكون عند خنثي ثم اضرب جداها في الاخرى ان اتفقت واجتزأ بها
 ان غاثلت وبأكبرهما ان بداخنا في مثال البتة ابن وبنت وولد خنثي مسئلة
 الذكورة من خمسة ومسئلة الانوثة من اربعة فاضرب جداها في الاخرى
 تكون الجامعة عشرين ومثال الموافقة زوج وام وولد بن خنثي مسئلة
 الذكورة من ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنان وولد لاب الباقي و
 مسئلة الانوثة من ثمانية بالمول للزوج ثلاثة وللأم اثنان وولد
 الاب ثلاثة وبين المسئلتين موافقة بالنصف فاضرب نصف جداها في
 الاخرى تكون الجامعة اربعة وعشرين ومثال التماثل زوجة وولد
 خنثي وعم مسئلة الذكورة من ثمانية للزوج واحد والباقي للولد ولا شيء
 للعم ومسئلة الانوثة من ثمانية ايضا للزوجة واحد وللولد اربعة وللعم
 اثنان في التماثل هي الجامعة ومثال الداخل ام وبنت وولد خنثي وعم
 مسئلة الذكورة اصلها ستة وتصح من ثمانية عشر للام ثلاثة وللبنت
 خمسة وللولد الخنثي عشرة ومسئلة الانوثة ثمانية وستة ومنها تصح للام
 واحد وللبنت اثنان وللولد الخنثي اثنان وللعم واحد والثالثة عشرة هي
 الجامعة فهذا ان كان الخنثي واحدا فان له حاله لانه اذكر وانثى و
 لا شئ من اربع حالات لانها اما ذكرت او اثنان او الاكبر ذكر والا صغر
 انثى او بالبعكس وهكذا كثير وافضعف حالتي الخنثي بتقدير زيادة الناحية

في ولا يرد من مسئلة الذكورة

في ميا خنثي فانما عند اربعين يوما وهو يدعى لهم كل يوم وانه له امة يقال لها خنثي فقلت له ان مقام هو لادم ووقا اربع في عمل تار ويحك لم يكمل على حكمه فطاعه هذه فالتابع الحكم المبال قال فاجتبهما با خنثي وصارت مثلا قال الاذرع عن محمد اربعة وفي ذلك عرق ومن دهر لحيلة ففظة الزمان ومثبه فان هذا مشرك توقف في حكمه اربعة ارباع ولا قوة الا بالاسه وطريق العلان ورث الخنثي بالذكورة والانوثة متفاضلا هو ان فعل المسئلة على انه ذكر ثم فعل المسئلة ايضا انه انثى قال في الاقصاد وشيخه ويسمى هذا المذهب مذهب المنزل وهو اختيار الاحباب وهذه الاحوال لا تكون عند خنثي ثم اضرب جداها في الاخرى ان اتفقت واجتزأ بها ان غاثلت وبأكبرهما ان بداخنا في مثال البتة ابن وبنت وولد خنثي مسئلة الذكورة من خمسة ومسئلة الانوثة من اربعة فاضرب جداها في الاخرى تكون الجامعة عشرين ومثال الموافقة زوج وام وولد بن خنثي مسئلة الذكورة من ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنان وولد لاب الباقي و مسئلة الانوثة من ثمانية بالمول للزوج ثلاثة وللأم اثنان وولد الاب ثلاثة وبين المسئلتين موافقة بالنصف فاضرب نصف جداها في الاخرى تكون الجامعة اربعة وعشرين ومثال التماثل زوجة وولد خنثي وعم مسئلة الذكورة من ثمانية للزوج واحد والباقي للولد ولا شيء للعم ومسئلة الانوثة من ثمانية ايضا للزوجة واحد وللولد اربعة وللعم اثنان في التماثل هي الجامعة ومثال الداخل ام وبنت وولد خنثي وعم مسئلة الذكورة اصلها ستة وتصح من ثمانية عشر للام ثلاثة وللبنت خمسة وللولد الخنثي عشرة ومسئلة الانوثة ثمانية وستة ومنها تصح للام واحد وللبنت اثنان وللولد الخنثي اثنان وللعم واحد والثالثة عشرة هي الجامعة فهذا ان كان الخنثي واحدا فان له حاله لانه اذكر وانثى و لا شئ من اربع حالات لانها اما ذكرت او اثنان او الاكبر ذكر والا صغر انثى او بالبعكس وهكذا كثير وافضعف حالتي الخنثي بتقدير زيادة الناحية

فلما انصف وخلص تلك النكاحات والباقي بعد ذلك بعد ان انزل الله العاصم او يرد
 ان لم يكن الا في عامين ولا ياتي من الامم وهذا الذي ذكره هب الامم
 رحمه الله تعالى عند تحفيته في الموقوف للكل قولان احدهما وهو الموقوف يوقف
 حقا واحدا ورفاء ونحوها الكثر ويؤخذ الكليل من الورثة للزائد
 وقول الثاني يوقف الكل نصيبا سبعة سنين واربعة بنات ايها الكثر
 ويعطى بقية الورثة اقلها الا ان كان ما ذكره رحمه الله تعالى يوقف كل المال
 فلم يعط احدا من شيئا وان كان نصيبه لا يختلف باختلاف التقادير
 تكون القسمة واحدة ولو طلب الورثة او بعضهم القسمة قال العلامة
 رحمه الله تعالى انه لا يجوز من مذهب المالكية جميع التركة توقف
 بوجوبها واما ما في حقه من ان يوقف الكل عددا في الورثة
 ثم يماثلهم من غير تقدير في الورثة في غرضه ويعامل شريك الكل
 فيما باقى من تقادير عدم كمال وجوده وانه اوده وتعدده فخرج كان
 يثبت ولو ببعض التقادير لا يعطى شيئا وان كان نصيبه لا يختلف
 دفع القيمة كما وان كان يختلف دفع القيمة كما ان مقدارها وان كان غير
 مقدرا على بعض شيئا ويوقف المال ان لم يرث غير الكل ولو ببعض
 التقادير وورث معه غيره وكان نصيبه غير مقدرا والباقي ان ورث
 غيره معه وكان نصيبه مقدرا الى الوضع او بيان الحال والمعتد من
 من حيث شأني رحمه الله تعالى انه لا يثبت لعدد اكمل فلا يعطى شريك في
 كماله في نسبة شيئا الى الوضع لان ربه غير مقدس يختلف بقلة اكمل
 وانه لا يختلف بذواته في نفسه وانما قال الشافعي لا يثبت لعدد
 اكمل انما يحكي عن الشافعي رحمه الله تعالى انه قال رأت في بعض البوادير
 شيئا ذا القيمة تحت استيفاء من فاد خمسة كحل جاقا فقبله

رأيه ودخلوا الجنازة خمسة شبان ففعلوا كذلك ثم خمسة من خطين ثم
 خمسة احداث فالتهمهم فقال كلام اولادي وكل خمسة منهم في
 بطن وثمانه واحدة فيجيبون كل يوم وسكنوا على ويرورونها وحمه
 احرق في المهد ويقال له ولدت اثني عشر في بطن واحد ورفع امرها
 للسلطان فطلبها واولادها ثم ردهم عليها وواحد ولم تعلم به حتى خرجت
 من القصر فعملت به فصاحت صيحة اخرج منها حيطان القصر فقيل لها
 اليس لك في هؤلاء الا احد عشر كفاية فقالت ما صحت واما صاحبت
 الاحث التي ربوا فيها وقالوا له وربي رحمه الله تعالى جرت في رجل من بني
 من اليمن وبن من اهل البصرة والدين اربعة باليمن وضعت حلالا لكس
 فظن ان اولاديه فالق في الطريق فما طلعت عليه الشمس حتى وخر فشق
 فخرج منه سبعة اولاد ذكور عاشرها جميعا وبنوا خلقا سوية الا الله
 كان في اعضائهم قصر فصارعني رجل منهم فصرعني فقلت اعير باليمن بانه عكر
 سبع رجل وقال العلامة سبط الماروني رحمه الله تعالى في شرح الفصول
 بلغنا في سني نيف وثلاثين وثمان مائة ان امرأة بارضا الطالبة من
 القاهرة وضعت لها في سبعة عشر ولدا ووافي يومها وحكي القاصي
 حين رحمه الله تعالى ان واحدا من السلاطين ببغداد كانت له امرأة
 تملك الاماثة فحبلت مرة فقال لها ان ولدت اثني لاقتلك فزعرت
 وتفرعت الى الله تعالى ولدت اربعة ذكرا كل واحد منهم مثل الاصبع
 فكبروا وركبوا فرسانا مع ابيهم في سوق بغداد **سبب**
 لا يرث اكمل ولا يرث عن الا بشرطين احدهما ان يعلم انه كان موجودا
 في بطن امه عند موت مورثه ولو كان وجوده في البطن نطفة كما اذا
 انت به حيا لا قل من ستم اشهر فاشا كانت والا لانه اقل مدة كمال ستم اشهر

بالاجماع فها قد دلت على ان كان موجودا قبل الموت وان انت به لاكثر من سنة
 شهر الحيات فها قد دلت على ان كان موجودا قبل الموت من موت مورثة ودون
 اربع سنين ونسبت لفرش الزوج او سيد فان الفاهر وجوه عند موت
 مورثة ويصل عدم حدوة فبرت ايضاً وان كانت فرشا فالظاهر حدوة بعد
 فلان بركت لان الاكثر من سبعة ظاهري حدوة وان انت به لاكثر من ربع
 سنين فهو مخفوق حدوة لان الاربع السنين هي اكثر مدة الحمل عند
 انت صبيح وعش حتى حدوة عند المالك والمالك الثاني عندهم كذا مدة الحمل
 خمس سنين وعند كنفية اكثر من ثمانين سنة في مثل الارادات
 ومن حلف اما مروجت من غير ربه ورثة او نجب ولدها لم يوطأ حتى تنسب
 يعلم ان كل مالم انتهي وطأه ان الاستبراء واجب كذا بنه عليه بعض العلماء
 محققين وبما يات في كتابه من مروجت بكراحي صحيح وهي غير مطهر مبه و
 لا مقلب لا حنوا ومع ذلك يحرم عليه ودها واهل بيته بالاستبراء هذا ماضي
 حتى ينين بولها في الام لا يلد عليه قول المصنف يعلم ان كل ام لا يوطأ
 ان ينفل كل حياة مستقرة فلو مات بعد انفصال حياة
 مستقرة ونصيب لورثة ويجهل مستقر حيا بعد ان وعدت فعية الماستهل
 صارها او عطف او ثايب او مصل الكد يا او تنفس وطال زمن التنفس
 او وجدته ما يدلس على حياة كثر طويلا ووجها فتوهم تكن مستقرة كحركة
 امسيرة ولا خلاف في انفس لسيرهم برك لا يلد لا يعلم استقرارها الاحتمال
 فلو كانت كذا في اوم يقع لا يتنازع من سبق واستقر الملقوى ويدن
 صبراً لانه يستلزم انفصال ميتة لا يركب قال امام ابو حنيفة رحمه
 الله عز وجل في ما يوطأ من غير فرجهم الله تعالى كذا كذا في الاستبراء
 قال في شرح السبلحية وطريق معرفة حياة الحمل وقت الولادة ان يوطأ
 ما يعلم به حياة كعبوت او عطف او بك او فرك او فرك عصفواتهم فاذ وجد

من ذلك شي بعد تمام انفصاله وبعد انفصال اكثره ومات قبل تمام
 انفصاله ورث فأكنفية لا تشرع في تمام انفصاله حيا في شرح السبلحية
 وان خرج اكثره ثم مات بركت لان الاكثر له حكم الكل فانه خرج كله حيا انتهى
 وعند المالكية اذ يستهل المولود صارها ورث وان لم يستهل صارها لم يرث
 فلو مات انسان عن امته الحامل منه وعن اولاد كنفية فلو فعدنا بوقوف
 نصيب ابنين لانه اكثر من نصيب اثنتين ويقسم الباقي على الاولاد وعند
 كنفية بوقوف نصيب ابن واحد ويقسم الباقي على الاولاد ويؤخذ منهم ليل
 لاحتمال ان تصنع اكثر وعند المالكية ورث فعية لا تقسم الوضوع وكذلك
 مات عن زوجة حاملة منه وله اعمام يساؤون كل في القوة والضعف
 فانه يوقف عند النصيب عشرين ويقسم الباقي ويوقف نصيبهم عند
 كنفية ويقسم الباقي ويؤخذ منه الا اعمام كنفية وعند المالكية ورث فعية
 لا تقسم الى الوضوع ويؤخذ من زوجة حاملة واخا الغرام فلا تقسم عند
 المالكية الى الوضوع وتعطى الزوجة الثمن عند الامية الثلاثة رحمهم الله لانه
 المستيقن ويوقف الباقي ولا يدفع للاخ منه شي لاحتمال ذكره لكل وبعد
 الوضوع يعمل بمقتضاه ولو حلف امحامل او ابا فعدنا وعند كنفية فعية
 تعطى الام السدس والاب الثلثين ويوقف سدس بين الام والاب وعند
 كنفية تعطى الام الثلث والاب الثلثين ويؤخذ من الام كنفية لاحتمال
 ان تلد عددا وعند المالكية لا تقسم الى الوضوع في حيا صايل
 لكل وهو ان تعمل لكل تقدير من تقاديرها كل مسألة على حدة ثم تحصل اقل
 عدد ينقسم على كل مسألة فالحاصل هو الجماعة التي لا يلزمها فاقسم على
 كل مسألة منها يخرج جزء سها في ضرب نصيب كل وارث من كل مسألة
 في جزء سها يحصل نصيبها ثم اعرف نصيب كل وارث من كل مسألة فمن
 لا يختلف نصيبه بقاءه كاملا ومن يختلف نصيبه يعطى اقل لانه المستيقن ومن

بحسب ولو بعض التقادير لا يعطى شيئا ومن حكمنا سبق من حسابنا ما حصل
 وصحيحه ثم عطف عليه من حق نصيبه ما يلزم في روجه حامل واثني بتقدير ان
 كل من حصل من رجة الاباء عند جد الزوجين الزوجية الربع سهم والام ثلث
 في سنة ثلاث اباء في سها وبتقدير ان نصيبا حيا احدها من اربعة وعشرين
 ثم رجة لا يمكن ثلثة وثلث من اثنون السدس والباقي اربعة والباقي لكل المنفصل
 ان كان ذكر وعدا من الذكور او من الذكور والامات وتصح بحسب عدد
 روجه كما كانت لكل من واحد فلها النصف وللأبوين السدس وللزوجة
 ثلث والباقي سهم الاب بالتعصيب ونصيب من اصلها وان كان كل عدد من الامات
 لتعينه كثر فلها اقل الثلث والامون السدس وللزوجة الثلث والغير
 وسبعة وعشرين ولا طريق لتحقيق التصحيح بها لعدم العلم بعد ذلك قبل انفصال
 كما عرفت من ميراثها من حتمات ما رجة فقط او اربعة وعشرين
 بدعوى ومطالبة وسبعة وعشرين وقل عدد ينقسم على كل منها باين وسبعة
 عشر وهي في رجة فقسما على اربعة يخرج جزء سها رجة وحسبون فاذا
 حصة نصيب كل واحد في حصول كل من الزوجين والام اربعة وخمسون والاب
 سبعة وثلاثون وقسمها على اربعة والعشرين في رجة وسها تسعة فاذا حصة
 نصيب ثلثات في حصول للزوجة سبعة وعشرون وكل من الابوين ستة وثلاثون
 وقسمها على سبعة وعشرين في رجة وسها في رجة نصيب كل واحد
 في حصول للزوجة اربعة وعشرون وكل من الابوين ثمانون وثلثا في رجة
 معلوم عندنا ان نصيب روجه اربعة وعشرين وكل من الابوين ثمانون
 وثلثا في رجة نصيب ثمانية وعشرون فان شغل كل عدد من الامات فهو له
 وثلثا في رجة في رجة وثلثا في رجة من الموقوف ثلثة والام اربعة
 والاب اربعة وهي المقدار الذي حصل به الاتفاق بين الخطين فان ابنا
 وله الباقي بموت وسبعة عشر وان كانت بنتا فلها النصف وهو ما شق

ونما

وثمانية يفضل تسعة ياخذها الاب بالتعصيب وان ظهر عدد واقصا بها
 بحسب وعند الحنفية بتقدير ان نصيبا لكل من ابنا اصلها من اربعة
 بتقدير حيا احدها من اربعة وعشرين في رجة وثلثا في رجة نصيب كل من
 اربعة وعشرون لكل من الاب اربعة في رجة وهو ما شق في رجة الثلثا في رجة
 والام السدس اربعة والاب كذلك ويعطى نصيب ابن واحد وهو الثلثة
 عشر الباقية ويؤخذ من الثلث لغيره اقل ان تلت عدد من الامات وان ولدت
 بنتا واحدة فلها النصف اثنا عشر بفضل سهم ياخذ الاب بالتعصيب وان
 وضعت لكل من ابنا عاد الموقوف للزوجين عند الجميع وكان لكل من ابنا وان كان
 انفصاله ميتا بجناية على احد قبح الغرة ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف
 لاجله فيعود لبقية الورثة وكان قد تقدم بالنسبة لذلك الموقوف ايضا وتقدم
 الكلام على ارث الغرة في شروط الارث وبيننا من علم ما ذكره غيره وان كان لكل
 اكثر مما وقف له كما لو وقف له نصيب ذكرين فوضعت ثلثة جمع علم من هو في رجة
 باق ميراثه **ف** من مسائل يستدل بها بحجته ان مات شخص
 ترك ابنا وزوجته فماتت فوضعت ابنا وبنتا فاستدل جداهما ولم يعرف
 المستهل بعينه ثم وجد ابنتين فعندنا المستهل كما قبله يفرع بينهما من رجة القرعة
 عليه جعل المستهل حكما لا لوطوق فخص حكمه ثلثة ولم تعلم عينها ثم مات
 قال العلامة الحنبري رحمه الله تعالى ليس في هذا عن السلفين وقال بعض
 الفرسيين من ان نصيبه عمل المسئلة على العالي ويعطى كل وارثا الباقين
 ويعطى الباقي حتى يعطى اعلية وتشد بيمينه بتعصيب المستهل فيعمل عقنص
 والله اعلم **باب ميراث الغرق وخوصه اي و**
من عمي موته وان ميت جميع متوارثون من ذكورا واثنا ومنها سبي
الغرق في الماء او غرقه كونه هدم او حرق او موت في معركة قتال وطاعون
او في بلاد غريبة وغير ذلك فاعلم موت جد المتوارثين بالغرق ونحوه بعد

الاخرين ولم ينسوا ان الواجب ان المتأخرين المتقدم جماعا وان علم موت
المتواريين معاني آن واحد لم يتوارثا بالجماع ايضا لان شرط الارث حياة
الوارث بعد موت المورث وانه جعل سبق المتواريين كما قال ومن لم
يعلم علمين من سبق منها او علم سبقها ثم نسي وعلم موت جدهما او لا
وجعل السابق منها وبهذه الثلاثة الاحوال الاخيرية تمت جوال الغزفي ونحوهم
خمس احوال فعند الآية الثلاثة اي حنفية ومالك والشافعي رحمهم الله
لولا التوارث في هذا الباب بين المورثين بغزفي ونحوه فكانهم لا قرابة بينهم وانما يوزعها
مما يقتضي الارث كما قال فالسورث بعضهم من بعض لفقد الزد وهو
عدم تحقق حياة الوارث عند موت المورث كما سبق في شرط الارث
حينئذ في الارث لسوهم ناقص وهذا قول زيد بن ثابت رضي الله
عنه مثله اب وابن حنفى موتها وخلف كل منهما بنتا وتلك ثمة دينار فلكل من
البنتين ذمتها من ابيها فقط وهو خمسة عشر دينارا مثال آخر
زوجان حنفى موتها وخلف كل منهما ابنا واربعين دينارا يخص كل من
الابنين بما تركه مورثه وعند الشافعية اذا علم موت المتواريين مرتبة
وعين السابق ثم نسي وقف الامر الى البيان والصلح لان المذكور غير ما نفى
منه وعند الامام احمد رحمه الله تعالى في الصور الثلاثة الاخرية ميراث كل ميت
من صاحب اذ لم تدع ورثة كل ميت سبق موت الاخر وهو قول عمر وعلي
وبن مسعود وشريح وابراهيم النخعي وابن ابي ليلى رضي الله تعالى عنهم قال
الشعبي رحمه الله تعالى وقع الطاعون في الشام عام عمواس فجعل اهل
البيت يوفون عن خسرهم فكتب في ذلك الى عمر رضي الله عنه فكتب عمر و
امرهم ان يورثوا بعضهم من بعض قال الامام احمد رحمه الله تعالى اذهب
الى قول عمر رضي الله عنه وروي عن ابي اسلم المزني ان النبي صلى الله عليه وسلم
سئل عن قوم وقع عليهم بيت فقال ميراث بعضهم بعضا فالامام احمد

رحمهم الله

رحمه الله تعالى وركب فلما منها من تبادا آخر التلاد بلسان القديم الذي
مات وهو يملكه وهو جند فآت الحريم ووه المتحد له مورثه
من الميت الذي معه لثلاثه دخله الدور ويرث حيث كل واحد من
مال نفسه وهو باطل والوجه في التوارث من ثلاد المال دون طرفه
لأن سبب استحقاق كل واحد منها ميراث صاحبه هو حياته
بعد موت صاحبه وقد عرفنا حكمته بيقين فيجب ان يتسلك به في سبب
الحريان مونة قبل مونة وهو مشكور فيه فلا يثبت كحرمانه بالكل
فما ورثه كل منهما من صاحبه لاجل الصروف وهي ان في ريث جدهما
من صاحبه يتوقف على الحكم بموت صاحبه قبله فلا يتصور ان يرث
صاحبه منه لكن ما كنت بالضرورة لا يتعدى غير محلهما فماعد ذلك
من احوال يتسلك فيه اهل العلم فان البقين يوزون الشكر كيتقن
الطهاره وشكر في حديث وبالعكس فاما مات متقن فانه يترحم
ونحوه وجعل السابق ولم يدع ورثة فان سبق آخر ورثت نفسه
ثلا ومالا احدثهم على كل الورثة وطريق آخر على حياة ورثة فانه تقدم
موت واحد منهم وقسم ماله اصيل على جميع من يرثه من احياء ومن
ما تبعه فاقسمه على الاحياء ورثته واجعل ما توفى مسئلة من سبق
وسهامه من تلك المسئلة لتصيب ذل الفرق وسائر مسئلة تحجب
المسايل وما آل الامراء اليه هو من مسئلة واحد من المورثين وقد غلب
به قسمة ماله على جميع ورثته وقسمة ما ورثه موزع على الاحياء
ورثتهم ثم انقل الى ميت آخر وافرض انه مات اولاد ولعل فيه كمال
في الاول وهكذا الى آخر مورث يكون الحكم في خواتم أكبر وصغير
ما توارثوا قبل سبقهما او علم ثم نسي ولم يدع ورثة واحد سبق الآخر
وخلف الأكبر بنتا وستة ذناير وصغير خلف بنين وستة ذناير

ولها علم ان تعد موت الاكبر قبل الاصغر فليست ثلاثة دماير ولا حية لثلاثة لبنية
 وعده ثم تعد موت الاصغر قبل الاكبر فليست اربعة درهم ولا درهمان
 لبنية وعده اذ علم هذا للبنت الاكبر ثلاثة دماير ودرهم ولكل واحدة
 من بنتي الاصغر دينار ودرهمان فاحدهما دينار ومائة ودرهم الاصغر من
 الاكبر ودرهم مائة ودرهم من الاصغر وليس له من ثلث ادماير شي لان
 محبوب بالاخر وعد الامة الثلاثة جميعهم لبنت الاكبر ثلاثة دماير
 والاولى علم ولكل واحدة من بنتي الاصغر درهمان والباقي للعلم فاكامل العلمها
 ثلاثة دماير ودرهمان مثال **خ** زيد وعمر وقرينان مائة درهم
 وهما عتيقان جدهما عتيق بذر والاخر عتيق خالد وجهل السابق منهما و
 لم يدع عتيق كل واحد منهما سبق الاخر وليس لكل منهما وارث حتى غير
 عتيق عارث عتيق بكر خالد وارث عتيق خالد لكونه اربا كل واحد
 لاحيه فوريه عتيق حيه من عتيقه وان وقع خلاف فيمن سبق منهما
 بالموت ولا بينة او تعارضا فوريه ما لكل عتيق لمن اعتقه بعد
 نذاع وتحالف ولم يتوارا والفرق بين هذه المسئلة واللتين قبلها
 ان ورثة كل ميت في اللتين قبلها تقرب سبق احدهما وجهل عتيقه فلا
 دعوى فيها لسبق شخص معين ولا انكار من ورثة الاخر وهذا كل ورثة
 نذعي سبق موت صاحب مورثها وورثة الاخر تنكره فاذا تحالفا
 سقطت الدعوى ان لم يثبت سبق لوحيد منهما لا معلوما ولا مجهولا
 وطان لم لو علم موتها معا كما اذا ماتت امرأة وابنها يهدم او غرق و
 جهل الحال فقال زوجهما ماتت او لا فوريتهما علم مات ابنتي فوريته
 وقال الا حقها ماتت ابنتا فوريته من ماتت فوريتهما ولا بينة

مطالب
 اذ وقع خلاف

لواحد

لواحد منها بدعواه وكون لكل واحد منهما بنية وتقرضا حلق كل واحد
 منها على ابطال دعوى صاحبه ويمن خلف ابن ابيه وحده وخلف
 المرأة لزوجها واحدهما نصفين قال العلامة تقي الدين الفلنجي رحمه الله
 تعالى وهذه الصورة التي نقلها في النسخات هي انهما بنتان لرجل واحد
 هو قول الحكم هو من العلماء منهم الامة الثلاثة رحمهم الله تعالى واما التوارث
 فمن مفردات المذهب والله اعلم **ح** اذ عين ورثة كل من
 الميتين موت احدهما بوقت وتفقوا على تعيينه مات قالوا لو مات فلان
 يوم كذا من شهر كذا عند الزوال ونحو اهل مات الاخر قبل اربعين ورث
 من شك في وقت موته من اميت الاخر الذي عينوا موته لان ارضى لهما
 حياته ولو مات متواترا عند الزوال او الطلوع او الغروب لم يجر
 واحد جدهما بالشرق والاخر بالمغرب ورث الذي مات بالمغرب من الذي
 مات بالشرق ولو مات قبل ان تشرق الشمس وعندهما نزول وتطلع وتغرب في المشرق والمغرب
 والمغرب وبلغنهما فيقال **ح** وان ماتا معا عند الزوال وورث احدهما
 الاخر والله اعلم ولما افهم المصنف رحمه الله تعالى الكلام على ما اراد به
 قال **هذا** اشارة الى ما تقدم وفيه **ح** و **ح** في هذه المسئلة
 منه الاحكام والصواب في اصول والقواعد **ح** في هذه المسئلة
الح اي فمن علم ان ابنتي زيد **ح** اي من علم ان ابنتي زيد **ح** اي من علم ان ابنتي زيد
 بجدهما عتيق عتيق فابنتا عتيق **ح** اي من علم ان ابنتي زيد **ح** اي من علم ان ابنتي زيد
 هذه المسئلة **ح** اي من علم ان ابنتي زيد **ح** اي من علم ان ابنتي زيد
 لما جئنا على هذه الاحكام النافعة الشرعية وبيانها وتبيينها
 بحمد الله تعالى والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد صلى الله عليه وسلم
 بذلك رجاء قبول ما بينهما وعلى ان ومفقد لا يهمل فقال **ح** اي من علم ان ابنتي زيد
 اي الاكل **ح** اي من علم ان ابنتي زيد **ح** اي من علم ان ابنتي زيد

وهي مخصوصة بالدلت الناطق المحار من خلق الله تعالى ليدعوهم الى دين اسلام وعلى
 له صحة من ربه بربر جمع بر يقال بربرت فذلنا بكسر به بفتح الباء وضم
 الميم مرة ما بر به وبار و قول من الايم في النهاية يقال بربر فهو بار و
 جمعه بربر وجمع بربر وهو كثر ما يخص بالاولياء والزهاد والعباد
 الشاهدين ومحمد الله على كل حال حمدوا في نعمه ونعمه في مريده سبحانه احمي ثناء
 عليه هو كذا اثني على نفسه وهذا اخرا ما سيرة الله تعالى وضعه على كلام النظم رحمه
 الله تعالى وختم هذا الكتاب بخاتمة تشتمل على ما بين تنبيه للفائدة
الاول في الولاية وفيه فصلان
الفصل الاول في سببه وهو زوال الملك عن
 الرقيق بعنق او نكاح سببه من عتق عبدا او امة مخيرا ومعلقا
 بصفة كان شفي الله ترهني او قدم فلان فان شحروا وجد المعلق عليه
 بيعتق ودرها واستولوا فاعتق عليه لموت الرقيق عليه بالكتابة
 او مثل برقيقه بيعتق والتم من مالك عتق عبده على مال فاجابه
 واعتق بفضيه من مشترك فسر الرقيق الى باقية او ملكا قربه فعتق
 عليه واعتقه بعوض من نحو انت حر على ان تخدمني سنة او اشترى
 العبد نفسه من سيده بعوض حال وكان سبب وبه كذا و
 حتى يعتق عبده وعقله لورثه او اعتقه سيده سيده في زكاته او
 بدر ونفاق واعتق بخص رقيقه عن غيره باوم او اعتقه على انه
 سببه ثمة او شرط ان لا يولد له عليه فله الولاية في جميع هذه الصور
 في يثبت له الولاية عليه وان خلت بينهما كما ثبتت علقه النكاح والنسب
 بينهما لقول النبي صلى الله عليه وسلم الولاية لجهة كل جهة والنسب لانه لا يزوج
 نسب النساء ولا يولد عن فريضة بشرط فلا يزوج ولا يولد عن عتق كذلك
 وفيه ما اراد اهل بركة شترها وديها على عايشة رضي الله عنها وعن

ابها

ابها قال صلى الله عليه وسلم شترها وشترطي لهم الولاء فاني الولاء لمن
 اعتق يريد ان شترها شترطي الولاء عن العتق لا يفيد شيئا وكما ثبت الولاء
 بما ذكره الواحد يثبت للثنين فاكثر بحسب العتق وكما ثبت الولاء بالناشر
 العتق يثبت لعصبة المتعصبين بانفسهم سواء انفق دينهما او اختلف
 فلو اعتق مسلم كافرا وعكسه ثبت الولاء للمعتق وقال الامام مالك
 رحمه الله تعالى اختلف الذين يمنع الولاء اذا كان العتق مسلما والعتق
 كافرا اثبت ذوالالولاء عند الامام احمد رحمه الله تعالى ولو باينه في ذنبه فلو
 اعتق كافرا مسلما اختلف المسلم العتق ابنا لسيده ما فزا واخاء
 شقيقا مسلما قال العتق لاربا سيده لانه ارب من حنيه ومخالفته
 له في الدين غير مانعة لانه بالولاء كما تقدم وعند الائمة الثلاثة رحمه الله تعالى
 لا توارث بينهما مع اختلاف الدين مطلقا وتقدم الخدم عليه في اول الكتاب
فائدة الذين يعتقون على النساء بدخولهم في ملكه هم ملوك
 ولا يزل وكل اصل وان علا ذكر كان او انثى وارث او غير وارث وهم
 عمود النسب هذا قول الامام الشافعي رحمه الله تعالى وزاد الامام
 مالك رحمه الله تعالى الاخوة والاحوات مطلقا وعند الامام احمد والامام
 ابو حنيفة رحمه الله تعالى كل من يدخل في ملكه من كل ذرهم محرم وهو ذر
 لو قدر احدهما ذكرا واخر انثى حرم نكاحه عليه النسب لا محرم برضا
 كاهن واخوته من المحرم بخصا حرة كاهن زوجة وبنها فلا يعتقون بالملك
 والولاية ضربان ولا مباشرة وولاة الجوار ويسمى هذا ولا السراية ايضا
 فولاء المباشرة انما يثبت على من يملكه رقيقا او ذرا سبق بيانه من وقوع
 العتق عليه بالقول او الفعل وولاء الاجار بخلافه وهو الذي يثبت
 على من لم يملكه رقيقا يثبت الولاء على العتق المذكور الانثى يثبت على واده
 واولادهم وان نزلوا لانه ولي نعمتهم وسببه عتق اولادهم فاعلم ان عتقه

ويزرع تبع صله شبه ما لو ان عتقهم ويكون له لولاء في عتق عتق
وعتق عتقته وان بعدوا وكما ثبت الولاء على ولاد العتق وان سفلوا
ينبت بغيره من لولاء كعتق ولادته ومعتقهم ابد مات سفلوا ولا فرق
بين كون المولى في دار اسلام او في دار الحرب فلولاء عتق حربي حريبا فله
عليه الولاء وان ولد له بنت او بنتا في عتق عتق شرطه جديهما ان لا يكون
قد من عتق لغيره فان يكون الفرع من زوجة ستة للعتق في خمس
شهر عتق لغيره وغيره او سرية للعتق كما في حصر الفرع رفق للغير وعتق
فان ولادته لعتقه تحلف الشرة فان لم يكن له معتق فهو دليل مات او قام
في عتق المعتقات معتقة بآب كالأقرب على سابق فان لم يكن للمعتق
عصبة من النسب كان الميراث لمولى المعتق ثم لعصبة الأقرب فالأقرب
ايضا ثم لمولى المولى ثم لعصبة آبا باتفاق الاية الاربعة رحمهم
الله ولولاء عليه لمعتق الاصلون بحال وان ولادته المباشرة اقوى من
ولادته السرية والاصل في ذلك ما رواه الامام احمد رحمه الله تعالى
عن ابي رباح بن ابي رباح ان امرأة اعتقت عبد لها ثم توفيت وتزمت
انما هو وانما هو في مولاها من بعدها فان احوال المرأة وانها لا يكون
الله صلى الله عليه وسلم في حرمه انما فقال صلى الله عليه وسلم ميراثه لابن المرأة
فان احوالها لا يحل له لو جبر جبره كانت على ويكون ميراثه لهذا
قال صلى الله عليه وسلم نعم الشرط الثاني ان لا يكون جدي ابوين حربي حرا
انما فان كان الاب حرا لاصل والام عتقه فلا ولادته عليه لمعتق امه
اي ان العتق في النسب والافتقار انما هو للاب وهو حرا لاصل
لا ولادته عليه احد فكذلك ولادته الولد يتبع آباءه فيها اذا كان عليه
ولادته ان يتبعه في سقوط الولاء عنه اولاد وان كان الاب عتقا والام حرة
فميراثها ولولاء عليه ايضا لان الام اذا كانت حرة لم ير لها ميراثا في حرمها

اذ كان

اذ كان الاب رقيقا في انتفاء الرق ولولاء ولولاء ابوه رقيقا فميراثه الولد
وحد اولاد هذا عند الامام احمد وابي حنيفة رحمهما الله تعالى مغلبين
جانب الحرية واما الامامان مالك والشافعي رحمهما الله تعالى فغلبا جانب
الرق اذ كان العتق باسوا كما نشأ الام عتقه اوجه الاصل على الصحيح وعلم
من هذا ان الفرع اذا كان ابوه حرا لاصل وامه عتقه لا ولادته عليه احد
باتفاق الاية الاربعة رحمهم الله تعالى وان كان الاب عتقا وامه حرة
الاصل لا ولادته عليه ايضا عند الامام احمد والامام ابي حنيفة رحمهما
الله تعالى وان ثبت عليه الولاء لمولى بغيره اذ كان الاب عتقا والام حرة الاصل
عند الامام مالك والامام الشافعي رحمهما الله تعالى وقال علماءنا رحمهم الله تعالى
اذا كان ابو الفرع مجهول النسب وامه عتقه لا ولادته عليه لاحد ولا ان
كانت امه مجهولة النسب وابوه عتق لا ولادته عليه ايضالا ان مجهول النسب
محكوم بحرية ولان الاصل في الادمية الحرية وعدم الولاء وان كان الولد
حرا لاصل وابوه ان عتقه فلا ولادته لمولى بغيره فلا ولادته لمولى
الاب عتق ولا ولادته لبيت المال دون مولى الام وان تزوج حرا لاصل
امه لمعتق ولده على سيدتها بشئ مما سبق من مباشرة او سبب فليس لها
ولادته لانه المعتق وانما ينبت في فرع الولد لمولى امه اذ كان الاب حين
عتق الام رقيقا فيثبت ولادته له لمعتق الام في شرطه في ثبوت الولاء
لمولى الام ان لا يكون الاب حرا مطلقا لانه ان كان حرا لاصل فلا ولادته
عليه لاحد كما وانما وان كان عتقا فلا ولادته الفرع الذي لم يحسه سرق لمولى
ابيه فان تزوج الرقيق ومثله المكاتب والمذنب وللمعتق عتقه بصفة
معتقه لغير سيد الرقيق فاولد بينهما مطلقا فلا ولادته لمولى الام لانه ولي نعمته و
بسيبه عتق وثبت له ميراثه ايضا لانه لا يمكن ان ياتي الولد من جهة الاب
اذ لا ولادته له عليه ولمعتق الام على هذا الفرع نعمته فيثبت له الولاء عليه وعلى ولادته

وحيث انه وعقباته انما سبب الانعام عليهم بعنق الام وان اعتق الاب في حياة الوالد
 امر الولد من مولي الام الى مولي الاب لان الاب له ان يملكه لم يكن يملكه والولاء
 ولا يرب في كساح فكان ولد كولد المداغم يقطع نسبه من امه فيثبت الوالد
 لمواليه ويثبت اليها فادعتق الاب صلح الانساب للثبوت وعادوا في واد
 في فساد النسبة اليه والى مواليه وما ربحه من مال الوالد يملك للملاعين ولد
 في الانساب يكون للاب فكذلك الولد لا يولد من زوج العتيق بعينه
 كان ولده ولما لموالي يثبت الولد لموالي الام كان لصروف ان لا يولد
 على الاب فادعتق الاب ويثبت الولد على زلت الضرورة فعاد النسب
 الى الوالد من مولي به ويظل ما كان قد ثبت لموالي الام حتى ان لا يعود
 الوالد الذي حرره مولى له اب اليهم بحال فلو انتم من موالى اب عاد
 الوالد ان يثبت لمال دونه مولي الام ان الوالد يجرى بحسب النسب ولو
 اتى من الاب واداه لم يجد نسب الى الام فلو ولدت بعد عتق الاب كان
 ولدها لموالي امه بخلاف ما علم من خبر الوالد في شروحه جدها ان
 يكون له اب رقيقا حين ولده من زوجته التي في عتيقه لغير
 سببه فلو ولدت بعد عتقها من ولده لمواليه ايمان غير جسر
 ان يثبت له نسبه الى الام من ابيه فان كانت من الاصل فلا ولا على ولدها
 بحال فهو حرا غير انها وان كانت امه فلو ولدها رقيقا لثبوتها فان
 اعتقها لم يولد له مطلقا ان يجرى عنه بحال الا ان يثبت له عتيق العتيد
 فان مات على ان يثبت له الولد بحال فهو له المعتق بفتح الناصب جدها وله
 حيا به مولي اب يدرى بمولده واداه واداه من موالى امهم
 ان مولي الام قد ثبت له بماله بوجوه حقيقه وصحابة حقيقه لا يجرى
 الام جدها جدها اب الوالد ليس بمولي اب ولان الاصل بقاء الوالد

لمستحقه

لمستحقه وانما خوف هذا الاصل لما ورد في الاب واجد لا يساويه لان لو اسلم كبد
 لم يستعه ولم يدره وان مجرد يدي بغيره فتم جبر الوالد كالاخ وسواء اعتق كبد
 في حياة الاب او بعد موته على الاصح عندنا ومقابل الاصح من مذهب الشافعية
 ثم جبر الوالد مولي الاب ان يعتق بعد كبد لان مولى كبد انما جبر الوالد لكونه
 الاب رقيقا فادعتق كبد مولى اب ولى الاخير اليه عند الامام ان يجرى
 رحمه الله تعالى على الاصح وعند الامام ما كان كذلك والله اعلم **الخصم**
ثاني في احكام الوالد فيها ولاية التزويج ونحوه الدية والنفذ
 في صلاة كفاية وحسبها الارش وهو المقصود بالذات لها وليس يورث
 اتولا كما يورث المال لان له لو كان مورا لا يشترط في استحقاقه الرجال
 والنساء كسائر حقوق ولا يبيع الوالد ولا يهب ولا يوقف ولا يوصي به
 لان كالتب ولا يصح ان يذبح لعتيقه فيؤاخذ من شالان النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن بيع الولاء وهبته وقال الولد لعمه كالميراث نسب واداه الوالد معنى
 يورث به فلا ينتقل كالقرابة فعلى هذا لا ينتقل الوالد عن المعتق بموته فاذا
 مات المولى قبل عتقه لم ينتقل الوالد لعصبته بل هو سبب يورث به فوصف
 ثابتة تثبت للمعتق ولعصبته في كمال تجرد العتق الا ان بعضهم
 مقدم على بعض كالتب فاذا مات العتيق ولا يورث له نسب ولا
 نكاح فانه لمعتقه فان كان له صاحب فارق لا يستغفر قال باي لمعتقه
 فان لم يكن المعتق حيا في الصورة ورث العتيق اقرب عصبات
 المعتق بالنفس الا بالغير ولا مع الغير فان لم يكن المعتق عصبة بالنسب
 فلمعتق المعتق فان لم يكن له عصبات لمعتق المعتق فان لم يوجد
 فلمعتق المعتق ثم لعصبته وهكذا كترتيب عصبات النسب لم
 تقدم في ابه فيقدم الابن ثم ابنه وان نزل الاقرب فالاقرب ثم اب الى اخر
 ما تقدم الا ان احا المعتق لغيره وابنه يقدمه على كبد عند الامام ما كان

رحمه الله تعالى وعلى الأظهر عند الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وفيها الأصح عند الشافعي
 تقديم بن عم هو بن عم علي بن عم ليس كذلك فليس كذلك الأول
 التراث النساء الولاء الامن اعتقن أو اعتق من اعتقن أو كاتبت أو كاتبت من
 كاتبت روي ذكر عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ما روي عن عمر بن
 شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا قال ميراث الولاء للكبير من الذكور ولا يرث
 النساء من الولاء إلا الولاء من اعتقن ولان الولاء مشبه بالنسب والمولى العتيق
 من المولى المنعم بمنزلة أخيه أو عمه فولد من العتيق بمنزلة ولد أخيه أو ولد
 عمه ولا يرث منهم إلا الذكور خاصة ويتقدم منهم الأول فالأول للعتق يوم
 موته العتيق ولو اعتق شخص عبدا فمات العتيق عن بني فمات العتيق
 فولده لها فان مات جدها قبل موت العتيق وخلف ابن فولد العتيق
 لابن المعتق ويرثه دون ابن ابنه وهو الميراث المذكور في الحديث
 وهم بضم الكاف وسكون الموحدة أي الأكبر في الدرجة والترتيب دون
 الحسن والله أعلم **التنبيه الثاني** علم أنه لا ميراث لعصبة
 عصبة المعتق إذا لم يكونوا عصبة للمعتق كالزوجات أو من غير
 قبيلتها فولدت ابنا واعتقت عبدا وماتت ومات الابن ثم مات
 عتيقها عن ابن عم ابنها المذكور فقط فلا يرثه لأنه ليس بعصبة لها
 وإن كان عصبة لابنها وانما يرثه أقرب عصبتها كإخوها أو ابن عمها
 وإن لم يكن للعتيق عصبة بنسب أو سبب فالله أعلم **المالك**
 لا لعصبة ابنها إلا أن يكون عصبة الابن عصبة لها فيرثه يكون عصبتها لا يكون
 عصبة الابن وهذا قال الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى فلو اعتق شخص عبدا
 ونزك المعتق ثلاث بنين وكلهم ماتوا قبل موت العتيق ومات الأول عن
 ابن فقط ومات الثاني عن أربعة بنين ومات الثالث عن خمسة بنين ومات
 العتيق المذكور عن نبي بني المعتق فيرثه هؤلاء العشرة بالسوية لأنه حوا

العتق

المعتق يومئذ ويرثه كذلك يسأل أحدهما مرة فاتفق إية لا يرثه جميعهم
 بالحق والانتساب في ولاء العتق فيكون يخدم عتاق كعتق معتق و
 معتق المعتق وهكذا فينسب الولاء إليه ويكره إلى الامن الاعناق ومن
 الانتساب إلى المعتق بالعصبة ويعبر عنه بولد بالشرع وولد السرية
 هو أي المعتق ومعتق الابن وذريته من الاعناق والانتساب إلى
 المعتق فقد يرثه حكم نولاد ويقال له يقال إذا جمع المولى المعتق
 ومعتق الابن فأيها أو لا يلزم مثاله كذا عن معتق يخدم عن أبي
 معتقه ولا يرث الابن معتق بالولد لمعتق عاصب بسبب عتق الله له و
 لا ملها ما أدى إلى لم يرث من جدهما بالشرع وطلب ما أدى معنى وبيان
 ذلك أنه إذا كان الميت أبو معتق كان له معتق وبن فمات الرق والعتيق العتق
 وحيد ولا ولد عليه لمعتق إليه صلاته أو لولد بالشرع فمات عن
 بالسرية كما تقدم وأما حصة معتق أي العتيق ومعتق عتقه نولاد المعتق
 المعتق لأن ولادته بجهة شاعرة ومعتق أي المعتق يستحق الولاء بالسرية
 والمباشرة فيقول شاعرا الإمام شافعي رحمه الله تعالى عن جده تين
 المسلمين بحضرة الخليفة فاحر السائل لم يذكر **الشافعي** في دور
 وسوق في عتاق الأتق وشيخكم سابقا محقق الشيخ رحمه الله تعالى
 رحمه الله تعالى وحسبها ووصفها ونزله بالخدمة التي يوصي بها وي
 مؤلف امت والشيخ منصور بن أبي شامة مؤلف الترمذ رحمه الله تعالى
 نفعنا والمسلمين بركاتها وبركة علومها أمين في هذه في دور
 ومعناه أي معنى دور الولاء أن يخرج من ماله ميت فميت أو ميت
 آخر حكم الولاء ثم يرجع من ذلك القسط جرة إلى ميت آخر حكم الولاء
 ويكون هذا جزءا من ماله جده في مات آخر حكم الولاء قد ر
 فيها ما علم أنه يقع الدور لمعتق المذكور في مسألة حق يجمع فيها

ثم يشرط حدها يكون معتوق تامين فصاعد لثاني لا يكون في المسئلة
 انما يصعد ثلث ثلث يكون الباقي منها حتى يرث ميت قبله مثله انت
 عليها وبنو موليهم شترها هما صنفين معتوق عليها لا بد ورجم محرم وور
 زاده بينهما نصفين حسب ملك فلكل واحد منها نصف وبنو امها
 لا معتوق نصف واحد واحد منها نصف ولاد حتميا اختها الحر
 محرم ليه وها لان ولا الولد مع نوزاد الوالد يبقى نصفه وكل واحد
 من موليها كل واحد واحد بنجر ولاد نفسها كل يرث نصفها وبن مت
 اكبر من الستين ثم مات اب بعدها لا تحت اباقية ستحق سبعة اتي
 المال نصفه بالنسب لانها بنت وربعه يكونها مولاة نصفه اي الاب والربع
 الباقي لمولي لميته وبن اختها الباقية وموليها يكون ذكر اربع بينهما
 لما تحت اباقية نصفه وموتن مال والبن الباقي لمولي لام فيبقى اي
 يصير لما تحت اباقية سبعة ثلثه الى لمولي امها ثلثه فاذ مات الصغرى
 بعد موت كبرى ولان له مالها لمولها وهم تحت الكبرى
 وموليها بينهما نصفين حسب مالها من الوالد فصول النصف الذي
 اصابت الكبرى منه الصغرى وبنو لمولها وهم اختها الصغرى وموليها
 هم مقسوم بينهما نصفين موليها نصفه وهو ربع والمصغرى نصفه
 وهو ربع فكل ربع ربع من مال الصغرى الى موليها حسب الميراث
 ثم عند ايها لا يتما مولاة النصف حتميا وهذا محرم ليرث يكون
 لموليها وبن شترت جد الستين ابها وبنها عتق عليها وبنها
 وبنها وبنها مات الابن فبنيتي الثلث بالنسب والباقي لمعتقة بالولاد
 وبن مات التي لم تشره بعد ولادها لا تحتها نصفه بالنسب ونصفه
 الا ان يكون مولاة ابها او مات التي شترت فلا تحتها النصف والباقي
 لمولها ولو شترت من معتقة ومات معتقة ابها نصفين عتق

عليها

عليها لانه رحم محرم وبنت ولاده لها نصفين لكل واحد نصفه حسب ما عتق و
 خبر كل واحد منهما نصف واحد صاحبان ولا الولد تابع لوالا الوالد يبقى
 نصفه اي نصف ولاد كل واحد منهما لموالي امه اي ام كل واحد من الابن و
 البنت لان كل واحد منهما لا يحرم ولا نصف فان ملك الاب وبنها اي ابنه و
 بنته بالنسب انما لان عصبة النسب مقدمة على عصبة الولا وبنها بالنسب
 للذكر مثل حظ الانثيين وان ماتت البنت بعد اي بعد الاب وبنها
 احقها بالنسب لان مقدم على الولا فاذ ماتت حواها بعد ما لم يترك وارثا
 من النسب فاما لمولها وهم اي موليها حتم وموالي امه فلولي امه النصف
 وموالي اخيه بالنسب لان الواثبينها نصفين وهم اي موليها الاخت الاخ
 وموالي الام فلولي بها نصفه اي نصف النصف وهو الربع في رابع التركة
 لان ولاد الاخت بين لاد وموالي الام نصفين يبقى التركة من التركة لربع
 وهو جزء الدائر من الولا لا يخرج من تركة الاخ وعاد به يكون لمولي امه
 ومقتضى كونه شراثة يدور ابدى كل دور بصير لمولي ام نصفه ولا
 يرث كذلك حتى يفقد كله الى مولي الام بتمى **لما**

الحج وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول
في المسائل الملقحات وهي كثيرة حتى قال بعضهم لا حصر
 لها وتقدم منها العنقرون وتسميان العنقرون ايضا والنصفية
 والمباهلة والمشركة والاندريه والديا ربه الصغرى والديارية الكبرى
 وتسمى كشاكيه والركابية والعامرية وام الفروج والغراوت تسمى ايضا
 بالمروانية والمنبرية والمانونية ومثله الامتجان والها والمخزق و
 الزبدان الاربع ومثله لقناة ومنها الناقصة وهي زوج وام وبنها
 والمرتعة ومنها ام البنات وهي ثلاث زوجات وربع حوا وبنها
 ثمان حوا لا يورث الاب اصلا شاعرو تقول خمسة عشر ومنها

مرفقة وثاني في العبادات ومجا عند المالكه ملقب ت نذرت وهي المالكه و
شبه المالكه وعقوب تحت طوبة قال المالكه زوج وام وحدوا حق الام وحق
ان لا يشترط الا حق المالكه واما ان لا يشترط الزوج ولا المالكه
وحدوا وما عدا ذلك فمعية واي يوسف ومحمد رحم الله الجميع للزوج
منع وللام وكجدة كدس وللمد كدس والباقي للاخ ولاحق الاب
وهو شئ الحق لان ما اتفق وشبه المالكه هي هذه اذ كان بدل الاخوة
اب حصة شقة وعقوب تحت طوبة هي زوج وم واحد من م اقرت تحت
منه بنت هي عند المالكه في سنة وفي سنة من اثني عشر للبنت
منه سنة وللعصبة وحدوا مجموع سبعة فتقسم عليها نصيب الاخت
وهو واحد يصح شقة السبعة في السنة تبلغ اثنين وربع للزوج
حد عشر من ولادة ربعة عشر للبنت ثلثها سنة وللعصبة وحدوا
شئ الماشية لانه انما قبلت بذلك لغفلة من تلق عليه عم اقرت للعصبة
فصل الثاني في منتهى النسب من ذين
شخص ولا خرافة عني بجان صورتها جانز من امه تزوج باخت زيد
من امه وزنا لكس فاولادها ابنا وزيد عمه وخاله ولها صورة خري و
هي تزوجت ابو اي زيد بام امه فتلد ابنا وزوج ابو امه بام امه
فتلد ابنا فتلد ابن عم زيد وخاله لانه في الصورة الاخرى جوابية لابي واخو
امه امه وبن لثامه حوامه ابها واخو بيه لانه ومن ذكر حلال
كل منهما عم اخر صورتها رجلا تزوج كل منهما ام الاخرى ولها
انما يكون بينهما عم اخر امه رجلا كل منهما است فكل من الابن خال
لاخره جدي لثامه ابني خال اخر صورتها ان يكون كل من جليل بنت الاخر
فيكون بينهما ابن فكل من الابن خال الاخر رجلا كل منهما اب خال اخر
منه ان يكون كل من جليل اخت اخر فيولد لثامه ابنا رجلا جديا

عم الاخر

عم الاخر والآخر خاله صورتها رجل تزوج بامه وتزوج ابنتها فولد لكل
واحد منها ابن ذن الميم الاب عم ابن الابن وابن الابن خال بن الاب وقد ذكر
هذه الصورة في بي بي في القامة الخامسة عشر ملغزا بها اذ كان للرجل اخ شقيق
وناق في لغز ولها صورة ابنا ابني جديا الا يتزوج ابني زيد باخت من
امه فتلد ابنا فهو عم زيد وزيد خاله والثاني ان يتزوج حواء من
ابيه ام امه فتلد ابنا فهو حال زيد وزيد عمه ويلغز في الميراث بامه سياتي
تربا لسان شاء الله تعالى الخ خال لعمه وناعمها ولي خاله واما خاله فاما
تولد له عمه واما عمها فان خاله من امه تزوج م بيه فاولد لها بنتا فكل
البنت هي بنت ابيه فهي عمه وهي بنت خيمه هو عمها واما في ولي خاله واما
خالها فان امه تزوجت حصة من بيه فاولد لها بنت فكل البنت هي بنت
مه فهي خاله وهي بنت اخته فهو خاله ونظرها بعضهم وسال عنها
الشافعي رحمه الله تعالى فقال

في عمه واعمها اب ولي خاله واما خاله
في خاله التي انا عمها اب فان ابني امه امها
في ابوها اخي واخوها اي ولي خاله وكذا حكمها
في فاني الفقيه الذي عنده فقول الغرض مع علمها
في بين لثامه صالحا ويشف للنفس عن غيرها

وجابه الشافعي رضي الله تعالى عنه فقال
في ابنا ابني عمه وهو عمها وعن خاله بعي شفاها خاله
في الا فاستمع مني جوابا محققا واصنع انما كنت في شرح حالها
في اخ لك من ام وام لوالد تزوجها من قوتها وخالها
في فجادت ببيت فهي عمك التي تباد بك عمي في صحيح مقاهها
في ووالد ام ثم اخت لوالد تزوجها مستح لجمالها

زوجة وابون وبنيت ولوقالت ان ولدت ذكر فلي الثمن والباقي لهن ولدت انثى
فالتكن بيني وبينها سواد وان اسقطه ميتا قالته كته كلها لهن فهدت عتقت عبد
ثم من وجهه فماتت ثم مات عنها ولا ورث له غيرها وغير حرمها ومن ذكر رجل في
شقيق فوريه خور في حتمه من امها دون اخيه لسفق وثي التودكر عريده حمة
بقوله ايه النفقة العالم الذي شفاق وكاد فماله من شبيهه
اقتا في قضيه حاد عنها كل قاض وحار كل فقيه
رجل مات عن اخ مسلم حريمي من امه وابيه
ولم يزوج له ايد كبر اخ حاص بلا تمويه
فموت فمضا وحار خونا ما بقي بالارث دون اخيه
فاشفتا بالجوارع سالنا فهو نصر لا خلف يوجد فيه

واجاب بقوله

قل لمن بلغنا ما يلى في كاشف سرها الذي تخفيه
 ان ذاك الميت الذي قد اتمى احاط عرسه على ابن ابيه
 رجل رزق الله عن كفاه كفاه له ولا غرق فيه
 ثم مات منه وقد علفت منه فجاءت ابنته يسر ذويه
 هو بن ابنة بغيره من امرائه واحاط عرسه بلائق به
 وابن الابن الصريح ادرك الى اجدوا من بارئه من حبه
 فلما حياها وجب لزوجه حبه فمن الترتت تنو فيه
 وهو من بينه الذي هو في حكم اخوها من مهابته
 وتعالى في الشقيق من لاسم وشوقنا بكفكاه تكيه
 هاكم في الفيا في عيدها في كل من يقضي وكل فقيه
 وتقرى هذا المعرا تقول رجل وابنه وامرأة ونبتها فتزوج رجل البنت

و این
والله

عن ابن الامام مات الابن والام حامله فوضعت غلاما فهو ابن بن الرجل واخو
الزوجة اذها ثم مات الرجل وترك انا شقيقا ورثت زوجة المتزوج وحواها
من ماله الباقي فادعى ابن الميت وهو عجب الخ فادعى بحجم الابن لوقته
حيا وميتا فوالله الكتاب الكتاب

وقال له ومن اخذوني
فقلت وقدر عمو دفتار
لكل من اكلت وقرى وصية
والموت فاحفظ عليه كما ينبغي
وجباته في كل عام من هدية
وبه يرمي ويصنع كرامات

جفر بن

في حليته هذا ما روي عنه ابنه في ذكره الانفا زحم عجايبه
 تعلم ان العلم شرف ملس في لمن شرفت خلاقه وودعه
 في من به صنو روجه ومن يعبر علمه تعلق مرتبه
 في من شرفه وصوره في من لا يدركه من تحت منته
 والمقدم في هذا السؤال في هذه مسئلة عبد الله بن وهب
 رجل فقال يا امير المؤمنين اني ترمجت مرة وزوجت اني مر بها فمدت
 شيئا فستعينه فقال له ان جبرتي ليف يدعوا بن كاهن حد منكم ان
 صاحبها فاعرفه في الا اعطيه شيئا فقال الرجل سل قبل ذلك منك
 صاحب شريطه فان جاء ما تقطعه او فعه اليها او فاه اعد رسالها
 فلم يعرف ذلك فبدر رجل من جرح الصوف فقال له حبة من العطر ما دلت
 للسائل فقال له نعم فقال له ان الالب سم ابن ابي بن حبان
 ابن ابي فوصله في هذا جفا واني العاظم من تورثا الذي فرضه شكل
 في المعنى وما ذكر حال له علم وحال فودت في حال دونه العروا بكونه في
 ابن اخ الميت لا يبدى كم تقدمه بقوى في منته لسبب في رجلين احدهما علم
 الاخر ولا خرف له فلو خلف الميت مع هذا كمال الذي هو ابن اخه في منته
 لانه ان فيه دونه علمه واشد في هذه المسئلة انكر لعلها ورحمه مدحه

[illegible]

فان قيل امره تزوجت اربعة ازواج موثقة عن المذبح ربع ماله فحصل لها نصف
 ماله ثم مال كل واحد منهم اربعون اوقيا اثنا عشر اوقيا ومانا واثنا عشر اوقيا
 والثاني ثمانية والثالث اربعة والرابع ثلاثة فلكل واحدة منهن خمسة اوقيا وكل اخ
 خمسة اوقيا والثاني ثمانية والثالث تسعة والرابع عشرة ثم مات الثاني عن ثمانية
 فاصابها منه ثمانية وكل في ثلاثة اوقيا اثنا عشر اوقيا والرابع اربعة عشر اوقيا
 مات الثالث عن اثني عشر اوقيا فاصابها منه ثمانية والباقي اربعة اوقيا له عشر اوقيا
 مات عنها اصابها منه خمسة اوقيا فحصل لها خمسة عشر اوقيا وهي نصف ماله ثم مات
 مجموعها ثلاثة اوقيا وقصور بصورة خربة وهي ان يكون ماله اربعة اوقيا ستة
 عشر والثاني اربعة والثالث واحد والرابع ثلاثة والقيمة وصحة كل واحدة فحصة
 ما حصل لها منهم اثنا عشر اوقيا وهي نصف ماله لان مجموعها اربعة وعشرون اوقيا
 وقصور ايضا بصورة خربة وهي ان يكون الاول ثمانية والثاني ستة والثالث
 ثلاثة والرابع واحد فحصة اموالهم ثمانية عشر فحصل لها نصفها تسعة و
 لعبت هذه الصورة بالجعفرية وبالدقة لانها دفعت جميع زواجها وورثت
 نصف مجموع اموالهم بالفرض ونظما بعضها بعضهم فقال

١٠ رأيت سعاداً اخت زبيدة تروى ببارقة كانوا لها خير زوج
 فكان لها من جملة المال نصفه - راجع في الناس نوع من دواجر
 وأجاب عليها العلامة ابن الشحنة رحمه الله تعالى بقوله
 في الأول منهم كان يحكي ثانياً في وسأحوي ثانياً وما ذكر بكثرة

هذه تقرير الشيخ محمد بن الشيخ محمد بن فخر الدين في شرحه في فضل الله عليه السلام
حين عرض بسبب الحمد الرحمن الرحيم عليه

ع الحمد لله اسم الجود ع حمد عن كماله والعدد ع
ع ثم الصلاة بالسلام تنقل ع على النبي المصطفى ختم الرسل ع
ع محمد وال ال والاصحاب ع ما قررت قواعد الحساب ع
ع وبعد فالعلم علا وشرفا ع وكل من غدا به متصفيا ع
ع فلا عظيم مثله في الناس ع لما به قد فاز من نبراس ع
ع تكون من وارتين الانبياء ع الحائزي اعلا مقام الاصفيا ع
ع لا سيما العلم بالافاض ع وما به يرتاض كل رايق ع
ع كمثل ما حرم من حساب ع ويشبهه في غير ما كساب ع
ع وان ممن ربه له قسم ع من هذه العلوم والقسم ع
ع مع ما اليها ضم من علوم ع شمس في من العلوم ع
ع علوم جهل فوجب الهلاك ع ان لم تكن تستدرك ع
ع اعني بما ذكرته محمدا ع الولد للكرم الملقب ثيدا ع
ع اي بن علوم الامكام ع لازل بالعلم اتم قاشه ع
ع ان شئت ان تعرفه قد ع فانظر لما يدرك صحيح ع
ع مما لعل من نسيان ع موشح باسطع البرهان ع
ع من در علقها في عناق ع ما نظم البرهان ذو التحقيق ع
ع فضاء منها صدرها وكبد ع وسهل الامور من يقبل ع
ع فمن لما علق قد نظرا ع بعين قلب متقن مخبر ع
ع البصر ما يغني عينا بسطا ع لكن لا دركك ذاق شوطا ع
ع صحت فكر وثقوب فاهم ع ودر شد ذلت صواب العلم ع
ع لفهمه كمثل ذي التعليق ع فانه جامن التحقيق ع
ع فيز عايق عين العا سبب ع الباذل الحمد مجد الزغب ع

قاسم

ع قال الله بحري من له قد بزر ع من فضله العظيم فضل الجرا ع
ع وان يكون رافعا له المقام ع في هذه الدنيا وفي الآخرة ع
ع والله لما على عرشا ع واحب ان اقول حين ما ع
ع احمد مولاي العظيم حيث ع كان من الامنة في هذا الزمان ع
ع مبرز من مثل ذي الدر ع من فخر في حساب بالفكر ع
ع لا سيما وهو الينيب ع في العلم وما عجب ع
ع فيا اله اعظم جعله في ع مقعد صدق مع من قد ع
ع واطل العزلة في نعم ع كاملة رهنه هنية ع
ع وصل بالرب السما ع على رسول الله ما قبل هما ع
ع محمد وال والصحاب ع وكل تابع له محب ع
ع واحمد الله العظيم او لا ع واخرام صناعا فصولا ع
ع املا ده ذوالبايع القصير ع محمد اعني بن فخر الدين اقل ع
ع من كثر ذنوبه لكنه ع احسن في الرأفة ع

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الامان الاكمل ان علي سيد المرسلين
محمد وعلى الوصحا بنه وابناعه اليوم الدين اما بعد فقد نظرت في
هذا التعليق الفائق والرويق الرايق الذي ابرز محبة هذه الارض
وحلاها بدر من هذا الفن مجوز للشيخ الفاضل والحبر الكامل محمد بن
بن علوم في علمه معارف العلوم ونفع به كل قلب من اجل
معلوم وفتح الله تعالى في حياته واعاد علي وعلى المسلمين من صالح
دعواته امير وانا الفقير اليه تعا محمد بن محمد العدساني الشامي
ساجد لها الله تعا بفضلته وكبره امير نوري الشيخ محمد العدساني في ربيع الثاني سنة ١٢٣٨

وهذا تقرير عن الشيخ محمد بن محمد بن الحسين الملقب بالشيخ المكي عن أبيه عن جده

الحمد لله الذي شرع في خلقه على الدوام لنا صلياً الفاضل والسنن ونزله الى دعوى خلق
 الدين القديم والطريق الحق وهذا هو الحق وقول قبيح ومباينة من عاين الحق
 عن سبيله واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له والورث الباقي شهادة تكون
 لنا ذخيرة اذا بلغت الروح النورية واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله وصييه
 وصفييه وخليفه الذي حمله الانبياء عن الشريك في ربوبته ونسخت شرايعهم
 بشريعة علي عليه السلام صلاة وسلام لا يحيط بها حق دائم فلا زرع
 الى يوم الحساب وعلى الله وصحابه الذي وانزله وفروعه وحفظوا ما اوتوا
 من علمه ونشروه وبعد فلما كان علم الفاضل من اجل العلوم قدس
 واشهرها بين الصحابة ذكرها في كتابهم او لما ورد فيه من الفضائل المشهورة
 في الاحاديث المتقدمة وكان اعتكافهم به من بين سائر العلوم من
 الامور المتواترة لما ورد فيهم من اول العلوم انما لا يصعبها
 تنافوا ولا اوتوا كان الاقبال عليه حري وتعلمه وتدوينه انهم مقفاه
 واعظم اجراً وقد يقفوا له في كل عصر عصابة ايديهم بالنصراف في مواهب
 انهم قايما واجرهم في جمعه وتدوينه سوابق القلام فكم صنعوا في
 من كتاب فآخر تناسد عليه المدارس والمحاظرات فكم نظم ينزركي
 بالدرس ومن نثر ينجل من شتات الخبر ولم اسرفها على خنثاء
 مصنفها مثل هذا الشرح الذي انشجرت له القلوب والالالباب
 والصرح الذي يتوالت به مخدرات الغوايد من كل باب فاني سرحت طرف
 الطرف في ابوابه وفصوله واجلت الفكر في ترتيب فروعده واصوله
 فزايته شرحا لم ينسج على منواله ولا سمحت في حجة بمثل له قد حققت على
 اختصاره وبديع تفاهله على كماله كذا وشمل على فوائده شرايعها
 الابواب والارباب على طيف جديده فجمع من السالكين على كل سالك وجعل من
 ما لا يميز الموفور والمخالف وتلك المطالب اهل المذهب فهو العذر لكل صاحب
 كل شئ في من وحيه في الابد وفي ذكره والاعجاب مؤلفه على حال من طلب بعينه الاجال

الفاضل

الفاضل الذي اجمع على فضله الامام المحقق الذي تحقق بحقايق العلوم الموقوفة الذي ابرز في دقايق
 المستطوع والمفهوم مولانا العجل المجمل الشيخ محمد بن علوم ادام الله سلامته ووال عليا
 افاضته وفتننا ببقائه نستضيض به وادرسنا بجاوده وادام بدور في
 مطالع سعوده هذا ولما رايته بهذه الصفة التي تجتري من رام ان يصغر قلوت حيد
 بهذه الفصيلة تنقيا بذكره وتنبيها على جلالة قدره علم بان الفاضل اولى
 في الترفيع لانه ملوك القلوب واشهر من مناجاة المجرى واسرى الى الافاق من
 المحبوب ولما مثلي الساجد احواد المقام سابقته ببرائة الاستدلال فقال

حدثني ابي الحسن ابي العلم جها بدة من كل متقد الفاضل
 بقدره له بالجموع وحفظا وعشوقا باطلا من خوفه من الاثم بالكتب
 وحسن رجائي النوايا ونيل اعداه اهل العلم من وافق العلم
 عليك به فالعلم خير تجارعة يربى شربا كزج في حالة العلم
 فراء لم يفر حال لذي غنا جليس لذي هم ليس لذي غم
 يربى مستغنى في تعاطيه لذي تسلي عن اللذات حتى عنت الطلوع
 متى انفضى ايكار المساء يلبيسون معانقة الابكار والظم واللبس
 ولكن جمال العلم تقوى ونية تخلص من بغيض من رقيقة الاشتم
 فلا حيز في علم اذ لم يكن تنقي كالم يكن حيز بنسك بلا علم
 وقد سبقت افنا وتفرعت فواخذ من الاهم لذي احزم
 ولا سيما علم الشريعة انه هو المنهج المنجي من الريب والوهم
 هو المنهل الصافي هو النور والهدى هو المرحم الرخا في القلوب من السقم
 عليك به فاحفظه واعمل به تغ من الله وبالا حيا والنايل بحجم
 وحافظ على اسماحه واستماعه وتقييد والضبط بالشكل في العلم
 فان لم يتقده ولم يحتفل به يفرار الوحش ممن له يربى
 ولا سيما علم الفرائض انه الحرة من يد ربه بالظلم
 فاول ما يحجب من العلم نور وبقدر حق ليس يعرف بالاسم
 وقد كثرت فيه التصانيف واني به علماء الدين وبالحكم الشرع والظلم

فكم فيه من متون وشرح شريفة **ك** كتنو من صول الصبح للظلم الدهم
 والرفق مثل شرح بحر **س** سيد ذر الفضل والعلوم والحكم
 محمد كبر من سحر الذي سما سما العلي والعز بالعزم
 فتيان التحقيق من كل مكان من العلم قد فاق فتي قس
 علم باسم العلوم قد ابدى بين ما يخفى على كل ذي فهم
 له فكم يبدى لكل شكل كماله **ع** صود البدر في ليلة التيم
 نوقل من طود المعاني والعلو **ال** الى رتبة من دونها مفرق النجوم
 فقيه ادنى فليس لغاير **م** معارضة فيها يراه من الحكم
 ولا سيما في قسم كل فرع **ال** الفاضل عن القسم
 فاه له التبرير في وقته **م** من العلم في تحقيقها او القسم
 ويظهر هذا الشرع في نشر **د** دليلا على ما خفى من اثار العلم
 كتاب عظيم القدر عند ذوالنهي **و** وانه ذو اجمل مستنير
 وجنيزه ما لم يكن في مظهر **م** من البسط والتقريب والقسم والاسم
 وتديقوت لوراه من **ا** او البسط لا يخفى عنه من الحكم
 فاكبر من شرح بدع هذا **ع** عبارة على من الشهد في الطعم
 رقيقة الفاظ تبارجها **م** ما رجة الروح واللطيفة الجسم
 ساملت في ابوابه وفصوله **ف** فالغنية بجراجل عن الهم
 احاطت باقوال المذاهب **ع** على نكت غروا سالة عظم
 واجوبة عما باجل عا **م** من هتالا الفاظ عن كة الوهم
 ساهله مقرونة بدلائل **ب** بين العائد واخصم
 في طابا التحقيق لا تعدونه **ا** اذا كنت محتاجا لا وود ما يظن
 فترتبه ايا وفصولا **ك** كفاية مغرا بالزاهي ما هم
 فترتبه تحفة قد **ل** لمن سلم تقبلا على كل ذي سلم
 جزا الله من ان خير فانه **ا** انزال به عن تافلا في ما هم
 لعري لعد اضحي بحد من ملوك **و** ويحيي في مسمى من العلم كاسم

القلب

تقاني

ك تقاني في الرق والغرب قد مر **و** سارت بها كبريا في العرب والعجم
 جاء الله العرش خير حبات **ا** واولاه فضلا جوده واما ساهم
 وابقاه في نون من العيش ناعم **م** مصن من الاكدار والغم والهم
 وصل الي كل خير **م** على المصطفى والار في اليد والحق
 قاله بسانه ورقه بينا نه منشئ الفقيه الى الله عز وجل **ع** حبيبي موك المالك الا
 زيل الزا في المجرسة **و** وكذا في مصنف **س** **العنق كجلي غفر الله له**
وهذا تقرير شيخ صالح بن ارحوم سيف كجلي غفر الله له
 الحمد لله الذي فرض على العالم بيان العلوم الشرعية ورفع قدرهم فلذا كانت رتبهم بين خلائق
 رتبة عليه وجعله ورثة الانبياء وحلمة الشرع وقدر البرية وخصهم من رتب بجايت
 من العلوم الفضية والصلوة والسلام على سيد المجد القابل افرحكم زيدت في رتبهم
 الذي فضلهم بين الخلائق فاهرب من رتبهم فبذلهم في رتبهم ومن الغطاء في رتبهم
 والاعمال في رتبهم صلاة وسلام لا يجابها عند العادين **ح** حسابها بسيت وعلى جميع
 النابعين ومن تبعهم على الطريقة المصيبة ما تركه عبادة الايمان **و** قسم عطايا الرحمن
 وغرت وجب الملك الدون النفوس العلية وما تبين الليل والنهار وتوافق السرو
 اجبار وندخلت احوال الاستبانت **و** تناسب العطايا السردية وبعد فقد وفقت
 على هذا الشرع المفيد على التحقيق **و** سرحت طرف طرفي في رياض روضة الانيق فوجدت
 عبارة متمشطة كالدرد وتذيقاته **ع** بحر علم الحكم مطابقة المقصود انهم مطابقة
 موافقة للمراد حسن موافقة واجامعة كل صيغة المعاني ودانية قطوفها حسن تذييل وحسن
 الله الذين يسرف في هذا الزمان المسجون بشوران البدع وسعال الفتنة اذ يذكروا الحكم ونوال
 الهوم عينية ونكر من يحل عوالم شكالات ويوضح ما خفي منها بواحي الدلائل فلفند
 احكمت ابدى مؤلفه برود الفوائد وافي فيه ما يعجز عنه جملته لانه قد فاه من شرح الطيف
 امتزج امتزاج الروح بالبدن وصحت بلا بل القبول له على من وفيه اقوال
شرح الطيف جامع لما صدق **و** فراه مقرونة بشواهد
ك كانه نظير به راي عجيبا **و** وغريبا مستحقا لقولنا

